مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

تشرين الأول ـ تشرين الثاني ـ كانون الأول 2019

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

22

حصاد البيان 22

حقوق النشر محفوظة © 2019

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط؛ من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية؛ من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية،

وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية:

- الاقتصاد والتنمية: (القطاع المصرفي، والموازنة، والزراعة، والتربية والتعليم، والسياحة، والاستثمار، وغيرها).
- الطاقة: (النفط، والغاز، والكهرباء).
- السياسة الخارجية والشؤون الدولية: (العولمة، والصراعات الدولية).
- الأمن الوطني والدفاع: (مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات القوات المسلحة).
- الدستور والقانون والديمقراطية: (البرلمان، والفدرالية).
- الحوكمة وسيادة القانون والسياسات العامة: (منع الفساد، وإعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها، والانتخابات).
- المجتمع والاستبانات: (التعايش السلمي في المجتمع، والعنف والطائفية، والرأي العام).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القرّاء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في إضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمةً دالةً على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات باحثي المركز

تمرير المسؤولية إلى الآخرين: التنافس الأمريكي-الصيني وتصعيد التوتر السعودي-الإيراني

عياد البطنيجي 13

التوترات في المنطقة وأمن الشرق الأوسط

أيمن الفيصل 19

عملية (نبع السلام) وأحلام العثمانيين الجدد تدق أجراس الخطر على الحدود العراقية الشمالية

د. زهير جمعة المالكي. 25

مشروع سد إليسو التركي سيؤدي إلى حرب مياه أخرى

حيدر الخفاجي 35

نحو برنامج إنقاذ لإصلاحات مقنعة

د. علي طاهر الحمود 41

الاحتجاجات في العراق ونتائجها

أيمن الفيصل 47

عزل الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والإرادة السياسية

طالب جبار حسن – زينب كاطع ناهض 59

أوراق بحثية لكُتّاب المركز

مؤشرات الفشل الأمريكي في إدارة الملف النووي الإيراني – المغزى والمفهوم

محسن حسن 63

اتجاهات الشباب النازحين نحو التطرّف في العراق "رؤى استشرافية ومعالجات سياساتية"

أحمد خضير حسين عيال 85

زيادة المرتبات في القطاع العام العراقي: الأسباب والعواقب

علي المولوي 111

مقالات مترجمة

تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب تجاهل إدارة ترامب للأسر المتوسطة

كريستيان ويلر 127

ارتباط العملة اللبنانية بالدولار لأكثر من عقدين يتعرض لضغوط شديدة

دانا خريش. 133

41 ٪ من سكان العالم شباب غاضبون من عدم المساواة الاقتصادية

سيمون تيسدال 139

السياسة التركية في غرب آسيا النتائج والأهداف

مسعود رضائي 143

ما دور الأزمات الاقتصادية في حدوث الاضطرابات الاجتماعية؟

مريم جعفر زاده 161

التجارة الروسية-الإيرانية من العوائق إلى الفرص

قسم الترجمة والتحرير 169

دراسات مترجمة

السيناريوهات التي تواجه إيران في أزمات سوريا والعراق واستراتيجيات الخروج منها

محسن مير حسيني- إيرج رحيم بور 169

مقالات باحثي المركز

تمرير المسؤولية إلى الآخرين: التنافس الأمريكي-الصيني وتصعيد التوتر السعودي-الإيراني

عياد البطنيجي*

2019-10-9

يتصاعد في هذه الغضون التوتر والحرب الكلامية بين السعودية وإيران، وآخر تطورات التصعيد جاءت حينما حمَّل وزير الدولة السعودية للشؤون الخارجية عادل الجبير إيران مسؤولية الهجوم على منشآت أرامكو. وتزامنت مع هذا التصعيد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تراجع أهمية الشرق الأوسط بعدما صارت بلاده المصدر الأول للطاقة في العالم، وأن هناك عدداً قليلاً جداً من ناقلات النفط التي لا تحتاج إلى حراسة في مضيق هرمز من أجل دول غنية من دون مقابل، وأضاف أن الصين تستورد 65 % من النفط من هناك، واليابان 25 %.

تشعر السعودية بأن الولايات المتحدة –منذ إبرام الاتفاق النووي الإيراني– لم تأخذ مخاوفها بالحسبان، ولم تخفِ شعورها بالخذلان من سياسات الإدارة الأمريكية، فتشكلت لديها قناعة بأن الولايات المتحدة عازمة على تثبيت إيران كقطب مهيمن في الشرق الأوسط لتعزيز موقعها ونفوذها. وترى السعودية أن إيران قد سيطرت على أربع عواصم عربية وهي تحت العقوبات الأمريكية. وكان واضحاً بالنسبة لها دلالة ما تفعله إيران في أن هذه الحرية والقدرة على الفعل وامتلاك كل هذا النفوذ في المنطقة لم ينفك عن مساعدة الولايات المتحدة. وباتت السعودية ترى أن العلاقة بين طهران وواشنطن قائمة على التخادم والمصالح المتبادلة. فالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الوسط تخدم الاستراتيجية الإيرانية وإن هذه تخدم بدورها الاستراتيجية الأمريكية؛ ومن هنا بدأت السعودية تشعر بالورطة من رهن سياساتها بالإدارة الأمريكية، لكن ليس هذا هو كل القصة التي ما تزال الولايات المتحدة قادرة على رسم حبكتها.

إن تزامن تصاعد التوتر في المنطقة وتصريحات ترامب لا يتعيّن مضمونه في ظاهرية الكلام المرسل عن تراجع أهمية الشرق الأوسط، وإنما عمّا يتكشف لنا عن نوايا الولايات المتحدة في إدخال الحرب كعنصر في استراتيجيتها الجديدة، وكفن من فنون الحكم السياسي لضبط منافس مكافئ أو

* باحث وكاتب من فلسطين.

شبه مكافئ. إن حضور الصين واليابان في كلام ترامب يعني إيجاد علاقة معينة بين إقليمي الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا، ويكشف عن توجه جديد في التصور الأمريكي لكبح الصعود الصيني.

ما تريده الولايات المتحدة من هذه العلاقة هو توريط الصين في سياسة القوة في الشرق الأوسط وتحويل المنطقة إلى منطقة ارتطام بين المحاور. إذ تسعى الولايات المتحدة إلى إطلاق صراع واسع النطاق بين القوى في الخليج وتوريط خصم مكافئ أو شبه مكافئ كالصين، وضبط تطلعات القوة الإيرانية لضمان استمرارية عملها ضمن الاستراتيجية الأمريكية، وبالطبع إن كل هذا سيزيد من شهية القوى الأخرى المنافسة لها (السعودية) إلى امتلاك القوة، وهو ما يوسع فرص إبرام صفقات جديدة للولايات المتحدة.

لا نفهم تصريح ترامب المذكور آنفاً إلا بأنه يأتي كي يمنح رخصة للدولة القادرة على فرض الهيمنة على المنطقة كي توسع نطاق نفوذها؛ ولسان حاله؛ لأن أمريكا باتت أقل حزماً في الشرق الأوسط فلم تعد تحمي أحداً، وأن المنطقة لم تعد تهمها كثيراً. فيترتب على ذلك دفع المنطقة إلى مأزق أمني –ولاسيما لدى الدول التي تعتمد على الحماية الأمريكية– الهدف منه إشعال التنافسات الأمنية فيها. وإن ما تريده الولايات المتحدة هو بالضبط إدخال المنطقة في توترات متدحرجة قد تفضي إلى حروب بينية تحوّل من خلالها ثروات المنطقة من الدول المتنافسة إلى الولايات المتحدة.

وهي بذلك تعطي إشارة للصين أن ثمة مخاطر استراتيجية كبرى تنتظرها في المنطقة الأمر الذي يثير قلقها بشأن تراكم ثرواتها التي تعتمد بشكل كبير على طاقة الشرق الأوسط. من المعروف أن الصين تواجه نقاط ضعف بدرجة كبيرة من امدادات النفط التي منها تستورد 60 % وأن احتياطها الاستراتيجي لا يغطي غير أيام معدودة. يسعى ترامب إلى دفع الصين للانغماس في سياسات أكثر جدية في الشرق الأوسط أملاً في إبطاء النمو الاقتصادي للصين.

تقصد الولايات المتحدة من إخراج الصين من شمال شرق آسيا حيث مجالها الحيوي فلطالما سعت إلى إبقائها هناك، إلى الانغماس أكثر في سياسات الشرق الأوسط. فعلياً تواجه الولايات المتحدة معضلة في كبح الصعود الصيني، فهناك تخوف أمريكي من الصين حيث تشير تقديرات إلى احتمال تفوق الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي، وهي لذلك تسعى باستمرار إلى تحسين امتيازاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

والأهم هو أن المخططين الاستراتيجيين يشككون في جدوى المخططات الاستراتيجية المتبعة

لكبح الصين، ويحاججون بمحدودية فعاليتها لهذا الغرض. وإن تشكيل نواة لتحالف توازني في شمال شرق آسيا مضاد للصين، أو فرضية نهوض الصين السلمي، أو الحرب المباشرة ضد الصين، أو الإرغام دون حرب، هي استراتيجيات لطالما اتبعتها الولايات المتحدة لتحجيم شهية الصين للقوة. غير أن ثمة قناعة متزايدة في طريقها إلى التجذير داخل الإدارة الامريكية ترى أنه لم تعد هذه الطرق مضمونة اليوم من شأنها أن تكبح الصعود الصيني. معتبرةً أن القوة (ولا تعني القوة بالضرورة الحرب المباشرة مع الصين) هي الأداة الوحيدة لحل مشكلة الصعود الصيني. إن عزل ترامب مستشاره للأمن القومي، جون بولتون ''صقر الحرب''أمر لا يدفع بالضرورة إلى الأمل في أن ترامب يريد مستقبلاً تفادي مواجهات عسكرية، لكن أي ضمانة لهذا الأمر غير متوافرة. ولاسيما أنه بالفعل لن تكبح تلك الطرق المتبعة شهية الصين للقوة وتعاظم نفوذها مستقبلاً. لأنه ببساطة ما أن تمتلك الصين أصول القوة الاستراتيجية فإنها ستكون قادرة على تحطيم تلك الأساليب وما من شيء سيحول دون ذلك.

إن مشكلة الصعود الصيني للمخططين الأمريكان تكمن في حقيقة أن الصين قادرة فعلياً على تحقيق تراكم الثروة. وإن مساعي الصين إلى امتلاك القوة الاقتصادية عبر التكامل بالاقتصاد العالمي، وابتعادها عن الانغماس في السياسة العالمية يمنحها امتيازات؛ لتحقيق بناء الثروات التي ستستخدمها لاحقاً في بناء جيش قوي وتكنولوجيا عسكرية قد يهددان انفراد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية ومن ثم إخراجها من شمال شرق آسيا ومن غرب المحيط الهادي.

تكمن مشكلة الولايات المتحدة إزاء كبح الصعود الصيني في كيفية عرقلة تراكم الثروة، وإن أنجع وسيلة؛ لتحقيق ذلك هي الحرب بعدما اكتشفت الولايات المتحدة محدودية اللجوء لاستعمال الاقتصاد العالمي في عرقلة الصعود الصيني، وأن هذا الاستعمال بحاجة إلى استكمال بوسائل أخرى من شأنها أن تزيد من فعالية عرقلة الصعود الصيني. فمن خلال إدخالها في حروب بينية في شمال شرق آسيا أو عبر توريطها في سياسات الشرق الأوسط من شأنه أن يرفع من تكاليف الصين الاقتصادية التي ستنفقها على مشاريع سياسية من أجل حماية أصولها الاقتصادية، قد يشكل عبئاً عليها وهي ما تزال منهمكة في عملية بناء الثروة.

لن تخوض الولايات المتحدة حروباً مباشرة ضد الصين فمن غير المرجح إطلاق تعارك صيني أمريكي مباشر، والأرجح تورُّط دول أخرى في هذا الصراع مع الصين ولاسيما حلفاء الولايات المتحدة، وإطلاق حروب بينيه مع دول شمال شرق آسيا. فالولايات المتحدة من خلال هذه الحروب

ستتمكن من تحويل الثروة من الدول المتحاربة إلى واشنطن ومن تعبئة الفراغ الاقتصادي الناجم عن انخراط الصين في معاركها كي تملأه الولايات المتحدة في آسيا الوسطى على سبيل المثال؛ لتستطيع بذلك أن تبطش باقتصاد الصين، وتعيق تنميته التي اكتسبتها الصين، وتسبّب اختلالاً ومشقة على نطاق واسع وتلحق خسائر ضخمة في عملية بناء الثروة الصينية. وذلك عبر تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة ارتطام، فضلاً عن تحويل منطقة شمال شرق آسيا في المدى القصير إلى منطقة ارتطام أخرى عبر اشعال حروب بينية.

كيف يمكن للولايات المتحدة توريط الصين في حروب بينية؟

ليس بالأمر الهيّن إقناع الولايات المتحدة لدول شمال شرق آسيا بالدخول في حرب مباشرة مع الصين، فهو خيار مستبعد. وفي المقابل تستطيع الولايات المتحدة أن تدفعها مُكره؛ والأرجح أنه ليس هناك من خيار؛ لتحقيق هذا الإكراه إلا عبر تحريك القواعد العسكرية الأمريكية القابعة في المنطقة القصد من هذه المناورة الاستراتيجية أن تغيّر من أبنية القوة بطرق تجعل النزاع أرجح منه اليوم. وإن من يدرك حساسية علاقات القوة في هذه الأقاليم يدرك تماماً معنى هذه الخطوة وآثارها الكبيرة؛ وهو ما يدفع القوى هناك إلى إطلاق صراع ضارٍ على امتلاك القوة لتعويض ما يبدو أنه انسحاب أمريكي؛ لخلق توازن مع الصين، فجميع القوى المحيطة بالصين لديها تخوفات من هذا الصعود.

تهدف هذه الخطوة لنقل المسؤولية إلى القوى المحلية لتأخذ زمام المبادرة، والتدخل الأمريكي عند اللحظات الضرورية؛ وبذلك تعرقل إمكانية صعود مهيمن إقليمي يهدد الهيمنة الأمريكية. وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة لا تريد أن تترك للقوى الإقليمية مهمة المحافظة على توازن القوة في الجوار الإقليمي بقدر ما أنها تسعى إلى أكثر من ذلك، وعنينا بذلك أنها تتقصد تهييج المنافسات الأمنية، واستنزاف القوى الصاعدة اقتصادياً في سياسة القوة بغرض تأخير صعودها وعرقلته.

لا تريد الولايات المتحدة تثبيت إيران قطباً إقليماً مهيمناً فحسب، بل التحكم في إمكانيات قوتها في الشرق الأوسط واستثمارها في تحفيز الدول، ولاسيما السعودية، من أخذ زمام المبادرة. إن تحريك القواعد الأمريكية في شمال شرق آسيا سواء بسحبها أو تخفيفها إلى حدود دنيا والبقاء بعيداً إلى المجال الخارجي قدر المستطاع يُدخل المنطقة في عملية تغيّر واسع في سياسات القوة. ولأن الولايات المتحدة قوة بحرية عظمى فقد تنسحب من البر وتأسيس قوة هجومية بحرية على المناطق الجغرافية السياسية في الخليج العربي وشمال شرق آسيا؛ وبالتالي تحافظ على أصول بحرية جوهرية

متواضعة وفعالة تمتلك القدرة على إطلاق عمليات تدخلية عند الضرورة. ولو أضفنا إلى كل ذلك انخراط الروس بالكامل في الصراع السوري، من هذه الحيثية ندرك كيف أن الحرب تدخل في فنون الحكم وكعنصر في استراتيجيتها السياسية؛ وذلك لبناء سياق استراتيجي يهدف إلى إضعاف خصومها المحتملين والتحكم في مسارات تطور نفوذهم الإقليمي، وضمان ألا تملك أي من هذه القوى موارد تأهلها لتكون طرفاً مناوئاً، ومن هنا تصور أمريكا لشرق أوسط أقل حزماً ونقل المبادرة إلى القوى الإقليمية.

وهو ما يعطي إحساساً لهذه الدول بضرورة أخذ زمام المبادرة، ودفع القوى الإقليمية للاستثمار أكثر في مصالحها السياسية كي تؤمن بناء ثرواتها بدلاً من الوضع السابق، وبذلك فإن الولايات المتحدة تسعى إلى قلب أولويات هذه الدول لتمسي أولوية بناء سياسة القوة على مراكمة الثروة. إن قلبها لهذه الاستراتيجية أي جعل أولوية بناء سياسة القوة على بناء الثروة يستزف القدرة الاقتصادية عبر زيادة إنفاقها الدفاعي، فيؤخر أو يضعف التحوّل إلى قطب مهيمن قد يهدد السيادة العالمية للولايات المتحدة. ويعني بالضبط إدخال هذه المنطقة في تصعيد غير مسبوق لها آثار سلبية على اقتصاديات المنطقة وإيجابية على اقتصاديات الولايات المتحدة. فقد تتصرّف الدول الإقليمية بطريقة تُشعل النزاعات؛ وبالتالي إدخالها في أتون حرب بينية تُنقل من خلالها ثروات الدول المتحاربة إلى الولايات المتحدة.

ختاماً، يبدو هذا هو السيناريو المحتمل لتوجه صراعات المنطقة مستقبلاً، وهو ما تهدف إليه الولايات المتحدة في خططها المطلوبة من وراء إيجاد رابطة بين الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. وإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تكمن في استخدام الحرب في استراتيجيتها السياسية، واستعمال القوى الإقليمية المفضّلة لكبح صعود قوة يحتمل أن تكون معادية، وتضمن الحيلولة دون بروز مهيمنين إقليميين خطرين، والتحكم في بناء ثروات القوى الإقليمية عبر تحويل الثروات من الدول المتحاربة إلى الولايات المتحدة.

التوتّرات في المنطقة وأمن الشرق الأوسط

أيمن الفيصل *

2019-10-12

لم يُعدّ الشرق الأوسط منطقة نفوذ أحادي القطبية في الوقت الراهن؛ نتيجة لتشابك العلاقات الدولية والإقليمية في آن واحد من جهة، وتجدّد الصراعات بين القوى الدولية الفاعلة في المنطقة، وتجدّد النزاعات القديمة والجديدة للقضايا القومية والمذهبية، وما يخصّ المناطق الجغرافية، وما يخصها من تنافس اقتصادي من جهة أخرى، فالمراقب للمنطقة يجد مزيداً من العمل المشترك والمنسق في مختلف المجالات من قبل القوى الإقليمية والدولية في هذه المنطقة، ولاسيما في المجال العسكري نتيجة ما عصف في المنطقة من تطورات بعد عام 2011، إذ أصبحت هذه التطورات ذات شأن دولي معقد، وإن المتابع للتطورات لم يرَ «أن هناك نظاماً أمنياً قادراً على تحويل المواجهات العسكرية إلى ترتيبات سياسية»[1] من شأنه تجنيب المنطقة من شبح الحرب فيما لو حدثت.

لقد ساعد الوضع الجديد في الشرق الأوسط من ضعف المؤسسات الرسمية في بعض الأنظمة العربية بعد عام 2011 إلى إيجاد مجتمعات ضعيفة وحكومات غير قادرة على إعادة ضبط وضع الدولة داخلياً، وعدم توحيد الرؤيا لسياسة الدولة الخارجية؛ مما ساعد أيضاً إلى إيجاد صراعات جديدة مختلفة ومختلطة وغير متوازنة، تصدرت فيها المشهد دولاً مثل سوريا واليمن وليبيا والعراق بعد عام 2014، وما أحدثهُ دخول تنظيم داعش إلى البلاد من تغيير في التوازنات السياسية في الساحة السياسية العراقية داخلياً، وفضلاً عن ذلك أن ما تعرضت لهُ المنطقة من تهديد أمني واقتصادي طوال السنوات العشر الماضية شارك في تغيير ميزان القوى في المنطقة بنحوٍ عام ألقى بظلاله على

1- الأمن الإقليمي في الشرق الاوسط إلى أين؟:
https://katehon.com/ar/article/lmn-lqlymy-fy-lshrq-lwst-l-yn

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

حالة التوازن في الشرق الأوسط بنحو كامل.

أسباب ذات طابع واقتصادي وأمني

لقد أدّى الفراغ الجيوسياسي الذي تركتهُ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة إلى مواجهة متعددة الأقطاب بين اللاعبين الدوليين والإقليمين على حد سواء من التنافس فيما بينهم تارة، والتعاون المشترك بمختلف المجالات تارة أخرى، وفي ظل الواقع السياسي الجديد جراء هذا الانسحاب الذي يمكن أن نسميه بـ»النسبي» مهّد الدخول بغطاء اقتصادي لبعض الدول فقد تدخّلت روسيا بنحو متزايد في الشرق الأوسط دون الاهتمام بأن تؤدي دور الضامن الأمني الشامل فيه، واكتفت بالتركيز على سوق الطاقة، وعقود بيع الأسلحة، وحماية أصولها الجيوسياسية[2]، أما الصين فمن جهتها اخذت بالسعي إلى الأهداف الاقتصادية؛ لتعزيز وجودها إلى أقصى نقطة ممكنة في المنطقة، وعبر مشاريع استثمارية واقتصادية طويلة الأجل عبر «إقناع دول شرق أوسطية بالانضمام إلى مشروعها الطموح (حزام واحد .. طريق واحد)»[3]، وتسعى إلى البقاء بعيدة قدر الإمكان عن مناطق الصراع ذات الطابع العسكري والذهاب نحو المناطق الهادئة الذي من شأنه أن يؤمن لها سوقاً لتصريف منتجاتها التجارية ويفتح المجال أمام شركاتها الصناعية والاقتصادية للمزيد من الاتفاقات التجارية والصناعية مع تلك البلدان، وفي الوقت نفسه تعول على «مد يد العون من قوى عظمى مسؤولة وبناءةً مثل الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز الاستقرار في المنطقة»[4].

2- سينزيا بيانكو، الخليج في 2019: المعضلات الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/04/2019-190430094812803.html

3- Nikolay Kozhanov, "Russian Policy Across the Middle East: Motivations and Methods", Chatham House, 2018

https://www.chathamhouse.org/publication/russian-policy-across-middle-east-motivations-and-methods

4- ديفيد شينكر، نفوذ الصين في الشرق الاوسط، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى،

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/chinas-middle-east-footprint

ولم يكن الاتحاد الأوروبي بعيداً عن الدخول في المنطقة الذي أخذ منحى تقليدي بتواجده في ظل هذه التوترات، على الرغم من التحديات التي يواجهها داخلياً في توحيد صفوفه نتيجة رغبة بريطانيا الخروج من تحت عباءته، فضلاً عن سياسة الهجرة ومشكلة اللاجئين، ومعالجة مشكلة المديونية لبعض بلدانه مثل اليونان، فقد أخذ العمل تقليدياً جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة في المنطقة «فبات يبحث عن سبل مبتكرة وأكثر استقلالية تبعدهُ عن واشنطن في سبيل توحيد صوته ومواقفهُ»[5]، عبر الدخول في اتفاقيات اقتصادية وسياسية مع بلدان الشرق الأوسط من خلال سياسة خارجية للاتحاد ككل، أو العمل عبر سياسة خارجية لكل دولة على حدة، فقد أخذت ألمانيا –على سبيل المثال– بالعمل نحو ضمان اتفاقات اقتصادية في مجال الطاقة مثل ما تم توقيعه مع العراق من اتفاقيات في تطوير قطاع الكهرباء في نيسان من العام الحالي، أو الدخول في الأسواق التجارية عبر اتفاقات استثمارية في القطاع الصناعي والصحي، ولم يكن الجانب الأمني بعيداً عن التوجّه الألماني في المنطقة، فقد عملت على عقد اتفاقات أمنية استشارية في تدريب القوات العراقية شمال العراق وتقديم «الاستشارات العسكرية للمؤسسة العسكرية العراقية فيما يخصّ التدريب والدعم اللوجستي في عملية مكافحة الإرهاب»[6].

5- Sven Biscop. The European security strategy: a global agenda for positive power. (London: Routledge), 2016,

http://www.egmontinstitute.be/the-european-security-strategy-a-global-agenda-for-positive-power/

6- الدعم العسكري الألماني للعراق.. تعدد المكونات أبرز التحديات،

https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA/a-42851528

أسباب ذات طابع سياسي

لقد تسبّبت عمليات التغيير في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 بتغيير خارطة التحالفات، ونظام العلاقات عموماً، وهو ما أثر بنحوٍ واضح في عملية التوازنات السياسية في المنطقة مؤخراً، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التوتر في المنطقة إلا أن طبيعة هذا التوتر يأخذ منحى إظهار الردع أمام الخصم، وإن عملية إظهار الردع ذي الطابع الاقتصادي في بعض الأحيان يعرض التحالفات في المنطقة إلى مواقف محرجة للكثير من الدول، فعملية احتجاز السفن في الخليج العربي من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية –على سبيل المثال– واحتجاز السلطات في منطقة جبل طارق من قبل البحرية الملكية البريطانية لناقلة النفط الإيرانية، والدعوة من قبل الخارجية البريطانية لدى الاتحاد الأوروبي إلى وضع خطة لحماية الشحن البحري في «منطقة الخليج عن طريق تشكيل قوة بقيادة أوروبية تعمل على ضمان العبور الآمن للطواقم والشاحنات في هذه المنطقة الحيوية»[7]، فرضت هذه التطورات واقعاً جديداً للتحالفات في المنطقة بنحوٍ عام وعلى أطراف تلك التحالفات بنحوٍ خاص، فهو يعدّ تهديداً أمنياً لدول الجوار، وفي كثير من الحالات فإن التهديد في العادة يسبب اضطراباً في التوازنات واحتدام يزيد من إمكانية حدوث الصراع، وفيما لو لم يكن هناك حساب دقيق لمثل هذه التهديدات التي تظهر كونها ردعاً في البداية، فقد يكلف ذلك المنطقة حرباً تكون فيها كل الأطراف أمام خسارة كبيرة، فقد أوضحت عمليات احتجاز السفن في الخليج العربي، وضرب المنشآت النفطية (أرامكو) في السعودية، والانسحاب الأمريكي من شمال سوريا إعادة حساب التوازنات الجديدة، وفرضت واقعاً جيوسياسياً جديداً، أيقن الجميع أن المصلحة

7- France 24,
https://www.france24.com/ar/20190722-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%A7%D9%82%D9%84%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7

تقتضي الجلوس على طاولة المفاوضات لغرض ترتيب الأوراق من جديد دون إحداث فوضى قد تكلف الجميع ثمناً باهظاً.

وفي ظل الوضع المتقلب في المنطقة «فإن القوى الإقليمية، التي عادة ما تؤدي دور اللاعبين الخارجيين الضامنين للتوازن في المنطقة، تتطلع إما إلى تنويع علاقاتها الأمنية وتحقيق توازنات جديدة وإما إلى محاولة أداء دور استباقي أكثر طموحاً عبر الاستفادة من الوضع القائم»[8]، فعلى سبيل المثال: إن التنافس الصيني–الأمريكي في الشرق الأوسط قد غيّر من قواعد اللعبة في المنطقة؛ فأخذت الولايات المتحدة بالتوجه نحو شمال شرق آسيا والعمل على أن تكون هذه الدول هي ساحة الصراع غير المباشر مع الصين، وأن الولايات المتحدة بهذا الدور قد أضافت لاعبين ثانويين، وقد فُسّرت هذه الخطوة من قبل مراقبين بأنها «فكرة تقاسم الأعباء» على غرار التحالف الدولي الذي شاركت فيه الدول لهزيمة داعش، ولكن في الوقت نفسه تنظر الولايات المتحدة لها على أن ذلك سيؤدي إلى دفع الصين نحو المحافظة على أصولها الاقتصادية في تلك المنطقة؛ وبالتالي صرف المزيد من الأموال لهذه العملية التي من شأنها الحد من النفوذ الصيني في مناطق أخرى في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

ويرى مراقبون أن المقاربات الأمريكية في احتواء إيران أدت إلى توجه لافت «لأن أي تخلٍّ عن أية مساحة جيوسياسية سيؤدي إلى إعادة احتلالها بسرعة من قبل لاعبين وقوى منافسة»[9]، فالانسحاب الأمريكي من شمال شرق سوريا يراه كثيرون أنه متناقض تماماً أمام خطة احتواء إيران كما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ولكن في الوقت نفسه أدركت بعض دول الخليج

8- Toby Dodge, Iraq: A Year of Living Dangerously, Survival 60.5 (2018.
https://www.iiss.org/publications/survival/2018/survival-global-politics-and-strategy-octobernovember-2018/605-04-dodge-cm

9- سينزيا بيانكو، الخليج في 2019: المعضلات الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات،
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/04/2019-190430094812803.html

مسبقاً ضرورة مراجعة مواقفها خليجياً وعربياً؛ مما دعتها إلى اتخاذ مواقف سياسية أكثر مرونة إذ «أعربت البحرين والإمارات في 28 كانون الأول من العام الماضي أنهما ستعيدان فتح سفارتيهما في دمشق»[10]، منضمتين بذلك إلى سلطنة عُمان، وذكرت السعودية والكويت أنهما سيعملان على إعادة حضور سوريا في جامعة الدول العربية.

المحصلة

إن طبيعة التنافس الأمريكي–الصيني في المنطقة وما سيرافقهُ من تغيير في طبيعة التوازنات والتحالفات مستقبلاً سيؤدي بالنتيجة إلى فرض واقع جديد يُحتّم على الجميع إعادة دراسة مواقفه وتوجهاته الإقليمية والدولية بل وحتى المحلية، وما لم تدرك الدول الخليجية والعربية بنحوٍ عام حجم هذا التغيير والعمل داخلياً من إعطاء فرصة أكثر اتساعاً في الحريات السياسية، وخلق رأي عام محايد، وفسح المجال أمام المشاركة السياسية والواسعة، وتقديم حزمة إصلاحات اقتصادية جدية وملموسة، فيرى مراقبون من نتيجة الفراغ الذي تركتهُ دول الخليج في المنطقة والتوجه نحو آسيا وشمال أفريقيا في المحافظة على نفوذها وأصولها الاقتصادية والعمل على جعل لها موطئ قدم هناك، أن المنطقة أصبحت ساحة نفوذ إلى قوى إقليمية أخرى في الوقت الراهن، وهذا سيساعد في تعقيد المشهد السياسي في المنطقة وجعل مركز التوازن والتأثير أحادي الجانب، وأن من الصعب التكهّن إلى جرّ المنطقة في حرب خاسرة، فالمصالح مشتركة والنفوذ في الشرق الأوسط محتكم إلى لعبة دولية إقليمية أطرافها (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وتركيا، وإيران، ودول الخليج).

10– البحرين والإمارات تعيدان فتح سفارتيهما في سوريا، صحيفة أخبار الخليج،
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1149131

عملية (نبع السلام) وأحلام العثمانيين الجدد تدق أجراس الخطر على الحدود العراقية الشمالية

د. زهير جمعة المالكي *

2019-10-16

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في التاسع من شهر تشرين الأول الحالي انطلاق عملية عسكرية في شمال شرق سوريا، تحت اسم «نبع السلام»، والهدف المعلن للعملية هو إنشاء منطقة آمنة تمتد من نهر الفرات غرباً –حيث مدينة جرابلس– حتى المالكية في أقصى شمال شرقي سوريا عند مثلث الحدود التركية العراقية، بعمق يتراوح بين 30 و40 كيلومتراً، وعلى امتداد يقدر بنحو 460 كيلومتراً من الحدود بين الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية البالغة 822 كيلومتراً تمتد من الجزيرة الفراتية حوالي 400 كيلومتر، وتمر عبر نهر الفرات وصولاً إلى نهر دجلة في أقصى الشرق. وأهم مدن هذه المنطقة هي «الطبقة»، و»عين عيسى»، و«تل أبيض» في محافظة «الرقة»، ومدن «القامشلي»، و«المالكية» في محافظة «الحسكة»، فضلاً عن قرى «برزان»، و»الجديدة»، و»كصاص»، وقرية «كشتو التحتاني» بريف رأس العين، فضلاً عن قرية «تل فندر»، و«اليابسة» في ريف «تل أبيض»، وقرى «المشيرفة»، و«الدادات»، و«بير عشق»، و«الحميدية»، وقرى «طباطين»، و«مشرفة العز»، و»المشهور»، و«المحربلي»، و«بئر عاشق» شرق مدينة «تل أبيض» وقرى اليابسة، والحاوي، والحميدية، وبير العاشق، وتلفندار شمالي الرقة.

المرحلة الأولى تشمل مسافة 10 كليومترات عمق كحد أقصى، ممتدة من مدينة تل أبيض شمال الرقة وصولاً لمدينة رأس العين شمال الحسكة، حيث ستستهدف تلك المرحلة من العملية مدينة تل أبيض المقابلة لمنطقة شانلي أورفا التركية، ومنطقة رأس العين المقابلة لمنطقة جيلان بنار،

* أستاذ القانون العام في كلية الحقوق– المملكة الأردنية.

ومنطقة عين العرب (كوباني) المقابلة لمنطقة سورج التركية، اتخذت القيادة التركية مركزاً لها في منطقة شانلي أورفا في حين اتخذت قيادة «الجيش الوطني» وهي الفصائل المعارضة المدعومة من تركيا مقراً لها في جبال قنديل. ويتكون «الجيش الوطني» من اندماج «الجيش الوطني» العامل في ريف حلب والمكون من ثلاثة فيالق، و«الجبهة الوطنية للتحرير» التي أعلن عن تشكيلها في أيار 2018، بدمج عدة فصائل عسكرية عاملة في محافظة إدلب. وتتألف قيادة تلك الفصائل من اللواء سليم إدريس، والعميد عدنان الأحمد، الذي يشرف على ثلاث فيالق ، إلى جانب القيادي فضل الله الحجي، الذي يعدّ من القادة البارزين المقربين من تركيا، والذي أوكلت إليه قيادة أربعة فيالق في إدلب.

اختارت القيادة التركية توقيت انطلاق عملية «نبع السلام» ليتوافق مع إبعاد سوريا زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من أراضيها في التاسع من تشرين الأول من عام 1998. وتم إبعاد أوجلان الذي كان يقيم في سوريا ويمارس من هناك نشاطه السياسي والعسكري حيث انتقل إلى كينيا ومكث هناك إلى أن اختطفته الاستخبارات التركية في 15 شباط 1999، حيث أقتيد إلى تركيا، وانتهى به المطاف سجيناً بجزيرة إيمرلي التركية حتى الآن.

على الرغم من الأهداف المعلنة للعملية والجهد الدبلوماسي المكثف الذي بذلته الحكومة التركية في إرسال رسائل تطمين لدول العالم فإن الأهداف الحقيقية للعملية لا تخفى كونها ظاهرة من خلال أدبيات حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم والخلفية التأريخية للعقلية التركية الطورانية الحاكمة في أنقرة منذ عهد كمال أتاتورك وحتى اليوم. وإن تتبع تلك الأهداف والخطوات يثير القلق على الأهداف المستقبلية للعثمانيين الجدد في الحدود الشمالية للعراق؛ ومن هنا يجب تتبع تلك الأهداف لبحث أفضل الطرق لحماية مصالح العراق وحدوده في ظل عالم يستعد لمغادرة حقبة ما بعد الحربين باتجاه نظام عالمي جديد تتغير فيه المحاور.

يعدُّ يوم 24 تموز من عام 1923 يوماً حاسماً في التأريخ التركي وفي تأريخ منطقة الشرق

الأوسط؛ ففي ذلك اليوم أجبرت تركيا الأتاتوركية على توقيع اتفاقية لوزان الثانية التي تم بموجبها تحديد حدود اليونان وبلغاريا والعراق وسوريا وتركيا؛ وتنازلت فيها تركيا عن مطالبها جزر دوديكانيسيا وقبرص ومصر والسودان والعراق وسوريا. شكلت الترتيبات الحدودية لتلك المعاهدة خيبة أمل تركية كبيرة كونها تمنع تحول تركيا إلى لاعب أساس في الشرق الأوسط. لقد كانت أولى الخطوات التركية للتخلص من الإذلال الذي ألحقته بها معاهدة لوزان الثانية هو وضع ما أطلق عليه لاحقاً تسمية مربع أتاتورك الذهبي، والذي يرتكز إلى أربعة أعمدة تمثل عصب الاستراتيجية التركية، وتلك الأعمدة هي:

1. تركيا دولة واحدة مركزية مركز قيادتها في أنقرة، ورفض النزاعات القائمة على أسس إثنية ومذهبية تحديداً.

2. أولوية الحفاظ على الأمن القومي التركي، ومصالح تركيا في الداخل والخارج.

3. عدم السماح بتأسيس دولة كردية في أي جزء من العالم.

4. إن تركيا هي ممثل المسلمين الوحيد أمام العالم كونها وريثة الدولة العثمانية التي كانت المظلة السياسية لكامل جغرافيا المنطقة.

مهما تغيرت الوجوه أو الملامح يبقى هذا المربع الذهبي –كما يطلق عليه– هو الأساس في تعامل تركيا مع العالم وفي تعامل العالم مع تركيا. وتلك الثوابت الاستراتيجية صاغها لاحقاً المنظر الجيوسياسي لحزب العدالة والتنمية «أحمد داود أوغلو» في كتابه المعنون «العمق الاستراتيجي» الذي ذكر فيه «إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد. نعم نحن العثمانيون الجدد. ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا.» وقد استعار أوغلو شعار العثمانيين الجدد من شعارات «تورغوت أوزال» الرئيس التركي خلال المدة –1989

1993، وكان أول من طرح مفهوم العثمانية الجديدة ورفع شعار «تركيا من أسوار الصين إلى سور برلين». عمل داود أوغلو على تعزيز فكرة تحويل تركيا إلى قوة فاعلة في العالم عبر ركيزتين يعتقد أنها ستجعلان أوروبا مجبرة على القبول بتركيا ضمن الاتحاد الأوروبي، وتجبر القوى العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع تركيا كلاعب أساس في الساحة الدولية بتعزيز الفكرة التي أوجزها بالقول: (في جميع المجتمعات في الشرق الأوسط، لا ينظر إلى تركيا على أنها دولة صديقة وشقيقة فقط، بل كزعيم لفكرة جديدة ونظام إقليمي، وأن لديها القدرة على تحديد المستقبل)؛ لذلك دعا إلى القول إن على تركيا أن تقيم علاقاتها مع كل القوى العالمية من خلال الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى: فإن الشرق الأوسط سيصبح أبرز معالم الدولة المركزية. وكلما أصبحت تركيا أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط، ازدادت قدرتها على المساومة في مواجهة القوى الأخرى. وكلما أصبحت مكانتها مركزية في الشرق الأوسط، أصبحت أكثر إقناعاً للآخرين. والعامل الثاني هو أن على تركيا جعل أراضيها نقطة تركيز وإعادة توزيع للغاز وتصديره في العالم.

وقفت العوامل الجيوسياسية حائلاً دون تحقيق الأحلام التركية في الخروج من المساحة التي تم تخصيصها لها ضمن معاهدة لوزان الثانية، فتركيا لا يمكنها التحرش بالحدود الشرقية خوفاً من فقدان الأراضي التي حصلت عليها على وفق «معاهدة موسكو – قارص»، التي تقوم روسيا بالتصديق عليها كل 25 عاماً، إذ وُقعت هذه الاتفاقية عام 1921، وبموجبها حصلت أنقرة على مدينة قارص الإرمينية وأردهان وجبل أرارات مقابل إنهاء المجازر التي تقوم بها ضد الأرمن، وإن تركيا لا تستطيع أن تتجه إلى ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى. وكذلك تتجنب تركيا أي مماحكة على الحدود التركية الإيرانية التي وضعتها اتفاقية جالديران خوفاً من إثارة الطائفة الشيعية التي تتمركز في مدينتي إزمير وقارص، وكذلك إثارة العنصر الأذري .

من هذا المنطلق فقد عملت تركيا على الاستفادة من الوضع القلق على حدودها الجنوبية

مع العراق وسوريا، لكن أحلامها كانت دوماً تصطدم بحاجز الجبال جنوباً. تركز الحلم التركي على اجتياز حاجز الجبال على الحدود العراقية السورية التركية وصولاً إلى السهل الذي يلي ذلك الحاجز الذي يتمثل في مدينتي الموصل في العراق ومدينة حلب في سوريا، وحيث إن اتفاقية لوزان اتفاقية دولية لرسم الحدود لا يمكن تعديلها إلا باتفاق أطراف المعاهدة كافة؛ مما يجعل تعديل اتفاقية لوزان حلماً بعيد المنال؛ لذلك تسعى تركيا إلى إثارة عواطف سكان المناطق الحدودية من أجل تحقيق هدف قريب المدى يتمثل في إنشاء أقاليم شبه مستقلة يكون لتركيا بحكم القرب الجغرافي اليد الطولى في إدارتها حتى تحقيق الهدف الأبعد، وهو ضم تلك المناطق إلى نفوذها مرة أخرى؛ وبتحقيق ذلك الهدف تتمكن تركيا من محاصرة أي جهد لإنشاء دولة مستقلة للكرد، وتظهر أمام العالم كقوى إقليمية رئيسة تجبر العالم على التعامل معها، وعلى هذا الأساس وتحقيق الأمنية الأتاتوركية القديمة بالانضمام للاتحاد الأوروبي فضلاً عن السيطرة على عقدة أنابيب الغاز المجهزة لأوروبا من قطر وروسيا وإيران.

اتبعت تركيا الأردوغانية أسلوب خلق المشكلات كتكتيك مرحلي تحاول من خلاله تثبيت دورها الإقليمي في المنطقة لإجبار العالم على التعامل معها كونها لاعباً أساسياً في المنطقة، والوصول إلى منطقة ما بعد قمم الجبال كونه حقاً تأريخياً يجب أن يعترف به العالم على وفق العقلية التركية الحاكمة؛ ومن ذلك يمكن أن نفهم اندفاع القوات التركية لمحاولة احتلال مدينة الباب في سوريا وصولاً إلى حلب ومحاولة خلق منطقة نفوذ في الموصل في العراق والدعوة لإنشاء منطقة آمنة بحماية تركية .

كان ترسيم الحدود التركية السورية بناء على اتفاق تركي فرنسي كون فرنسا كانت دولة انتداب على سوريا آنذاك. ونجمَ عن الاتفاق نزعٌ تدريجيٌ لأراضٍ احتوت الحزام الشمالي لسوريا، منذ ذلك الحين كانت المنطقة الحدودية منطقة توتر وخلافات تركزت نقاطها في قضايا الحدود والمياه

والكرد. في عام 1985 اندلع الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني بزعامة عبد الله أوجلان، وتركيا وقد سمحت سوريا للحزب وزعيمه بتأسيس معسكرات تدريبية لعناصر الحزب في الأراضي السوريّة. في مطلع عام 1996 أرسلت تركيا تحذيرات للحكومة السورية بضرورة التوقف المباشر عن دعم حزب العمال الكردستاني، وإلا «ستضطر تركيا إلى اتخاذ ما يلزم لحفظ أمنها القومي".

في تشرين الأول 1998 أشتدت وتيرة الأزمة السياسية بين تركيا وسوريا، إذ حشدت أنقرة قواتها على الحدود السورية مهددة اجتياح الحدود إلى الجانب السوري في حال استمرار النظام السوري بدعم حزب العمال الكردستاني . ونتيجة لتدخل جامعة الدول العربية ومصر وإيران تم التوصل لحل سياسي يقتضي بحل الأزمة بين البلدين، ونتج من تدخل الوساطات الإقليمية التي جرت «اتفاقية أضنة» سُمّيت بالاتفاق الأمني، التي وُقِعّت بين البلدين في 20 تشرين الأول 1998. بموجب الملحق الرابع من اتفاقية أضنة فإن إخفاق سوريا في اتخاذ التدابير والواجبات الأمنية، المنصوص عليها في هذا الاتفاق، يُعطي تركيا الحق في إتخاذ جميع الإجراءات الأمنية اللازمة داخل الأراضي السورية حتى عمق 5 كيلومترات.

بالعودة إلى عملية (نبع السلام) نرى أن تركيا بحسب ما أعلنته قد مدت عملياتها إلى ١٠ كيلومترات كمرحلة أولى، وتخطط لمدها إلى 40 كيلومتراً لاحقاً، ورفضت عرضا روسيا بالعودة إلى اتفاقية أضنة لأن 5 كيلومترات لا تحقق لها أهدافها؛ وفضلاً عن ذلك فهي تستبق الأحداث باستخدام عطاء ما يسمى (الجيش الوطني)؛ لتوسيع رقعة سيطرتها لاحقاً وإحداث تغيير ديمغرافي في المنطقة لتوطين خمسة ملايين سوري ممن كانوا مقيمين في تركيا ويحملون بطاقات إقامة تركية؛ وبذلك يتسنى لها تحقيق النصف الأول من مخططاتها والوصول إلى المنطقة السهلية خلف منطقة الجبال على الحدود السورية، والسيطرة على الموارد النفطية السورية المقيمة في تلك المنطقة. وستتبع المرحلة الأولى عدّة مراحل أخرى لاستكمال تحرير كامل المساحة التي تنوي تركيا إقامة مشروع المنطقة الآمنة فيها

والتي تبلغ مساحتها أكثر من 14 ألف كيلومتر مربع تقديرياً.

قلنا إن ذلك هو النصف الأول فأين سيكون النصف الثاني من الطموح التركي؟ ويرتكز ذلك الطموح على تجاوز رؤوس جبال طوروس والوصول إلى المناطق الغنية بالموارد الطبيعية في سهول ما خلف الجبال، والتحكم بعقدة أنابيب الغاز القادمة من روسيا وإيران وقطر والذاهبة إلى أوروبا، وهذا الجزء من الحلم التركي لن يتحقق إلا بالوصول إلى منطقة الموصل في العراق. ذلك الجزء من الطموح التركي لم تحاول تركيا إخفاءه، فقد سبق أن ألمح الرئيس توركوت أوزال إلى حقوق تاريخية سابقة لتركيا في كركوك والموصل. وسبق لأوزال في الخامس عشر من كانون الثاني 1991؛ أي: قبل شهر ونصف من بدء الحرب على العراق، أن عرض على رئيس الاركان التركي الفريق أول نجيب تورمتاي دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك مع بدء قوات التحالف بدخول الأراضي العراقية. وفي عام 1995 طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق؛ لأن منطقتي الموصل وكركوك مازالتا تابعتين لتركيا وكجزء من إقليم تركيا.

لقد سمح أول اتفاق بين العراق وتركيا للقوات العسكرية التركية بالتوغل في الأراضي العراقية تم توقيعه عام 1982 بين الحكومة التركية ونظام صدام حسين، سمحت بموجبه الحكومة العراقية للقوات التركية التوغل في الأراضي العراقية لمسافة تصل إلى 20 كيلومتراً لملاحقة مسلحي حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية لإقليم كردستان واستمر هذا الاتفاق دون إلغاء أو تعديل حتى الآن، وبعد حرب الخليج الثانية والتطورات التي لحقت بوضع الكرد في شمال العراق، أصدرت وزارة الدفاع التركية «البيان الأبيض»، أوضحت فيه السياسة العسكرية وخطط تحديث الجيش وتسليحه، واتهمت إيران وسوريا، والعراق، واليونان، ودولاً أوروبية بتقديم الحماية والدعم المالي لحزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل من أجل المقاومة وإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق البلاد.

أطلقت تركيا في الأعوام 1992، و1995، و1996، و1997 عمليات عسكرية واسعة النطاق شارك فيها عشرات الآلاف من جنودها، فضلاً عن القصف الجوي والمدفعي المتكرر، والعمليات المكثفة لقواتها الخاصة التي إستمرت إلى يومنا هذا. وفي عام 1997 أعلن الجنرال إسماعيل حقي رئيس أركان الجيش التركي (1994 – 1998) الذي قاد انقلاباً في عام 1997 ضد رئيس الحكومة التركية آنذاك نجم الدين أربكان فقد أفصح عن مسألة خطيرة وهي ضرورة تعديل الحدود مع العراق لأسباب أمنية بعد عام 2002، لقد شهدت تركيا وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وكان من أول تصريحات وزير الخارجية عبد الله غول عام 2003 خلال لقاء صحفي «سنأخذ حق تركيا من البترول هناك (الموصل وكركوك)».

في 27 أيلول 2007 تم الاتفاق بين وزير الداخلية العراقي آنذاك جواد البولاني والتركي بشير اتلاي في أثناء زيارة الأول الى أنقرة على تمديد الاتفاق الذي سبق أن وقعه صدام حسين عام 1982 وهو اتفاق أمني يسمح بموجبه للقوات التركية مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية إلا أن هذا الاتفاق مدد المساحة المسموح بها بالتوغل من 20 كيلومتراً مربعاً إلى 25 كيلومتراً مربعاً.

في منتصف عام 2015 كانت خارطة الوجود العسكري في داخل الحدود العراقية تشير إلى أن لتركيا قاعدة عسكرية كبيرة في بامرني الواقعة على بعد «45 كيلومتراً» في محافظة دهوك بإقليم كردستان العراق منذ عام 1997، فضلاً عن ثلاث قواعد أخرى صغيرة في غيريلوك «40 كيلومتراً شمال منطقة العمادية»، وكانيماسي «115 كيلومتراً شمال دهوك»، وسيرسي «30 كيلومتراً شمال زاخو» على الحدود العراقية–التركية، وهذه القواعد ثابتة وينتشر فيها جنود أتراك على مدار السنة، وإن القوات التركية نشرت 600 مقاتل تساندهم العربات المدرعة في منطقة بعشيقة .

مما سبق يتبين بكل وضوح أن السيناريو الذي تم تنفيذه في سوريا وما زال مستمراً حتى

الساعة هو ذات السيناريو نفسه المرشح تنفيذه في العراق ولاسيما أن القوات التركية بالفعل موجودة على الأراضي العراقية، والحجة للتدخل موجودة فعلياً بمنع إقامة دولة كردية في جنوب تركيا، وملاحقة نشاطات حزب العمال الكردستاني ولن تعدم تركيا من إيجاد غطاء من داخل العراق لتبرير تحركاتها ولاسيما في الوضع الحالي للحكومة العراقية.

مشروع سد إليسو التركي سيؤدي إلى حرب مياه أخرى

حيدر الخفاجي *

2019-10-21

على مرّ التأريخ، ظهرت الحضارات وازدهرت على ضفاف البحيرات والأنهار، أما في الوقت الحاضر فقد رُسمت الحدود بين الأمم على وفق معاهدات سياسية، أو نتيجةً لصراعات وحروب حددت الخرائط السياسية والجغرافية.

لطالما عُدت منطقة بلاد الرافدين (الأرض بين النهرين) أحد أهم مواقع الحضارة الإنسانية ومهد الحضارات العظيمة التي امتدت لآلاف السنين. وعلى وفق دراسات المؤرخين والاكتشافات الأثرية، تقع أقدم حضارة في العالم بين نهري دجلة والفرات، إذ يعيش اليوم عشرات الملايين من الناس.

ينبع نهر الفرات من جبال الأناضول الشرقية في تركيا، ويتدفق إلى سوريا والعراق، ومن ثم إلى منطقة الخليج العربي، ويقع مجرى هذا النهر في غرب العراق، ويتشكل من التقاء نهري قره صو ومراد صو في تركيا اللذين ينبعان بالقرب من نهر أراس شرق الأناضول. عند التقاء نهري قره صو ومراد صو، يقترب الفرات من نهر دجلة، ثم يبتعد نهر دجلة مرة أخرى باتجاه الجنوب الشرقي ويتدفق نهر الفرات غرباً حتى يتقابل النهران بالقرب من الخليج العربي. ينبع نهر دجلة من التلال الجنوبية لسلسلة جبال طوروس في شرق تركيا. وبعد دخول العراق، يجري النهر عبر المدن الكبرى مثل الموصل وبغداد حتى يجتمع مع الفرات ويتدفق إلى الكارون لتشكيل شط العرب، ومن ثم يصبان في منطقة الخليج.

لدى الحكومة التركية –للأسف– قراءة استبدادية وأحادية لمفهوم السيادة، إذ تدعي أن مصادر المياه حق لها لأنها تنبع من أراضيها.

سد إليسو

أنشأت تركيا سد إليسو على نهري دجلة والفرات، وأبدى العراق اعتراضاته على بناء

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

السد، لكنه افتقر إلى وسائل ممارسة الضغط السياسي، واعتمد على حسن نوايا تركيا وتأكيداتها. وسيتحمل الأشخاص الاعتياديون وطأة العواقب المترتبة على بناء السد، بما في ذلك التعرض للغبار والعواصف الرملية. احتج العراق عام 2017 على بناء السد، لكن الأوان قد فات. لم تكن دبلوماسية المياه من الجانب العراقي قوية ولا فعالة في التوصّل إلى قرار. وعلى الرغم من تزايد الاحتجاجات من الجانب العراقي، وبعض الدول الإقليمية الأخرى ضد بناء سد إليسو، إلا أن تركيا لم تتراجع عن مشاريعها لبناء السدود على نهري دجلة والفرات.

احتجاجات العراق وبعض المنظمات الدولية ضد سد إليسو

على الرغم من الاحتجاجات العراقية وبعض المنظمات الدولية والناشطين في مجال البيئة، أعلنت تركيا –على وفق عدد من وسائل الإعلام الدولية– بدء ملء السد بالمياه.

ونقلت رويترز عن عضو في البرلمان التركي وبعض الناشطين الأتراك صوراً للأقمار الصناعية تظهر بدء السلطات التركية عملية ملء السد بالمياه[1].

ومع عدم تحقيق جهود العراق أي نتائج إيجابية، ذكرت رويترز أن ملء السد قد تأخر لمدة عام نتيجة للاعتراضات من الجانب العراقي، وصرح عدد من المسؤولين العراقيين أن سد إليسو سيؤدي إلى نقص المياه في العراق[2].

نظرة على آثار سد إليسو على العراق وبلدان المنطقة الأخرى

في عام 1989، أعلنت الحكومة التركية عن مشروع جنوب شرق الأناضول[3]، وبدأت ببناء سد أتاتورك على نهر الفرات؛ وأدى بناء السد دوراً أساسياً في التسبب بالعواصف الترابية وانتشار التصحر في العراق، وتفاقمت هذه المعضلة بالنسبة للدول المجاورة حينما قررت تركيا في عام 2006 بناء سد إليسو على نهر دجلة؛ مما أدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى العراق بنسبة 60 %. إن بناء هذا السد –الذي يعادل الحجم الكلي لجميع السدود العراقية– سيمنع ما يعادل 56 % من كمية المياه المتدفقة إلى العراق، وسيؤدي هذا على الأرجح إلى ظهور التصحر والجفاف في العراق.

كان من المفترض أن يتم فتح هذا السد في عام 2019، وأثبتت العملية الواسعة لملء السد بالمياه خلال الأيام الأخيرة تصميم تركيا على تنفيذ مشاريعها المائية.

التصاريح الدولية والآليات القانونية

على المستوى الدولي، لا توجد معاهدات وضوابط دقيقة ومتكاملة تبين كيفية التعامل مع المجاري المائية المشتركة بين البلدان.

تركيا –مثل الصين والكيان الصهيوني– هي أحد البلدان التي لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحي[4]، وهي الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تناقش مجاري المياه العذبة عبر الحدود في العالم. تلزم المادة الخامسة من هذه الاتفاقية الدول التي تمتلك المياه العذبة والمياه الجوفية بحفظها، وأن تستفيد الدول التي يمرّ فيها المجري المائي من المجرى المائي الدولي بطريقة منصفة ومعقولة ومثالية.

بينما تلزم المادة السابعة من هذه الاتفاقية كل دولة على ضفاف النهر بنظام المجرى المائي العابر للحدود، عند استخدام المجرى المائي داخل أراضيها، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتجنب التسبب ''بضرر كبير'' لغيرها من الأطراف.

ونظراً لأن السد يقع بالقرب من الحدود الجنوبية الشرقية لتركيا، وأن بناءه على نهر دجلة أثناء دخول النهر إلى العراق سيكون له تأثير ضار على البيئة في العراق، فإن بناء هذا السد لا يتطلب الحصول على الموافقات القانونية الدولية فقط، بل يجب أيضاً تأمين موافقة العراق والدول المجاورة الأخرى؛ لكن على الرغم من ذلك، مضت تركيا ببناء السد، واستكملت المشروع دون الحصول على الموافقات القانونية اللازمة من المجتمع الدولي.

تفاقم الغبار والعواصف الرملية في غرب العراق وجنوبه

كان الرأي السائد في السنوات الأخيرة أن 50 % إلى 75 % من الغبار والعواصف الرملية داخل العراق سببها عوامل خارجية. ومع ذلك، حان الوقت للاعتراف بأن سد إليسو سيشكل خطراً على العراق، إذ سيشارك في تدمير الأراضي الزراعية العراقية في المناطق التي تقع على ضفاف نهر دجلة؛ مما سيؤدي إلى بداية كارثة بيئية أكثر تعقيداً مما كانت عليه في الماضي. وحذر نشطاء البيئة الذين يعملون على صيانة الأهوار في العراق من أن سد إليسو سيخلق مشكلات غير قابلة للحل للعراق والبلدان المجاورة له، وسيؤدي إلى تجفيف أعداد كبيرة من الأهوار، مثل هور الحويزة، وهذا نتيجة المرحلة الأولى من عملية ملء سد إليسو بالمياه[5].

التأكيدات التركية

بناءً على الوضع الحالي، سيتأثر العراق وبعض الدول المجاورة له بسبب سد إليسو، وقد احتجت هذه الدول على بناء السد، وجاء الرد التركي مقصوراً على تقديم بعض الضمانات للدول المجاورة. وأعلن السفير التركي في بغداد فاتح يلدز في مؤتمر صحفي أن بدء عملية ملء سد إليسو بالمياه لا تعني قطع الماء عن العراق[6]. وأضاف أن جزءاً مهماً من النهر ما يزال يتدفق إلى العراق دون عوائق، وأكد يلديز أيضاً على أن بناء سد إليسو لم يكن للأغراض الزراعية، وأن الغرض منه هو إنتاج الطاقة الكهرومائي لمشاريع إنتاج الكهرباء.[7]

على الرغم من تأكيدات تركيا، إلا أن الناشطين في مجال البيئة في العديد من دول المنطقة ما زالوا قلقين بشأن التأثير البيئي السلبي لسد إليسو.

هل ستثمر جهود العراق الدبلوماسية؟

إذا فشلت الحلول الدبلوماسية، فإن الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس (بشأن المناخ)، ومعاهدات تغيّر المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر، واتفاقية الأهوار وبروتوكول مونتريال (بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون) ستشكل حجر الأساس للحماية القانونية الدولية التي قد يلجأ لها العراق للوقوف بوجه مشروع سد إليسو.

تُلزم هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية دول جنوب غرب آسيا (مثل تركيا، وسوريا، وإيران، والمملكة العربية السعودية) بمراعاة مجموعة من الالتزامات التي تتطلب صياغة برامج تنمية بطريقة لا تؤدي إلى تدمير المنطقة.

يقع طلب الامتثال لهذه الالتزامات والمعاهدات الدولية من خلال الأمم المتحدة والمحكمة الدولية على عاتق وزارة الخارجية العراقية؛ إذ يواجه العراق أكبر تهديد بيئي في تأريخه، فضلاً عن إلى الحلول الدبلوماسية التي تتبعها وزارة الخارجية، ويمكن للمواطنين الاعتياديين أيضاً المشاركة في أنشطة مدنية سلمية تهدف إلى تعزيز فكرة استمرارية الحياة والتنمية المستدامة لحشد الرأي العام، والقيام بحملات إعلامية، وتوقيع عريضة مفتوحة، وإرسال رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة للتعبير عن احتجاجهم.

[1]Turkey starts filling huge Tigris river dam, activists say – www.reuters.com/article/us-turkey-dam/turkey-starts-filling-huge-tigris-river-dam-activists-say-idUSKCN1US194

[2]- المصدر نفسه.

[3]THE SOUTHEASTERN ANATOLIA PROJECT (GAP)-http://www.gap.gov.tr/en/what-s-gap-page-1.html

[4]Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International WatercoursesNew York, 21 May 1997-https://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx?src=ind&mtdsg_no=xxvii-12&chapter=27&lang=en

[5]NEW EDEN MASTER PLANFOR INTEGRATED WATER RESOURCES MANAGEMENTIN THE MARSHLANDS AREA-http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.98.2941&rep=rep1&type=pdf

[6]- السفير التركي لدى بغداد: أنقرة ستطلق مياه نهر دجلة إلى العراق من سد أليسو–

The Turkish Ambassador to Baghdad: Ankara will release the waters of the Tigris River into Iraq through the Ilisu dam https://s.thebaghdadpost.com/ar/106347

[7]- المصدر نفسه.

نحو برنامج إنقاذ لإصلاحات مقنعة

د. علي طاهر الحمود *

2019-10-26

بعد تحقيق النصر على داعش وارتفاع سقف مطالبات الناس الحياتية والخدمية، والمظاهرات الاحتجاجية المؤثرة في مطالبها ومبرراتها، باتت القوى السياسية مطالبة أكثر من أي وقت مضى ببرنامج إصلاحي واضح ودقيق يعيد ثقة المواطنين بالعملية السياسية والنظام الديمقراطي قبل تعرضهما إلى خطر محدق.

إن استمرار الاحتجاجات وعدم قناعة الوسط الإعلامي والنخبوي والشارع بنتائج التحقيق في أعمال القنص والعنف المفرط بحق المتظاهرين، واستمرار ضغط المرجعية الدينية بضرورة وجود برنامج إصلاحي واضح ومقنع يحظى بدعمها ودعم الشارع، يستدعي من المتصدين للعمل السياسي إبداء خطوة متقدمة على الآخرين ببرنامج إصلاحي تمهيدي، لمرحلة ما بعد الاحتجاجات، أو ما بعد الحكومة الحالية.

ومن الضروري أن يتصف البرنامج بإظهار إرادة سياسية قوية، تهدف إلى الحصول على تفويض شعبي واضح؛ لتحقيق الإصلاحات وفي مقدمتها المصداقية في مكافحة الفساد والفاسدين. ويفترض بأي برنامج اصلاحي أن يعمل على استقطاب الشباب من ذوي الخبرة والتعليم الجيد خارج العراق وداخله، وتمكينهم من قيادة الإصلاحات بدلاً من الاعتماد على الموظفين الحاليين مهما علا شأنهم، ومكانتهم، اذ انهم مدربون ضمن النظام البيروقراطي الحالي، ومن الصعوبة تصور تحررهم منه.

وينبغي أن يؤمن البرنامج الإصلاحي بضرورة تحجيم عمل الدولة ودورها ودوائرها لصالح الحد من البيروقراطية والروتين ضمن نظام اقتصادي مفتوح وشفاف، بدلاً من التوجه الذي طبع الحكومات بعد 2003 بفتح أبواب التعيين الحكومي حد التخمة والتشبّع بالبيروقراطية والفساد.

وتتطلب مكافحة الفساد جهوداً مبتكرة وأساليب غير متوقعة، والاعتماد على الإعلام

* باحث واكاديمي واستاذ الاجتماع السياسي في جامعة بغداد – كلية الآداب.

الشعبي المكثف لتحويل الإصلاحات من إرادة سياسية إلى توجه شعبي وتشجيع الصالحين على ملاحقة الفساد والفاسدين.

وتتطلب قيادة عملية الإصلاح ومكافحة الفساد قيادة مصغرة منسجمة تتولى عملية التنسيق، واتخاذ القرارات بنحوٍ مكثف وسريع وفاعل، وإن عملية الإصلاح تتطلب الانفتاح على التجارب الدولية بدل الانغلاق على الذات بداعي الحفاظ على السيادة أو نحو ذلك.

وتستدعي الإصلاحات المستدامة تسخير الحكومة التقنيات الحديثة على نطاق واسع للحد من تعامل موظفيها مع المواطنين والمستثمرين.

وإن الورقة الحالية هي أفكار مكثفة لبرنامج إصلاحي يبتعد عن إطلاق الشعارات والأهداف العامة، ويستهدف إعادة ثقة الجمهور بالنظام السياسي، إذ تتضمن اقتراحات في ملفات مكافحة الفساد والإدارة والاقتصاد والسياسة.

ملف مكافحة الفساد

- تفعيل التحقيق في ملفات الفساد الكبرى، مثل قضية الأسلحة الروسية، والطائرات الكندية، والمدينة الصناعية في البصرة، وغيرها، واعتقال المتهمين؛ ليكون الأمر رسالة واضحة للجمهور، والقوى السياسية، والقضاء، بجدية الحكومة في ملاحقة الفساد والفاسدين.
- الاستعانة بفريق تحقيق دولي ليعين العراق على ملاحقة الفاسدين والاموال المهربة، وليكون هذا الامر رسالة للمجتمع الدولي بجدية الحكومة في هذا الملف.
- التواصل المكثف مع الإعلام والناشطين ومنظمات المجتمع المدني، من اجل الاستعانة بهم في حملة مكافحة الفساد، وسماع رأيهم في نقاط الخلل، وهو جزء من اشراك الجمهور في هذا الأمر بدلاً من انتظار مظاهرات احتجاجية.
- تفعيل الشرطة والأمن الاقتصادي السريين، والحثّ على اكتشاف حالات الابتزاز والرشوة والفساد بنصب الكاميرات في الدوائر الخدمية.
- اقتراح التشريعات أو التعديلات القانونية الحاسمة لمكافحة الفساد دفعة واحدة، تتضمن طرد

الموظفين المسيئين من الوظيفة العامة، ومساومة المختلسين والمنتفعين لدفع ما بذمتهم إلى خزينة الدولة.

- تشكيل لجان من أكاديميين ومنظمات دولية ومحلية، وبالاستعانة بالجمهور عبر تواصل مباشر، فضلاً عن مسؤولين سابقين وحاليين في الدوائر والمؤسسات والقضايا الآتية، من أجل تشخيص مواطن الفساد، واقتراح طرق لمكافحته (**مزاد العملة في البنك المركزي، والبطاقة التموينية عقوداً وتوزيعاً، والمنافذ الحدودية، ودائرة الضريبة، ودائرة الجمارك، والتسجيل العقاري، ومعاشات الجنود وأرزاقهم في القوات المسلحة المتنوعة، ومراكز الشرطة، وشرطة المرور، والمصارف الحكومية والأهلية، والمدارس والجامعات الحكومية والأهلية، والبعثات ومعادلة الشهادات، وشبكة الحماية الاجتماعية، والقضاء، وهيئة النزاهة، و محطات الوقود، ورواتب المسؤولين وحماياتهم ونثريات مكاتبهم، والعقود الجانبية في النفط والغاز، والمصانع الحكومية، وهيئات الاستثمار، والنافذة الواحدة في هيئات الاستثمار التي لم تنفذ حتى الآن، ومؤسسات الشهداء والسجناء والمساءلة والعدالة، والعتبات المقدسة، ونظام التعاقدات الحكومية، وشركات الاتصالات، وشركات الإنترنت، وغيرها**).

ملف الإدارة والاقتصاد

- لا يمكن الحديث عن الحد من الفساد أو زيادة فاعلية النظام الإداري دون مزيد من الرقابة والشفافية في العمل وتقليص البيروقراطية؛ عبر إنجاز الحكومة الالكترونية والتخلص من الأعمال الورقية ضمن مدة زمنية معقولة وبالتعاقد مع شركات عالمية بهذا الصدد.

- من الضروري إعادة الثقة بالهيئات المستقلة لتكون مستقلة بالفعل، وذلك من خلال الاستعانة بالجهات الدولية والمنظمات المحلية لاختيار شخصيات على وفق نظام النقاط، يتم اختيارهم ايضا بعد اختبارهم من حيث احاطتهم بالقانون والإدارة والجوانب النفسية.

- بعد اختيار مجلس الخدمة الاتحادي على وفق النظام المذكور آنفاً، يمكن تطبيق الإجراء عينه بحق الدرجات الخاصة (مدير عام وما يعادله، وكيل وزارة وما يعادله).

- تعديل القانون لتكون الدرجات الخاصة (مدير عام وما يعادله، وكيل وزارة وما يعادله) لأربع سنوات قابلة للتمديد بطلب من المسؤول الأعلى.

- تعديل القانون لتكون مخصصات الدرجات الخاصة (مدير عام وما يعادله، وكيل وزارة وما يعادله، وزير وما يعادله، والرئاسات الثلاث) مخصصات مقطوعة، وغير مشمولة بالتقاعد أو الاستمرار. وعدّ هذه الدرجات الوظيفية مشمولة اعتيادياً بنظام سلم الرواتب ترفيعاً وعلاوةً وتقاعداً.

- إحالة مشروع سكك الحديد الكهربائي لربط ميناء الفاو الكبير بتركيا للتنفيذ، مع شمول جميع محافظات العراق بهذا الربط.

إن هذا المشروع يحقق تواصل المحافظات، ويشغل مئات الآلاف من الأيدي العاملة، والكثير من الربح الاقتصادي للبلاد، فضلاً عن الربط الاستراتيجي للعراق بمنظومة الاقتصاد العالمي.

- إحالة مشروع ميناء الفاو الكبير للاستثمار، وتسريع إنجاز الخطة الحالية، مع وجود استعداد لشركات عالمية ودول مثل اليابان أعلنت سابقاً عن استعدادها لتنفيذ المشروع.

- الاتجاه نحو الاقتصاد الحرّ المفتوح بالتخلص من القوانين المتراكمة منذ العهد الملكي حتى الآن التي تبلغ نحو 21 ألف قانون وأنظمة وتعليمات وأوامر وتوجيهات أغلقت الاقتصاد، ووجهته نحو اقتصاد اشتراكي أوامري ريعي؛ وبذلك يمكن تنفيذ «المقصلة التشريعية» لإعدام كل القوانين الاقتصادية المضرّة دفعة واحدة، واستبدالها بقوانين عصرية ورشيقة وفاعلة.

- ربط مؤسسات الدولة أعمالها ببعضها بعضاً لتوحيد الإجراءات الإدارية دفعة واحدة، وأن تتحدد المعاملات الرسمية، وتدمج مع بعضها، على وفق التجارب الدولية، وأن تكون المؤسسات معنية بجمع المعلومات وليس الزبائن.

- رفع شعار «السكوت علامة الرضا»، بمعنى إجبار المؤسسات على إصدار التراخيص والإجازات في غضون 20 يوماً –مثلاً– كحدّ أقصى، وفي غير هذه الحالة يعدُّ الترخيص صادراً، إذ يتحمل المسؤول الحكومي أو الموظف أي خطأ محتمل.

- إنشاء وكالة وطنية جديدة تعتمد النافذة الواحدة لإصدار السجلات العامة للمواطنين بدقائق معدودة، تشمل شهادة الميلاد والوفاة والبطاقة الوطنية، وجواز السفر، ووثائق الزواج والهجرة، ومعادلة الوثائق، والبطاقة التموينية والسكن، وإجازات السوق وتسجيل السيارات، وكل ذلك تقليصاً للبيروقراطية وتمهيداً لإلغاء شرط حمل الهوية، أو إجازة السوق، إذ بإمكان الشرطة أو المؤسسات الحكومية التحقق من ذلك إلكترونياً.

- إشاء قاعدة بيانات موحدة لجميع المواطنين تبين عملهم، أو بطالتهم، ومصادر دخلهم، وارقام حساباتهم، لغرض تطبيق نظام جباية الضرائب، والضمان الاجتماعي على الجميع، مع تحقيق رقابة على وفق قانون «من أين لك هذا؟».

- ربط خدمات الماء، والكهرباء، والغاز، والهاتف، والخدمات البلدية، ببعضها بعضاً، ومنح الصلاحية لقطع الخدمة في حال عدم دفع المستهلك ما عليه خلال 3 أشهر متتالية.

- توحيد هيئات الاستثمار مع مجلس الإعمار المقرر إنشاؤه، وجعل أعماله إلكترونياً، وتحديد مهلة زمنية لإصدار تراخيص الاستثمار للمستثمرين.

- إقرار قانون التنمية العقارية الذي يتضمن خطة متقدمة لحل مشكلة السكن في العراق.

- حسم القضايا الخاصة بالقطاع النفطي من خلال استثمار الغاز المصاحب (علماً أن العراق يخسر أكثر من 5 مليارات دولار سنوياً نتيجة إحراقه)، وإنهاء استيراد المشتقات النفطية من خلال إحالة مشاريع التصفية والبتروكيمياويات؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالسرعة الممكنة، وهو الذي يكلفنا نحو 4 مليارات دولار حالياً، وأيضا إنشاء أسطول لنقل النفط الخام للأسواق الدولية لتوفير نحو ملياري دولار -كلفة النقل حالياً-، وإعادة النظر باستحقاقات جولة التراخيص ومدفوعاتها اذ تكلف ميزانية الدولة 15 مليار دولار حالياً، واستثمار الغاز الحر في حقول (عكاز، وراوة، وكل المنطقة الشمالية الغربية)، إذ سيوفر ربحاً سنوياً يقدر بأكثر من 15 مليار دولار، والاهتمام بالصناعات الخاصة بالنفط لتوفير نحو 2 مليار دولار مما ينفق الآن، والعمل على إنهاء اعتماد محطات الكهرباء على النفط الأسود الذي يكلف الدولة 6 مليارات دولار حالياً.

- اعتماد الخطة اليابانية لإعادة تفعيل الصناعة الكورية الجنوبية دفعة واحدة، وهي خطة صالحة للاعتماد بالتفاهم مع اليابان نفسها، للدخول بشراكة استثمارية عميقة يتم بموجبها تفعيل 270 شركة صناعية عامة، وتعديل القوانين والتعليمات الخاصة بالصناعة.

الملف السياسي

- الدعوة إلى كتابة دستور جديد يعتمد النظام الرئاسي بدلاً من البرلماني. ولا شك في أن العراقيين كانوا يبحثون سابقاً عن شرعية التمثيل عبر النظام البرلماني، إلا أن ضعف الكابينات الحكومية

وشيوع المحاصصة والفساد، والتوافقية شلّت حركة الحكومة؛ مما دعا النخبة والمراقبين والجمهور إلى التخلص من كل ذلك عبر نظام رئاسي قوي ومسؤول. وبذلك فإن الدعوات إلى النظام الرئاسي منطقية جداً تهدف إلى إبراز شرعية الإنجاز للحكومة مع عدم إغفال شرعية التمثيل. فالنظام الرئاسي أقدر على إنجاز الإصلاحات وتحقيق التقدم وإعطاء صورة قوية موحدة للعراق في المحافل الدولية والإقليمية، بدلاً من النظام البرلماني الذي يضيع جهوداً كبيراً من أجل المساومات، وتحقيق التوازنات السياسية والانتخابية على حساب الإنجاز الاقتصادي والخدمي، تهرّباً من استحقاقات المسؤولية ورغبةً باستمرار الوجود في السلطة بأي ثمن، وهي التجربة التي عاشها العراق منذ 2003.

ولا بدّ من أن يتجاوز الدستور الجديد الثغرات الموجودة في الدستور الحالي من حيث صلاحية الأقاليم، وسيطرة الحكومة على السياسة الخارجية والقوات المسلحة والحدود والمياه وغيرها.

وأيضا يتضمن الدستور آليات أوضح لمحاسبة النواب واستبدالهم، ورفع الحصانة عن الجنايات والجنح وحصرها بالتصريحات السياسية.

- لا يمكن الحديث عن إصلاح سياسي من دون قانون جديد ومقنع عراقياً ودولياً، للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وقانون الانتخابات، وتعديل قانون الأحزاب بما يضمن مزيدا من الشفافية وممارسة الديمقراطية فيها، وإقرار القوانين الدستورية المتأخرة مثل قانون مجلس الاتحاد، والمحكمة الاتحادية، وحرية التظاهر والوصول للمعلومة، وغيرها.

- من المهم الإسراع بانضمام العراق إلى الاتفاقيات الدولية لعودة البلاد عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي، وأيضاً حلّ الكثير من العقد والمشكلات الداخلية. فمثلاً من الضروري انضمام العراق لاتفاقيات التحكيم الدولي وهو شرط أساس للشركات الأجنبية المستثمرة. وبما أن عدد هذه الاتفاقيات كبير، وعمل البرلمان بطيء، فيمكن اقتراح انضمام العراق إلى جميع هذه الاتفاقيات دفعة واحدة وبقانون واحد.

الاحتجاجات في العراق ونتائجها

أيمن الفيصل *

2019-10-30

تستمر وتيرة الاحتجاجات في العديد من المدن العربية والآسيوية في الوقت الراهن، وتتوزع جغرافياً في الشرق الأوسط وآسيا عموماً ولكن أبرزها عربياً في العراق ولبنان، وترتفع أصوات المحتجين فيها مطالبةً بإصلاحات جوهرية في بنية النظام السياسي وطبيعته تارة، وتطالب بتوفير أيسر مقومات العيش، وتوفير فرص عمل، ومعالجة سوء الخدمات تارة أخرى، وترافق هذه الاحتجاجات بين الحين والآخر بعض الأفعال التي تؤثر سلباً تجاه مطالبها المشروعة.

في العراق بدأت موجة الاحتجاجات تتصاعد في بداية شهر تشرين الأول من هذا العام ورافقها حظر للتجوال لعدة أيام في العاصمة بغداد، وقطع خدمات الإنترنت في عموم البلاد، حتى هدأت هذه الموجة قبيل زيارة الأربعين السنوية في عموم المحافظات، ولكن سرعان ما عادت موجة هذه الاحتجاجات إلى الواجهة في 25 من الشهر نفسه متخذة من المحافظات الجنوبية منطلقاً لها لتشهد أعمال عنف وقمع متصاعدة في عدة محافظات كان أبرزها في محافظتي المثنى وذي قار، وشهدت أيضاً حرق العديد من مقار الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة في هيئة الحشد الشعبي، وأبدى كثيرون تخوفهم من تصاعد موجة الأعمال التخريبية وغير المنضبطة من أن تؤدي إلى نشوب نزاع مسلح داخلياً قد يخلط الأوراق، ويزهق الأرواح دون الوصول إلى نتيجة.

إن ما يمكن تحديده على مستويات مختلفة لما أظهرتهُ النتائج الأولية لهذه الاحتجاجات المستمرة حتى اللحظة قد يجعلنا أمام مشكلات جديدة أظهرت مدى تراخي المتصديين لها

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وضعفهم؛ مما سلطت الضوء على ضبابية الموقف على مستويين حكومي وشعبي في آن واحد.

سياسياً: يرى مراقبون أن الأزمة الحالية التي يعاني منها البلاد أثبتت ضعفاً في ممارسة النظام الديمقراطي في العراق، والسعي نحو إيجاد البديل في الوقت الراهن عبر تعديل دستوري، والمطالبة بتغيير نظام الحكم في العراق إلى رئاسي، وتقليص الوزارات المتخمة بالبطالة المقنعة، وإلغاء مجالس المحافظات؛ وهو ما جاء في جلسة مجلس النواب بالتصويت على جملة من القرارات لتهدئة الشارع في جلسته يوم 28 تشرين الأول كان من بينها «إلغاء امتيازات الرئاسات الثلاث، وامتيازات الوزراء، والنواب، والسلطة القضائية، ووكلاء الوزارات، والمديرين العامين، ومن بدرجتهم، وحل مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم»[1].

لقد أظهرت الأزمة الحالية فشلاً في مفاصل الأجهزة الرسمية وتأثرها بالقرار السياسي نتيجة المحاصصة التي يعاني منها البلد، وعلى سبيل المثال لم تستطع وزارة الاتصالات أن تحجب مواقع التواصل الاجتماعي بمعزل عن قطع خدمة الإنترنت نهائياً إلا بعد إجراء أعمال تكنولوجية خاصة كانت تفتقرها الوزارة على طوال 14 سنة ماضية.

وأظهرت الاحتجاجات أيضاً ضعف الأداء الحكومي، وعدم امتلاك أي مقومات القيادة والإدارة في الأزمة، إذ أوضحت تشتت القرار الأمني وتضارب الصلاحيات بين تشكيلات الوزارة الأمنية الواحدة داخل أجهزتها، فضلاً عن التقاطع في الصلاحيات بينها وبين الوزارات الأخرى، هذا غير وجود قرارات متذبذبة وضعيفة نتيجة افتقار قيادة حازمة وقادرة على التوازن في التعامل في مثل هكذا أزمات، وأفصحت الاحتجاجات عن دور الخطاب السياسي من لدن الجهات السياسية والدينية الذي لا يرتقي لمستوى الأزمة الحالية ومعالجتها؛ مما ولد قرارات ضعيفة لم يخرج منها ما يناسب حجم المسؤولية الملقاة

1- مجلس النواب يصوت على تشكيل لجنة لتعديل الدستور وحل مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والغاء امتيازات كبار المسؤولين – مجلس النواب العراقي:
http://ar.parliament.iq/2019/10/28/مجلس-النواب-يصوت-على-تشكيل-لجنة-لتعديل/

على عاتق أصحاب القرار، إذ أخذوا يتعاملون مع مخرجات هذه الاحتجاجات عبر قطع الطرقات، وخدمة الإنترنت، وفرض حظر التجوال، وعزل المناطق عن بعضها بالحواجز الكونكريتية.

استطاعت الأزمة السياسية أن تلقي بظلالها وشل حركة البلد والحياة داخله، على عكس بلدان الديمقراطية الحقيقية التي تكون فيها الاختلافات بأساليب نبيلة داخل أروقة صناعة القرار، ولا تتعداه إلى أكثر من ذلك، إلا آذ تطلب الأمر الضغط من قبل المؤيدين في الشارع وبطرق سلمية ومؤثرة، واستطاعت حركة الاحتجاجات أيضاً أن تلقي بظلالها على الملف الخارجي الذي لم يسلم من نتائج هذه الاحتجاجات، إذ لم يستطع العراق من جمع عدد الأصوات الكافية «لتؤهله من الحفاظ على مقعده في مجلس حقوق الانسان مؤخراً»[2]؛ مما عزى مراقبون إن احداث العنف الأخيرة التي رافقت الاحتجاجات في البلاد ربما قد أثرت في ذلك مما جعل العراق يتمتع بعضوية المجلس بصفة مراقب.

إن الموقف السياسي في العراق معقد وشائك، وقد أبدى محللون ومقربون من الكتل السياسية الرئيسة في البلاد مخاوفهم من الصدام الداخلي بين القوى السياسية، وجعل موجة الاحتجاجات ذريعة لتصفية الحسابات فيما بينهم، وهو ما حذرت منه المرجعية الدينية في خطبتها الجمعة الماضية 25 تشرين الأول، وأوضحت جملة من النقاط التي اشارت فيها إلى ضرورة «رعاية الأموال العامة والخاصة، وعدم التعرض للمنشآت الحكومية أو لممتلكات المواطنين، فضلاً عن المحافظة على سلمية التظاهر لتحقيق المطالب المشروعة، ودعوة القوات الأمنية إلى الحفاظ على أرواح المتظاهرين، ورص الصفوف أمام التحديات التي يواجهها البلد»[3]، وهو ما أعطى مشروعية غير مباشرة باستمرار الاحتجاجات

2- العراق ينتقد إخراجه من عضوية مجلس حقوق الإنسان الأممي،
https://aawsat.com/home/article/1953286/العراق-ينتقد-إخراجه-من-عضوية-مجلس-حقوق-الإنسان-الأممي

3- الخطبة الثانية لصلاة الجمعة في كربلاء – العتبة الحسينية بتاريخ 25/10/2019
https://www.sistani.org/arabic/archive/26351/

والحفاظ على سلميتها بغية الضغط نحو تحقيق الأهداف المرجوة منها من جهة، وتفويت الفرصة على الخارجين عن القانون وغير المنضبطين من ضرب الهدف من الاحتجاجات السلمية من جهة أخرى، الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسع حالة الانقسام السياسي والمذهبي اجتماعياً بين أبناء البلد.

اقتصادياً: أدت الأوضاع المضطربة مؤخراً في العراق إلى خلق حالة من الفوضى الاقتصادية في الأسواق، وجشع التجار دون مبرر، واستغلال حاجة الناس للمواد الغذائية وغيرها، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والاحتياجات الأساسية لدى المواطنين، وكذلك أثرت أزمة الاحتجاجات على حركة البضائع والمواد الإنشائية بين المحافظات وداخل المحافظة نفسها تحت ذريعة الأسباب الأمنية؛ مما ولد حالة من الاستياء والركود الاقتصادي منذ بداية الشهر الحالي، وأدت الاحتجاجات إلى مزيد من الإرباك أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي في البلد، فضلاً عن شركات الاستثمار النفطية في وسط البلاد وجنوبه، والخوف من تلكؤ حركة المشاريع في قطاع الطاقة والتزامات العراق المالية مع الشركات المستثمرة، فضلاً عن القروض التجارية الممنوحة للعراق من «قبل وكالة الصادرات الدولية»[4]، وأثرت حركة الاحتجاجات أيضاً في مجال التربية والتعليم من جانب المدارس الدولية التي تعمل في العراق، وانخفاض نسبة المتقدمين من الأساتذة والعاملين الجدد فيها الذي جاء نتيجة الوضع الأمني الراهن الذي تعيشهُ البلاد.

اجتماعياً وأمنياً: بعد الانتصارات التي حققها العراقيون في حربهم ضد الإرهاب منذُ دخول داعش عام 2014 وحتى إعلان النصر عام 2017، وتقديم الكثير في هذا الطريق الذي خطهُ أبناء الشعب من متطوعين، وأبناء القوات المسلحة بجميع صنوفهم، أصبح واضحاً أن مؤشر الثقة العالية ازداد بين المواطنين والقوات الأمنية التي تم إعادة هيكلتها، وتطوير قدراتها مع الشركاء الدوليين، ولكن المخاوف التي يراها المتابعون للشأن السياسي والأمني من الخبراء المحليين والدوليين

4- لمعرفة المزيد عن اعمال هذه الوكالة:
https://en.wikipedia.org/wiki/Export_credit_agency

نتيجة التوتر الأمني الذي رافق الاحتجاجات منذ انطلاقها قد يؤدي إلى كسر حاجز هذه الثقة؛ مما قد يولد حالة من الاستياء أو هز الثقة في نفوس المواطنين تجاه هذه القوات نتيجة أعمال القمع التي شهدتها المحافظات المحتجة من قبل القوات الأمنية.

فضلاً عن ذلك فإن واحدة من نتائج الاحتجاجات التي ما تزال مستمرة حتى اليوم أنها ولدت الكثير من القتلى والجرحى في صفوف المحتجين في محافظات مختلفة، وتصاعد الغضب تجاه ذلك، وهنا تضعنا هذه النتيجة أمام تساؤل مهم، هو: من سيتحمل مسؤولية إراقة هذه الدماء؟ إذا ما علمنا أن المجتمع العراقي مجتمع عشائري وأن الأطراف في هذه الاحتجاجات (المحتجين والقوات الأمنية) يواجهون بعضهم بعضاً بنحو مباشر، وأن الجميع يعرف بعضهُ الآخر؛ وهنا قد يلجأ الطرفان إلى استخدام الضغط العشائري للانتقام أو للثأر، ومثال ذلك ما حصل في مدينة العمارة من مقتل أحد قادة الفصائل في الحشد الشعبي، وإعلان الجهة التي ينتمي إليها بأنها ستُحاسب الجناة على وفق القانون والثأر له؛ وهنا نكون أمام إراقة دماء جديدة بين أبناء الوطن الواحد.

المحصلة

إن ما يمر به البلد من حالة التوتر الذي أثر في مجمل الحياة السياسة والاقتصادية والأمنية قد تستمر إلى وقت غير معلوم، فمطالب المحتجين كثيرة ومتشعبة وغير موحدة، والمواقف السياسية متذبذبة وتنم عن انهيار الاتفاقيات والتحالفات فيما بينها تبعاً للمكاسب السياسية التي خسرتها اطراف وكسبتها أطراف أخرى، وهذا من شأنه أن يؤثر على أي عملية تشريعية أو تنفيذية مستقبلية على مستوى التعديلات الدستورية، أو الملفات الخدمية وصولاً إلى طبيعة التحالفات السياسية بين مختلف المكونات وقانون الانتخابات، أو حتى إعادة فتح ملفات سابقة مثل التوازن في مؤسسات الدولة، أو حصر السلاح بيد الدولة.

إن الأمور قد تذهب باتجاه الاستماع إلى مطالب المحتجين المشروعة وتنفيذها، وهو ما سيحقق شيئاً من الهدوء النسبي إذا كانت هناك ضمانات تُساعد في تنفيذ هذه المطالب على وفق القانون والتعليمات النافذة، أو الذهاب باتجاه سحب الثقة من الحكومة وحل البرلمان نفسه والدعوة إلى انتخابات مبكرة في مدة أقصاها (60) يوماً؛ ومما قد يأتي بنتائج انتخابات حاسمة يمكن تشكيل حكومة أغلبية سياسية من خلالها تتمتع بدعم برلماني واضح، وقد يُساعد الحراك الشعبي الحالي نتيجة الاحتجاجات الأخيرة إلى مشاركة واسعة من الشباب في الانتخابات القادمة وقد تقود التعديلات الدستورية المقترحة من قبل البرلمان إلى تغيير المناخ السياسي في البلاد بنحو كامل الذي سيُساعد في نشوء قوى سياسية جديدة حاملة لمشروع الإصلاح في المرحلة المقبلة.

إن السياقات الدستورية التي بينتها المادة (64) من الدستور العراقي إن «الانتخابات المبكرة تستدعي أن يوافق رئيس الجمهورية على طلب من رئيس مجلس الوزراء على حل البرلمان، والدعوة لانتخابات مبكرة خلال 60 يوماً، وهذا لن يتحقق إلا بتصويت مجلس النواب على حل المجلس بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، أي بأغلبية 165 صوتاً، وتعتبر الحكومة مستقيلة وتتحول إلى حكومة تصريف أعمال»[5].

إن تحوّل الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال سيؤدي إلى مشكلات جديدة من بينها عدم تمرير الموازنة، والتوقف عن التوقيع على عدد من المشاريع الجديدة والقوانين المطلوب تشريعها بأسرع وقت التي يُطالب بها المحتجون في الوقت الراهن، وتغيير المفوضية العليا للانتخابات وقانون الانتخابات، فضلاً عن توقف صلاحيات الوزراء للبت في القرارات الوزارية التي تمس حياة المواطن.

5- دستور جمهورية العراق لعام 2005،

http://ar.parliament.iq/الدستور-العراقي/

إن السعي نحو اتباع آليات قانونية وأكثر ديمقراطية عبر أطر دستورية وآليات عملية وواقعية ربما هي أحد الوسائل للخروج من الأزمة الحالية، التي من شأنها المساعدة في بناء مناخ سياسي جديد يُساعد في إنشاء أحزاب أو تيارات جديدة لتقود عملية التغيير المنشود في المرحلة المقبلة.

والأهم هنا أن العراق قد مر بأزمات أكثر وقعاً من هذه وقد تجاوزها، وهو ما سيحدث في الوقت الراهن؛ لأن هذه الاحتجاجات أو التظاهرات هي وسيلة من وسائل الديمقراطية المشروعة التي يمارسها الشعب بالتعبير عن رأيه بطريقة سلمية التي كفلها له الدستور.

عزل الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والإرادة السياسية

طالب جبار حسن* - زينب كاطع ناهض **

2019-11-2

ثارت في الآونة الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية موجة تنديدات ضد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انتهت بإعلان بدء الإجراءات القانونية لعزله، جاء هذا القرار نتيجة اتهام ترامب بانتهاكه للدستور عبر السعي إلى الحصول على مساعدة دولة أجنبية لإيذاء خصمه الديمقراطي جو بايدن المرشح الديمقراطي للرئاسة في الانتخابات المقبلة، إذ أشارت مضمون مكالمة أجراها ترامب مع الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي طالباً منه إجراء تحقيق بشأن نشاط نجل جو بايدن المرشح الرئاسي اعلنت رئيسة مجلس النواب الامريكي الديمقراطية (نانسي بيلوسي) فتح تحقيق رسمي بهدف عزل الرئيس ترامب المشتبه بانتهاكه للدستور، وقالت بيلوسي إن ''تصرفات رئاسة ترامب كشفت عن الحقائق المشينة لخيانة الرئيس لقسمه وخيانته لأمننا القومي وخيانته لنزاهة انتخاباتنا''.

بالرجوع إلى موقف المشرع الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الدستور الصادر عام 1787 قد حدّد مسألة رئيس الدولة في ثلاث حالات بنص المادة (2/رابعاً) منه وكالآتي:

1. الخيانة وعدم الولاء.
2. الرشوة.
3. ارتكاب الجنح أو الجرائم الكبرى.

* طالب دكتوراه – كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد.

** ماجستير في العلوم السياسية – جامعة بغداد.

وقد عرفت الفقرة الثالثة من المادة (3) الخيانة العظمى بأنها شن الحرب ضد الولايات المتحدة أو المولاة لإعدائهم وتقديم العون والمساعدة لهم، ولا تجوز إدانة أي شخص بالخيانة إلا بناءً على شهادة شاهدين بوقوع العمل نفسه أو بناء على الاعتراف في محكمة علنية.

وعلى وفق الفقرة الرابعة من المادة (2) من الدستور، فللكونغرس سلطة عزل الرئيس ونائبه وجميع الموظفين المدنيين للولايات المتحدة من مناصبهم، وإدانتهم بعدم الولاء، أو الخيانة، أو الرشوة أو سواهما من الخيانات والجنح الخطيرة، وحينما يحاكم رئيس الولايات المتحدة يرأس الجلسة كبير القضاة، ولا يُدان أحد إلا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين والأحكام التي تصدر في الاتهامات الخاصة بعدم الولاء، ولا ينبغي أن تتجاوز حد الإقصاء عن المنصب، وتقرير عدم الأهلية لتولي منصب رفيع، ولكن الشخص المدان إلى جانب ذلك هو عرضة للاتهام، فالمحاكمة، فالحكم، ثم العقاب على وفق القانون.

وهنا السؤال استناداً إلى هذا النص الدستوري هل تم عزل الرئيس الأمريكي في الحقب الزمنية السابقة؟

إن طريقة عزل رئيس الولايات المتحدة طويل، إذ تنصّ الفقرة الثانية من المادة الأولى من الدستور الأمريكي على أن مجلس النواب ''يختار رئيسه والمسؤولين الآخرين، وتكون لهذا المجلس وحده سلطة اتهام المسؤولين''؛ لذا فإن العزل يبدأ من مجلس النواب، ويجب على المجلس أن يخوّل إحدى لجانه –وعادة ما تكون اللجنة القضائية للتحقيق في الشخص المعني–، وفي حال حددت اللجنة وجود أمر ما، فبإمكانها إعادة مواد العزل للمجلس ككل،؛ ليقوم بالتصويت بأغلبية بسيطة هذه الخطوة الاولى،فالفقرة الثالثة من المادة الثانية للدستور ترسل القضية برمتها إلى مجلس الشيوخ، إذ ينص الدستور على أن ''لمجلس الشيوخ وحده سلطة إجراء محاكمة في جميع تهم المسؤولين، وعندما ينعقد مجلس الشيوخ لذلك الغرض يقسم جميع أعضائه باليمين أو بالإقرار، وعندما تتم

محاكمة رئيس الولايات المتحدة يرأس رئيس القضاة الجلسات، ولا يجوز إدانة أي شخص دون موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين"، ويتضمن الجزء الخاص بمجلس الشيوخ في عملية العزل محاكمة يكون فيها النواب مدّعين عامّين، بينما يكون مجلس الشيوخ أعضاء بهيئة المحلفين ويجب أن يصوت ثلثاهم بالإدانة.

في تأريخ الولايات المتحدة تمت محاكمة اثنين فقط من الروساء الأمريكيين تحديداً منذ تأريخ التصديق على الدستور الأمريكي عام 1789 وحتى الآن، الأول هو (أندرو جونسون) الذي كان على خلاف كبير مع أعضاء الكونغرس، وقد تصدى مجلس الشيوخ لمحاكمة الرئيس، وبعد أسابيع من المداولات وتحري البيانات والشهادات قرر المجلس إجراء التصويت لاتخاذ قرار الإدانة أو البراءة، على وفق الدستور، إذ يشترط موافقة ثلثي الحاضرين في حالة الإدانة، وقد أصبحت عملية التصويت بمنزلة أعجوبة ، إذ نجا الرئيس من قرار الإدانة بفارق صوت واحد؛ لأنه كان يشترط لإدانة الرئيس تصويت 36 عضواً، بينما وافق 35 عضواً فقط، واعترض 19 عضواً آخرين، والثاني هو الرئيس (بيل كلنتون) عام 1998 الذي تعرض للاتهام من قبل مجلس النواب بعد تورطه بقضية (مونيكا ليونسكي)، واتهم بمسألتين هما: الحنث، وتقويض العدالة؛ إلا أن محاولة عزله باءت بالفشل، ونظراً لانقسام المجلس وتصويت 44 عضواً من الديمقراطيين لصالح رفض الاتهام أصبح الاستمرار بالمحاكمة غير مجدي لأن الحصول على موافقة ثلثي أعضاء المجلس للإدانة شبه مستحيل، ومن ثم اكتفى مجلس الشيوخ بتوجيه اللوم للرئيس بيل كلينتون بدل عزله؛ وبالتالي يلاحظ أن النتيجة هي إفلاتهم من الإدانة وبراءتهم من التهم المنسوبة إليهم؛ لعدم اكتمال النصاب القانوني للإدانة، وعلى الرغم من مرور أكثر من 130 عاماً ما بين المحكمة الأولى والأخيرة، وهذا مؤشر على عدم الثقة بالمحاكم الأمريكية في محاكمة رؤسائها.

والجدير بالذكر أنه في عام 1974 تعرض الرئيس (نيكسون) للاتهام بعد تورطه بقضية (ووترغيت)، ومن أجل تلافي نتائج الاتهام الجنائي قرر الرئيس نيكسون الاستقالة من منصبه، وهي العقوبة التي يقتضيها الدستور في حالة الإدانة؛ وبذلك يلاحظ أن الإرادة السياسية تتغلب دائماً على النص الدستوري ليس في هذه الحالات فقط بل على الرغم من الاتهام الذي وجه للرئيس جورج بوش الابن وتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني من قبل تقرير (جون شيلكوت) بشأن غزو العراق والمطالبة بمحاكمتها كمجرمي حرب بعد ارتكابهما جريمة وخطيئة غزو العراق، واستناداً إلى الدستور الأمريكي لا يمتلك الرئيس الأمريكي صلاحية إعلان الحرب وإن هذه الأمور هي من صلاحيات الكونغرس الامريكي وهذا انتهاك من قبل الرئيس الأمريكي وجريمة ينص عليها الدستور، وتضمن تقرير (جون شيلكوت) أيضاً (29) رسالة سرية في المذكرات السرية بشأن حرب العراق بين بلير وبوش تكشف عن كثيرٍ من خبايا التحضيرات بين لندن وواشنطن خلال الاشهر التي سبقت حرب العراق.

والجرائم التي يجب محاكمة جورج بوش وتوني بلير عليها هي: الكذب بادعاء وجود (7) أسلحة نووية في العراق، وخوض حرب بلا سند دولي، وارتكاب جرائم حرب، ونشر الإرهاب والتمهيد لظهور داعش، وإخراج العراق من التأريخ، وعلى الرغم من إثبات هذه الجرائم من قبل اللجان الخاصة، إلا أنه يلاحظ صمت المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولي عن جرائم الرئيس الأمريكي جورج بوش على الرغم من تصريح كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك بعد دخول الجيش الأمريكي إلى بغداد، إذ قال إن هذا الغزو منافٍ لدستور الأمم المتحدة، وكان هذا مطابقاً لرأي السكرتير العام الأسبق للامم المتحدة بطرس غالي، وتصريح وزير العدل البريطاني في مذكرته بتأريخ (28/4/2005) التي نصت على أن أي حملة عسكرية هدفها تغيير نظام سياسي هو عمل غير مشروع، وكذلك صمت المجتمع الأمريكي حكومةً وشعباً على الجرائم التي ارتكبها الرئيس جورج بوش بحق العراق على الرغم من

مسؤوليته حسب ما نص عليه الدستور الأمريكي في الفقرة (1) و(2)؛ لتتغلب بذلك الإرادة السياسية على النص الدستوري.

وبهذه التجارب التي ذكرتها الورقة هنالك تساؤل هو: هل سيتغلب النص الدستوري على الإرادة السياسية في عزل الرئيس الأمريكي ترامب، وبالقيام ببعض الحسابات يجب أن يصوت ثلثا الحاضرين بالمحاكمة بالإدانة، ويجب أن يكون عددهم (67) سيناتوراً على الأقل، وبالتقسيم الحالي للحزب فإن هذا يعني أن على (20) سنياتوراً جمهورياً أن يصوت لإدانة ترامب على افتراض أن كل الديمقراطيين سيصوتون لصالح ذلك أيضاً، فهل سيصبح ترامب الأول في هذا الصدد؟ بينما لم يحدث في تأريخ أمريكا أن أطيح برئيس عبر المحاكمة في الكونغرس، وقد يكون هذا الإجراء من قبل الديمقراطيين في مصلحة ترامب، إذ سيسمح لترامب والجمهوريين في الكونغرس بالقول إن خصومهم يعرقلون عمل الرئيس من أجل تحصيل انتصار حزبي مع اقتراب موعد الانتخابات؛ وبالتالي يزيد هذا من حظوظ الرئيس الأمريكي في مساعيه للحصول على ولاية ثانية.

المصادر

– حمد ياسين محمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

– حميد حنون خالد، العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس، مجلة كلية الحقوق، العدد (10)، جامعة النهرين، 2007.

– ميثم حنظل شريف، انتصار حسن عبد الله، اتهام ومحاكمة رئيس وأعضاء السلطة التنفيذية، مجلة العلوم القانونية، عدد خاص، جامعة بغداد، كلية القانون، 2017.

– كرار علي، زهير خضير، ستار شدهان الزهيري، محاكمة رئيس الدولة في النظام السياسي الأمريكي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (31) جامعة واسط، 2018.

– بيلوسي: الكونغرس سيبدأ اجراءات عزل الرئيس الأمريكي، على الموقع الإلكتروني في 2019\9\24.

https://www.alhurra.com

– بدء عزل ترامب.. كل ما تحتاج لمعرفته عن الاجراءات، على الموقع الإلكتروني في https://arabic.cnn.com 2019\9\25

– يمكن عزل الرئيس في أمريكا، على الموقع الإلكتروني في https:\\ 2019\9\25 www.bbc.com .

– عزل ترامب: هل تنجح مساعي الديمقراطيين في عزل الرئيس الامريكي، على الموقع الالكتروني في https:\\www.bbc.com 2019 \9\26 .

أوراق بحثية لكُتّاب المركز

مؤشرات الفشل الأمريكي في إدارة الملف النووي الإيراني – المغزى والمفهوم

محسن حسن *

2019-10-29

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد ملامح الموقف الأمريكي من طموحات إيران النووية، والتوصيف الإجمالي لهذا الموقف، من حيث التطورات الحادثة بشأنه عبر الإدارات الأمريكية المختلفة، ولاسيما موقف الإدارة الأمريكية الأحدث بقيادة دونالد ترامب، جنباً إلى جنب، مع تفكيك المتغيرات الأخيرة الناجمة عن توقيع الاتفاق النووي مع دول الـ 1+5، وتداعيات خروج الولايات المتحدة من هذا الاتفاق مؤخراً، ومن ثم تحديد الأوجه والمؤشرات الرئيسة التي يمكن من طريقها تفسير حالة الفشل الأمريكي الذريع في إدارة الملف النووي الإيراني عبر عدة سنوات ماضية وحتى الآن.

الكلمات المفتاحية: (الملف النووي ـ الأزمة النووية ـ الانتشار النووي ـ إيران النووية).

مقدمة

فرض الملف النووي الإيراني –مؤخراً– حالة من الاستنفار الأمني الشامل على المستوى الدولي، وهي الحالة التي استمدت مقوماتها من طبيعة المتغيرات الجذرية الحادثة في التوجهات والإجراءات المعتمدة من قبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأطراف الدولية بصفة عامة، وتجاه إيران بصفة خاصة، وذلك منذ قدوم الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) إلى سدة الحكم، وقد نال الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الـ 1+5 [1] نصيباً وافراً من الانتقادات اللاذعة خلال حملته في انتخابات الرئاسة الأمريكية، ليس هذا فقط، وإنما أبدى نيته الصريحة في الخروج من هذا الاتفاق حال فوزه بالمنصب، وهو ما قام به فعلياً خلال شهر آيار من العام الماضي 2018 حينما أعلن ''الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة فرض العقوبات على إيران والتي كانت

1- كانت إيران قد أبرمت مع خمس دول كبرى هي الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا، جنباً إلى جنب مع ألمانيا، اتفاقاً تاريخياً في شهر تموز عام 2015 يقضي بالتزامها بخطة العمل المشتركة المتضمنة في هذا الاتفاق، مقابل قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن الدولي برفع العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة عليها.

* باحث وكاتب مصري.

مطبقة سابقا قبل توقيع الاتفاق"[2].

وعلى الرغم من تضرر عدة أطراف دولية وإقليمية من طموحات إيران النووية، ورغبة هذه الأطراف في تحجيم تلك الطموحات، إلا أن الخروج الأمريكي المفاجئ والصادم من الاتفاق النووي (1+5)، ألمح بنحو واضح وجلي إلى أن السياسة الأمريكية الجديدة على المستوى الدولي الخارجي، باتت أقرب إلى التأثر بشخصية الجالس على كرسي الرئاسة في البيت الأبيض، منها إلى الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية المبرمة تحت إشراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والدول الكبرى؛ الأمر الذي وضع إجماع ومصداقية المجتمع الدولي على المحك، خاصة مع ما تسبب به قرار ترامب الأخير بالانسحاب من الاتفاق النووي، من انقسام دولي عبر الأطلسي قوامه معركتان: "الأولى شرعية-أخلاقية داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باعتبار إمكانية اتهام الولايات المتحدة بانتهاك الاتفاق الدولي المصدَّق عليه داخل الأمم المتحدة. والثانية: معركة اقتصادية-تجارية موجهة نحو الخسائر التي ستلحق بالشركات الأوروبية التي تستثمر في إيران منذ إبرام الاتفاق عام 2015، في ظل غلبة القومية الاقتصادية كمحرك نابض لفلسفة ترامب في الحكم"[3].

وانطلاقاً من حالة الانفلات الأمريكي الجديدة، والمبنية في مجملها على التوجهات الخاصة والشخصية للرئيس ترامب، بعيداً عن حتمية التقيد أو الالتزام بتوخي الإجماع الدولي تجاه القضايا الإقليمية والدولية كقضية الانتشار النووي والأزمة القائمة والمستمرة مع إيران، تبقى السياسات الخارجية الأمريكية محل جدل كبير على الساحة العالمية، سواء من الناحية الإنسانية والشعبية أو من الناحية الإجرائية والقانونية، وتظل تلك السياسات مكرّسة لحالة الفشل الأمريكي الذريع في حل المشكلات الأممية والدولية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها مشكلة إيران النووية، وهو الفشل الذي وصل إلى ذروته في عهد الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة دونالد ترامب؛ لذا فقد اهتمت هذه الدراسة، وعبر منهج وصفي تحليلي، بإبراز أهم المؤشرات التي تؤكد عشوائية تناول الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة ترامب، للملف النووي الإيراني، والتي توضح أيضاً حجم التداعيات الكارثية التي سببتها هذه العشوائية الأمريكية على المحيطين الإقليمي والدولي من حيث ارتباطهما بهذا الملف الشائك والملغوم، خاصة مع "غياب الممارسة السياسية لترامب في تاريخه المهني وعدم

2 – انظر: حاتم كريم الفرحي، العقوبات الأمريكية على إيران واحتمالات المواجهة المقبلة، منشورات مركز الرافدين للدراسات(راسام)، يناير2019، ص1، متاح على:
http://rasamcenter.com/wp-content/uploads/2019/01/pdf3.pdf (بتصرف يسير)

3 – انظر: محمد الشرقاوي، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 21 مايو 2018، متاح على:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180521113043346.html ، (بتصرف يسير)

ممارسته للدبلوماسية"[4].

وقد ارتكزت الدراسة إلى جملة من المنطلقات والفرضيات التي يمكن بلورتها على النحو التالي:

- إن المنطوق النووي الظاهر في التاريخ العسكري الأمريكي، ما يزال يلقي بظلاله السلبية على مصداقية الولايات المتحدة ونزاهتها في التعاطي مع الملف النووي العالمي بصفة عامة والإيراني بصفة خاصة؟
- إن التعاطي الأمريكي مع الملف النووي الإيراني لم يكن إلا مراوغاً وبعيداً عن الجدية والجوهرية في المخيلة الأمريكية، وكذلك على أرض الواقع، كما أنه ظل متأثراً دوماً بطبيعة المصالح السياسية المتأرجحة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج، بما في ذلك المصالح مع إيران نفسها؟
- إن التوازنات المستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، كانت دوماً في صالح البرنامج النووي الإيراني على حساب الرغبة الأمريكية في تطويق هذا البرنامج؟
- إن التوظيف الاقتصادي للملف النووي الإيراني من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب، هو التوظيف الأبرز والأكثر غرابة في تاريخ الإدارات الأمريكية المتعاملة مع الملف نفسه خلال سنوات طويلة ماضية.

وعلى وفق الاعتبارات السابقة، فقد تناولت هذه الدراسة موضوعها عبر مدخل ومحورين على النحو التالي:

- ❖ **مدخل: واقع المسألة النووية ومستجداتها الدولية الراهنة.**
- ❖ **المحور الأول: الملف النووي بين التوهم الأمريكي واليقين الإيراني.**
- ❖ **المحور الثاني: مؤشرات الفشل الأمريكي في إدارة الملف النووي الإيراني.**

4 – انظر: يمنى سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب (تقدير موقف)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو 2016، ص 14، متاح على: https://eipss-eg.org، مع البحث بالعنوان المذكور.

مدخل

❖ واقع المسألة النووية ومستجداتها الدولية الراهنة

عند النظر في المحصلة الإجمالية للمشهد النووي العالمي في الوقت الراهن، نجد أننا بصدد حالة من التناقض الحاد، بين ما تنطق به الإحصائيات المعلنة والظاهرة بخصوص واقع الانتشار النووي من جهة، وما تؤكده الحقائق الميدانية والعملية الخاصة والخفية لدى الدول المهتمة بالسلاح النووي من جهة ثانية؛ فالجانب المعلن والظاهر، يمنح اطمئناناً مخادعاً ومراوغاً، مفاده تراجع التهديد النووي العالمي، واستبعاد تمدد السعي الدولي في اتجاه الاستحواذ على المزيد من الرؤوس النووية المهددة للسلم والأمن الدوليين؛ وذلك باعتبار انحسار الصراع النووي بين أكبر قوتين هما الولايات المتحدة وروسيا بعد انتهاء الحرب الباردة بينهما، الأمر الذي يعني –على وفق هذا الاعتبار– إقصاء الاحتمالات الخاصة بنشوب حرب نووية بين هاتين القوتين، وخاصة بعد أن شهدت السنوات الماضية (ظاهراً) تقليص الترسانة النووية في كلا البلدين قياساً بسنوات الحرب الباردة بينهما[5]، هذا إلى جانب معطيات أخرى، قد تبدو مطمئنة، منها استجابة بعض الأطراف الدولية لدعوات واتفاقيات التخلص من الأسلحة النووية، مثل أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه، وكان ذلك خلال التسعينيات، إلى جانب دولة جنوب أفريقيا، والتي قامت بتفكيك وتدمير الأسلحة النووية كافة التي كانت لديها[6]. ولكن هذا الجانب الظاهر والمطمئن المشار إليه، يصطدم بالعديد من الحقائق المستقرة على أرض الواقع، التي تؤكد بدورها، أن المسألة النووية على المستوى الدولي، ما تزال تحمل في طياتها بذور انفجارات نووية محتملة، ربما تكون أسوأ بكثير من تلك التي شهدتها مدينتا هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين خلال الحرب العالمية الثانية، وهي جملة الحقائق التي يمكن رصدها في نقاط العرض الآتية:

- ما تزال القوى العظمى الدولية، تمتلك ترسانات متطورة من الأسلحة النووية؛ إذ تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وحدهما، على أكثر من 90 % من نسبة الأسلحة النووية عالمياً؛ حيث تمتلكان ما يقرب من 2000 رأس نووي، وإلى جانب هاتين القوتين، هناك دول عديدة تمتلك السلاح النووي، كالمملكة المتحدة (بريطانيا)، فرنسا، الصين، إسرائيل، الهند،

5 – انظر: أنتوني إم،باريت، الإنذارات الكاذبة، أخطار حقيقية؟.. منظور تحليلي لمخاطر الحرب النووية الأمريكية الروسية غير المتعمدة في الحاضر والمستقبل، تقرير مؤسسةRAND الدولية، ص 1، متاح على: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE191/RAND_PE191z1.arabic.pdf ، (بتصرف)

6 – انظر: تيم رايت، تعلّم السلام، كيف يستطيع الطلبة تخليص العالم من الأسلحة النووية؟، منشورات الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ican)، 2016، ص 4، متاح على:
http://www.icanw.org/wp-content/uploads/2012/08/LearnPeaceArabic.pdf (بتصرف)

باكستان، وكوريا الشمالية، بإجمالي دولي يقدر بـ 20530 سلاحاً نووياً عبر ما يزيد على مئة موقع حول العالم، هذا إلى جانب بعض الأطراف الدولية التي تستضيف أسلحة نووية أمريكية فوق أراضيها، مثل تركيا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، وألمانيا، مع أكثر من 20 دولة أخرى، تحتمي حقيقة أو تظاهراً بالأسلحة النووية المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية [7].

- لا يمكن التسليم حقيقةً بتراجع الترسانة النووية الدولية، إلا على المستوى النظري فحسب؛ وذلك لأنه من الناحية العملية والإحصائية، سيكون الأمر في صالح الترسانة النووية الحالية قياساً بنظيرتها أيام الحرب الباردة؛ فرغم الانخفاض الظاهر للأسلحة النووية من 70 ألف سلاح نووي أيام الحرب الباردة إلى 20530 على وفق تقديرات العام 2016، إلا أن الفوارق التقنية والتكنولوجية بين تصنيع الأسلحة النووية الحديثة، والتصنيع القديم، تؤكد تفوق الأسلحة الحديثة من حيث القوة؛ إذ إن ''القنبلة النووية الاعتيادية اليوم أقوى 20 إلى 30 مرة من القنبلة المستخدمة في هيروشيما؛ ما يعني بكيفية أخرى، أن ترسانة الأسلحة العالمية حالياً توازي في قوة دمارها 150000 (مئة وخمسون ألفاً) مرة قوة القنبلة الأخيرة ذاتها''[8].

- تهدد الأوضاع الدولية والإقليمية المتشابكة حالياً، بتهيئة أجواء متطورة ومثالية دافعة إلى رفع لواء السلاح النووي مجدداً بين القوى المالكة لهذا السلاح، وكمثال للحد الأدنى من هذا التهديد، تظل المخاوف المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وروسيا من جهة ثانية، ولاسيما تلك النوعية من المخاوف المبنية على تقديرات خاطئة لمنظومة الإنذار المبكر ضد الهجمات الصاروخية، سبباً محتملاً بقوة لاستخدام السلاح النووي مجدداً؛ وعلى سبيل المثال، شهد عام 1983 اقتراب الدولتين من خطر الصراع النووي، وذلك عندما فسرت أجهزة الإنذار الصادرة عن منظومة الصواريخ الروسية (اليد الميتة) على سبيل الخطأ، قيام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بمناورة مسماة (الرامي البارع Able Archer)، على أنها تمثل غطاءً لشن ضربة نووية أمريكية[9].

- باتت ثقافة امتلاك السلاح النووي لدى الذهنية العالمية والدولية، مهيمنة ورائجة؛ وذلك باعتبار أن من يمتلك هذا السلاح، يمتلك بالضرورة أيضاً قوة رادعة تحول دون قيام القوى المعادية بالتفكير في الاعتداء عليه أو الانتقاص من سيادته، وفي ظل هذه الثقافة الرائجة، أصبح من غير الممكن، تحقيق السيطرة الكاملة على حدود الانتشار النووي، حتى عبر القوانين

7 – المصدر السابق نفسه،ص4(بتصرف)
8 – المصدر السابق نفسه(بتصرف)
9 – انظر: أنتوني إم باريت، الإنذارات الكاذبة، مصدر سابق، ص: 4 (بتصرف).

والاتفاقيات الدولية والأممية؛ إذ تبقى تلك القوانين والاتفاقيات مرهونة دوماً بتوجهات ورغبات واستراتيجيات القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وليس أدل على ذلك من إصرار الأخيرة، ومعها الدول المالكة للسلاح النووي، على عدم التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تبنتها مؤخراً الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ican)، والتي تم اعتمادها في الأمم المتحدة في السابع من تموز عام 2017 لتجديد "مسارات التخلّص من الأسلحة النووية"[10].

- على الرغم من حرص الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية التأريخية على تشجيع المؤسسات والهيئات الدولية العاملة في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أن الواقع التأريخي أيضاً يؤكد استمرار قناعات الولايات المتحدة الراسخة في عدم جدوى هذه المؤسسات والهيئات فيما يخص ضبط التسلح؛ وهو أمر كان واضحاً في النهج الأمريكي منذ الحرب الباردة، وحتى الآن؛ وعلى سبيل المثال: فإنه "على الرغم من المساندة الأمريكية العامة لضبط التسلح الأمريكي-السوفيتي خلال الحرب الباردة، فإن أصحاب القرار في المؤسسة الدفاعية الأمريكية والكونغرس قد أظهروا شكاً عميقاً لمثل هذه الاتفاقيات لضبط التسلح"[11]، وما يزال هذا الشك قائماً حتى اللحظة، ولعل قيام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال أكتوبر عام 2018، بإعلان انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة عام 1987 مع الجانب الروسي، والمتعلقة بالحد من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، يؤكد ذلك، بل ويمنح إشعارات خطيرة بشأن إمكانية إنتاج نسخة ترامبية محدثة للحرب الباردة قد تشهد سباق تسلح جديد بين الغريمين[12].

وخلاصة القول هنا: إن واقع المسألة النووية، وما يحيط بها من مستجدات راهنة، يؤكد أن حلم إخلاء كوكب الأرض من السلاح النووي، هو ضرب من ضروب الخيال، وأن تداعيات الوضع الدولي الراهن، تصب حتماً، ليس في الحد من الانتشار النووي، وإنما في فتح الباب على مصراعيه للتوسع والانتشار النووي؛ على الأقل على المستويين القريب والمتوسط، وذلك استناداً إلى عدة عوامل محفزة، أهمها ما يأتي:

1) المخاوف التأريخية بين أمريكا وروسيا، ولاسيما من جانب الأخيرة في ظل انسحاب

10 – راجع: معاهدة حظر الأسلحة النووية، الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، متاح على:
https://www.icrc.org/ar/publication/4398-treaty-prohibition-nuclear-weapons

11 – انظر: سعد حقي توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مطبوعات زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 219، متاح على: http://sharekshabab.com/userfiles/nooi.pdf، (بتصرف)

12 – راجع: شهاب المكاحلة، اتفاقية ستارت وبذور الصراع النووي، رأي اليوم (صحيفة أردنية)، بتاريخ 6 فبراير 2019، متاح على: https://www.raialyoum.com ، مع البحث بالعنوان المذكور(بتصرف).

أمريكي من اتفاقيات تاريخية سابقة بين البلدين، وكذلك في ظل توسعات محتملة لحلف الناتو قد تزيد من حدة المخاوف الروسية، على غرار ما حدث عندما انضمت بولندا لحلف الناتو بعد الحرب الباردة؛ الأمر الذي دفع روسيا إلى التفكير في وضع أسلحة نووية تكتيكية في كالينغراد بين لتوانيا وبولندا [13].

2) هشاشة الإجماع السياسي فيما يخص قضية الانتشار النووي، وعدم قدرة المجتمع الدولي على تطويق التجارب النووية للدول، المعلنة منها والسرية، وهو ما يفسر ضعف الموقف الدولي من التجارب والتفجيرات النووية للهند والباكستان، بل واندهاش المجتمع الدولي لفاعلية تلك التجارب، ما يعني "أن قدرات الولايات المتحدة وغيرها، لن تمنع قوة إقليمية تتوافر لديها الإرادة السياسية لبناء ترسانة نووية من تحقيق ذلك" [14].

3) ارتباط الانتشار النووي بطبيعة التقدم التكنولوجي الحادث في مجال صناعة وتطوير الأسلحة الأكثر دقة ودماراً، جنباً إلى جنب مع الارتباط برغبات الدول والقوى الكبرى في تحقيق إدارة فاعلة للمساومة والرعب على المستويين السياسي والاستراتيجي ضد الأعداء المحتملين، ثم هناك العامل الاقتصادي والأمني، "وهكذا يبدو بأن الأسلحة النووية لن تختفي في المستقبل المنظور، ما لم تقل فائدتها السياسية ومشروعيتها كوسائل للحفاظ على الأمن" [15].

13 – انظر: سعد حقي، الاستراتيجية النووية...، مصدر سابق، ص 203 (بتصرف).

14 – انظر: غسان العزّي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الانتشار والعولمة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 26، تشرين الأول 1998، ص 148، و149، متاح على:

https://www.lebarmy.gov.lb/sites/default/files/26.pdf (بتصرف).

15 – انظر: سعد حقي، الاستراتيجية النووية...، مصدر سابق، ص 208 (بتصرف).

المحور الأول

الملف النووي بين التوهم الأمريكي واليقين الإيراني

لعلّ مجموعة الحقائق السابقة بشأن مسألة الانتشار النووي على المستوى الدولي، وما تخللها من إشارات واضحة ومؤكدة، بشأن حتمية إصرار القوى الكبرى على امتلاك السلاح النووي تؤكد –بما لا يدع مجالاً للشك– أن العديد من الخلافيات المعلنة بين الدول حول الأنشطة والتجارب النووية، ومنها الأنشطة النووية الإيرانية، هو من قبيل التوجيه والتوظيف السياسي والاستراتيجي رغبة في الحصول على امتيازات خاصة أو تحقيق أهداف الحماية الواجبة للمصالح المشتركة مع الحلفاء والأصدقاء؛ ولعلّ من أكبر الدلائل على ذلك استقرار قناعات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة، بحتمية تملكها السلاح النووي، وبأن الأطراف الدولية الأخرى المناوئة لها في العالم، لن تتورع عن امتلاك السلاح نفسه، متى ما استطاعت ذلك، هذا إلى جانب، القناعة الراسخة والظاهرة لدى الولايات المتحدة كقوة عظمى أولى وأحادية حتى اللحظة، بعدم جدوى الاتفاقيات الدولية بشأن الحد من انتشار السلاح النووي، وهذا كله مجملاً، يفسر جوهر الموقف الأمريكي من قضايا الانتشار النووي، ولاسيما موقفها من البرنامج النووي الإيراني، الذي تقوم الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة دونالد ترامب، بتوظيفه سياسياً واستراتيجياً؛ لإحداث ما تتطلبه توازناتها الخاصة الاستراتيجية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، لكن الأسئلة التي تطرح نفسها بقوة ضمن هذا السياق هي: كيف تعاطت الإدارات الأمريكية السابقة مع الملف النووي الإيراني؟ وهل امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية يوماً ما رغبة حقيقية في القضاء على البرنامج النووي الإيراني؟ وإلى أي حد نجحت الاستراتيجيات والاستراتيجيات المضادة –المتبادلتان بين إيران والولايات المتحدة– في تحقيق الأهداف المتعلقة بهذا الملف لدى كل منهما؟ وما ملامح التعاطي المختلف للإدارة الأمريكية الحالية لدونالد ترامب عن غيرها من الإدارات الأمريكية السابقة بشأن الملف النووي الإيراني؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، يمكننا أولاً التأكيد على جملة الاعتبارات والحقائق التالية:

- إن الدول المالكة للسلاح النووي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت المجتمع الدولي ضمن حالة من التناقض الصارخ بشأن المخاوف النووية المهددة للسلم والأمن الدوليين؛ وذلك عندما اندفعت تلك الدول نحو مطالبة أطراف دولية عديدة بالحذر من امتلاك هذا السلاح المدمر والخطير، في الوقت الذي تملكت هي فيه هذا السلاح فعلياً، بل ومضت تسعى في تطويره وتقويته، ولذلك "ينتاب الدول غير الحائزة على الأسلحة

النووية غضب حقيقي عندما تضغط عليها الدول الحائزة على تلك الأسلحة للالتزام بنظام عدم الانتشار النووي، في حين لا تبدي تلك الدول استعداداً من جانبها للالتزام به"[16].

- إن امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية من الناحية التأريخية، مصدره في الأساس هو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛ وكان ذلك نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات وتحديداً منذ عام 1971، حينما كانت إيران تمثل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في منطقة الخليج؛ إذ استطاع الشاه (محمد رضا بهلوي) إقناع الإدارة الأمريكية وقتها بقيادة (ريتشارد نيكسون) بأهمية امتلاك إيران برنامجاً نووياً يضمن تفوقها الاقتصادي والعسكري؛ لتكون قادرة على حماية مصالح واشنطن ومعها باقي المصالح الغربية في تلك المنطقة، وشغل الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته بريطانيا جراء انسحابها من الخليج العربي عام 1971، وهو ما رحبت به إسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة الأخيرة، كنتيجة منطقية، لرغبتها في توظيف حلفائها ومنهم الحليف الإيراني في القيام بأدوار إقليمية وفق ما عُرف وقتها بمبدأ (الحرب بالوكالة)، وذلك على خلفية الفشل الذريع الذي منيت به العسكرية الأمريكية في حرب فيتنام[17].

- أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق البرامج النووية للدول غير المالكة للسلاح النووي، أو التي هي في طريقها لامتلاك هذا السلاح، ومعها قدرات الدول الأخرى المالكة للسلاح ذاته ومنها روسيا الاتحادية، آخذة في التراجع والانكماش، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة، وإلى الآن، وينطبق هذا حتى على الدول الحليفة؛ إذ أنه" بنهاية الحرب الباردة، وإلى الآن، تضاءلت قدرة كل من القوتين العظميين على منع الانتشار النووي، حتى داخل معكسر كل منهما، وذلك نتيجة تضاؤل أهمية المظلة الأمنية التي توفرها كل منهما وانحسار النفوذ الأمني لهما"[18].

- إن جوهر الموقف الدولي بما فيه الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني، هو في حقيقته مرهون بتعاطي طهران مع الانضمام إلى المعسكر الأمريكي وتبني وجهات النظر الأمريكية الحالية في القضايا الدولية والإقليمية، من عدمه، وفي ضوء هذه الحقيقة، يمكن

16 – انظر: مهران كامروا، المسألة النووية في الشرق الأوسط: السياق والمعضلات والتناقضات، تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، تقرير موجز رقم 4، 2012، ISSN 2227-1694، ص 1، متاح على:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558546/CIRSArabicSummaryReport4NuclearQuestion2012.pdf?sequence=5 (بتصرف يسير).

17 – انظر: الرشدان،عبد الفتاح، والخماش،رنا عبد العزيز، البرنامج النووي الإيراني..الأبعاد الإقليمية والدولية، منشورات مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر،الإصدار(640)، الرياض 1439هـ/2017م، ص 53 (بتصرف)

18 – انظر: أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، سلسلة (مفاهيم) الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ص 21، متاح على: https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/D2/D2B954CDA266FE

تفسير حالات الصعود والهبوط التي شهدتها وتشهدها العلاقات الأمريكية–الإيرانية منذ نشأتها وحتى اللحظة؛ إذ إن الخلاف بين الطرفين في جوهره ''غير مرتبط بامتلاك السلاح النووي من قبل إيران، بقدر ما هو مرتبط بامتلاك دولة غير صديقة للغرب، سلاحاً نووياً''[19].

- إن العراق كدولة محورية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، يعد طرفاً مشتركاً في إطار الصراع الراهن بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وإيران من جهة أخرى، ويبقى الملف النووي الإيراني أحد الملفات ذات التأثير العام والشامل على مجريات الوضع العراقي الراهن؛ فالولايات المتحدة تستخدم نفوذها في العراق لإحكام السيطرة على نشاط إيران في المنطقة، والأخيرة بدورها، تستخدم نفوذها المماثل، بل ربما الأقوى، لإعاقة الاستراتيجية الأمريكية المعادية لطهران، بينما يعاني العراق الأمرّين جراء هذا التدخل الثنائي في شؤونه، وكذلك جراء العقوبات الأمريكية على إيران، التي تعرَض بغداد وجميع المدن العراقية إلى تداعيات اقتصادية وخيمة، وفي كل الأحوال، يبقى العراق محل استقطاب كبير من كلا الجانبين، ولاسيما من جانب إيران''[20].

وباستطلاع الموقف التأريخي للولايات المتحدة الأمريكية للملف النووي الإيراني، نجد أنه مر عبر مرحلتين: الأولى مرحلة الاحتضان الأمريكي للمشروع النووي، وهي المرحلة التي شهدتها علاقات البلدين منذ 1957 وحتى نهاية سبعينيات القرن العشرين، في إطار ما يعرف بالثورة البيضاء للشاه بهلوي، التي قام خلالها بدعم أمريكي وبمساعدة روسية وصينية وباكستانية'' ببناء منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974، عبر إنشاء أكثر من 20 مفاعلاً ومحطة نووية في إيران''[21]، ثم مرحلة الصدام منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن، بفعل التحول الكبير في الأيديولوجية الإيرانية، وسيطرة النظام الديني على البلاد، وهي المرحلة الممتدة حتى الآن، التي شهدت تصاعد الشكوك الأمريكية تجاه الأنشطة النووية الإيرانية، على خلفية العديد من الأحداث كحرب الخليج الأولى والثانية، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تمخضت عن قيام الولايات المتحدة ''بإدراج إيران ضمن قائمة محور الشر التي صنفتها الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب عام 2001،

19 – انظر: عدنان هياجنة، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي: دراسة استراتيجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، مجلد 12، العدد 40/41، 2007، ص 13، متاح على:
https://eis.hu.edu.jo/deanshipfiles/pub101512304.pdf

20 – انظر: تقرير الدوحة، ندوة: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 11 نيسان/أبريل 2015، ص 16، متاح على: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_8656B169.pdf ، (بتصرف يسير)

21 – انظر: عدنان هياجنة، مصدر سابق، ص ص 13 ، 14 (بتصرف يسير)

على خلفية العداء الدولي المتزايد تجاه الدول الإسلامية المتهمة بدعم وتمويل الجماعات المتطرفة"[22].

ويلاحظ المدقق للنهج الأمريكي في التعاطي مع البرنامج النووي الإيراني، أنه ينبني دوماً على معلومات غير دقيقة فيما يتعلق بقدرة إيران الحقيقية على إنتاج القنبلة النووية، وأن هذا التعاطي شابته –وما تزال تشوبه– ظنون وتوهمات ممتدة؛ بحيث تظل الولايات المتحدة هي الطرف الأضعف معلوماتياً بهذا الخصوص، في الوقت الذي تظل إيران خلاله، تسير بخطى حثيثة وعملية، نحو تحقيق حلمها الخاص في امتلاك السلاح النووي سلمياً وعسكرياً؛ ففي ظل الظنون الأمريكية الممتدة "وزعت إيران مواقعها النووية في عدة مناطق متباعدة، في أصفهان وآراك ونطنز وقم وخرج ويرد والأهواز وساجهاند، كما قامت إيران بإعداد مواقع بديلة وسرية تحت الأرض، يصعب الوصول إليها، كما يصعب تدميرها مع الوجود القوي والصاروخي للقوات الإيرانية"[23].

ومنذ بدايات الإثارة العلنية على المستوى الدولي لمخاطر البرنامج النووي الإيراني فيما بعد العام 2002، على خلفية اكتشاف وجود منشأتين نوويتين سريتين لإيران في نطنز وآراك لتخصيب اليورانيوم وللماء الثقيل، على يد أحد المعارضين الإيرانيين التابعين لمجاهدي خلق خارج البلاد، مروراً بتدويل الملف النووي أوروبيا لدى مجلس الأمن الدولي عام 2006 –وإلى الآن– لا يمكن الجزم بوجود نوايا حقيقية ماضية وحازمة للولايات المتحدة الأمريكية، بشأن القضاء على الخطر النووي الإيراني في المنطقة، وذلك على الرغم من الزخم الأمريكي والدولي الحادث بهذا الخصوص؛ فلم تجرؤ الإدارات الأمريكية المختلفة على اتخاذ خطوات عسكرية جادة وحقيقية تجاه إيران النووية، مكتفية فقط بتطبيق عقوبات اقتصادية وتجارية جنباً إلى جنب مع بعض الملاسنات الإعلامية الممزوجة بلغة التهديد والوعيد؛ وبالتالي فإن النجاح المتحقق في إدارة الملف النووي حتى اللحظة، لا يحسب للولايات المتحدة الأمريكية أو المجتمع الدولي، وإنما لإيران التي استطاعت في كل مرة أن تحافظ على مسار برنامجها النووي فاعلاً وقوياً، على الرغم من التعرض مراراً وتكراراً للعقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني أن استراتيجة المواجهة المتبادلة لا تزال عند حدودها الدنيا، وستظل هكذا إلى حين، ولاسيما "أن مسرح المواجهة العسكرية الأمريكية مع إيران، غير مهيأ سياسياً ولا عسكريا حتى هذه اللحظة، أمام إدارة ترامب، بدليل الانقسام الواضح في مواقف الدول الرافضة للعقوبات

22 – انظر: عطوان،خضر عباس، و الحديثي،محمد معزز، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات إيرانية، العدد 4 يونيو 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين/ألمانيا، ص ص 56 ، 57 ، متاح على: https://democraticac.de ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

23 – انظر: ظاهر، رحمن عبد الحسين، خيارات الستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 24، 2014، ص 329، متاح على: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92277، (بتصرف)

الأمريكية، وخاصة الدول الأوروبية وروسيا والصين وتركيا والعراق وبعض الدول الخليجية"[24].

وعلى وفق ما تبدو عليه المواقف الراسخة للإدارات الأمريكية المختلفة تجاه إيران، بما فيها إدارة دونالد ترامب الحالية، فإن ثمة رغبة أمريكية متكررة في الحفاظ على إيران كحليف محتمل في منطقة الشرق الأوسط، يمكن توظيفه وفق مقتضيات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، تماماً كما هي الحال بالنسبة لتوظيف إسرائيل في المنطقة نفسها، لتحقيق أهداف متنوعة، وعلى مستويات عدة، منها السياسي، الأمني، الاقتصادي، وعلى الرغم من التعارض الظاهر بين توظيف إيران، وتوظيف إسرائيل، إلا أن منطق المصلحة المهيمن على مخيلة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولاسيما مخيلة الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة دونالد ترامب، يؤكد هذا التشابه وتلك الرغبة، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى انفراد الإدارة الأخيرة وتميزها عن الإدارات الأمريكية السابقة، في التوظيف الاقتصادي الخاص وغير المسبوق،للملف النووي الإيراني؛ فترامب كرجل أعمال واقتصاد، يجيد اللعب بالورقة النووية الإيرانية، للحصول على المزيد من المصالح الاقتصادية والمالية من خزائن الدول المتوجسة خيفة من برنامج إيران النووي، وعلى رأسها الدول الخليجية، وما تلويحه بمواصلة العقوبات على إيران، وبإمكانية مواجهتها عسكرياً، إلا وسيلة من وسائل استرضاء تلك الدول، يحصل من خلالها على ذريعة تبرر مواصلة الابتزاز المالي وتثمير غلته من المكاسب، ثم هو بعد تحصيل ذلك، على أتم الاستعداد العملي والبراجماتي، لأن يتناسى الملف النووي الإيراني برمته، إذ ما عنّت له مكاسب أكثر عبر احتضان إيران أو مهادنتها على حساب من قام بابتزازهم سابقاً، وهو ما يؤكد أن الوضع الراهن في المنطقة، ماهو إلامرحلة من الابتزاز تَستهدف مُعظم دُول الخليج، عبر تَضخيم الخَطر الإيرانيّ، من أجلِ إرهاب هذهِ الدّول وإجبارِها على دَفع مِئات المِليارات من احتياطاتِها الماليّة، أو الاستدانة من البُنوك الأمريكيّة، ورَهنْ احتياطاتِها النفطيّة والغازيّة لعُقودٍ قادمةٍ إذا اقتضى الأمر"[25].

24 – انظر: حاتم كريم الفرحي، العقوبات الأمريكية على إيران واحتمالات المواجهة المقبلة، مصدر سابق، ص 6 (بتصرف).

25 – راجع: عبد الباري عطوان، راسلة ابتزاز ترامب لحلفائه السعوديين والخليجيين الأثرياء...، صحيفة رأي اليوم اللندنية، بتاريخ 19- ديسمبر 2017، متاح على: https://www.raialyoum.com ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير).

المحور الثاني

مؤشرات الفشل الأمريكي في إدارة الملف النووي الإيراني

قد يبدو للبعض أن ما تقوم به الإدارة الأمريكية الحالية، تجاه أنشطة إيران النووية، من تطويق لإيران عبر تطبيق عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية غير مسبوقة، هو في صالح أمن المنطقة والعالم وسلامهما، أو في صالح مكافحة الانتشار النووي العالمي، أو أن هدفه هو إيقاف الطموح النووي الإيراني إقليمياً ودولياً، ولكن المدقق لهذه الإجراءات، على وفق ما تم تناوله سابقاً عبر هذه الدراسة، ووفق ما سيأتي لاحقاً، يتأكد له أن الحاصل غير ذلك؛ فما تقوم به الإدارة الأمريكية الترامبية، ليس سوى توظيف عابر للملف النووي الإيراني، لتحقيق أهداف سياسية خاصة بهذه الإدارة وبرئيسها الحالي دونالد ترامب، والدليل على ذلك، هو تعاظم مؤشرات الفشل الأمريكية تجاه هذا الملف الخطير والحساس جداً، قياساً بمؤشرات النجاح الخاصة بتقليص التهديد النووي الإيراني في المنطقة والعالم، وهو ما يتضح من الآتي:

1) مصداقية مشوشة: ونقصد بالمصداقية المشوشة هنا عدم الصلاحية الأخلاقية للإدارات الأمريكية المختلفة للتعاطي مع الملف النووي لإيران أو لأي دولة بالعالم من الدول الطموحة لامتلاك السلاح النووي، نظراً للطغيان النووي وغير الأخلاقي للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية التاريخية، خاصة في ظل إصرارها المتكرر والممتد، على التنصل من اتفاقية منع الانتشار النووي، ما يعني ببساطة أن تظل واشنطن متشكلة ضمن الذهنية العالمية والإيرانية؛ فلن ينسى العالم ولا إيران ''أن الولايات المتحدة هي من اخترع السلاح النووي، وهي أول من أجرى تفجيراً نووياً في 16 يوليو 1945، كما أنها الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت السلاح النووي فعلياً في هيروشيما وناجازاكي، وليس فقط لأغراض الردع''[26].

2) استراتيجية منعزلة: فقد بقيت الإدارات الأمريكية المختلفة تتعاطى مع الملف النووي الإيراني بفوقية دبلوماسية واستراتيجية، منعتها من الإشراك الإيجابي لباقي دول العالم بما فيهم حلفائها المقربين، للإسهام الفاعل في الملف ذاته، وعلى سبيل المثال، غاب الدور الأوروبي الفاعل في الملف النووي الإيراني خاصة، وملفات الشرق الأوسط بصفة عامة؛ لأنه ''لم يتفق مع الرؤية الأمريكية في طرق حل الصراعات الدولية باللجوء إلى الأحادية

26 – انظر: أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، مصدر سابق، ص4 (بتصرف يسير).

والتهديد بالخيار العسكري"[27]، وهذه الاستراتيجية المنعزلة، جسدتها إدارة ترامب الحالية، في أقبح صورها، عندما انسحبت بشكل أحادي من الاتفاق النووي (1+5) مع إيران، مؤكدة عزلتها الاستراتيجية والدبلوماسية بعيداً عن الإجماع الدولي، وهو ما تمخض عن "استمرار العمل بالاتفاق النووي وفق صيغة 1+4 بعد الانسحاب الأمريكي، واعتبار ذلك الانسحاب المفاجيء، في ظل الطبيعة الصراعية التي فرضها ترامب على الساحة الدولية، تقويضاً لدور الدبلوماسية الدولية متعددة الأطراف"[28].

3) اختلاف الدوافع وقوتها: فمجمل محصلة الملف النووي حتى اللحظة، يؤكد أن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف الطموح النووي الإيراني وتطويقه، ليست بقوة الدوافع الإيرانية؛ لتحقيق الطموح نفسه وامتلاك السلاح النووي؛ ففي الوقت الذي تعاملت فيه الإدارات الأمريكية المختلفة، بما فيها إدارة ترامب الحالية مع هذا الملف، باعتباره وسيلة من وسائل تحقيق المصالح الأمريكية الخاصة في المنطقة والعالم، فإن إيران، تعاملت وما تزال تتعامل مع برنامجها النووي، باعتباره أمراً مصيرياً ووجودياً، وغير قابل للمساومة أو المزايدة أو التجميد؛ لذا فإنه يمكن التأكيد على أن الدوافع الأمريكية هشة ومتغيرة وقابلة للتحول، على وفق اعتبارات المصلحة، بينما الدوافع الإيرانية ثابتة ومستقرة وغير قابلة للتحول؛ لأن الأخيرة (إيران)، ووفق ما يُعرف بـ(عقلية الحصار Siege Mentality) "تعدّ نفسها محاطة بأطماع إقليمية من قبل جيرانها؛ لذا تتخذ إجراءات مصيرية من بينها السعي لامتلاك سلاح نووي، وخاصة في ظل عدم قدرتها على مجاراة السعودية وإسرائيل في مجال التسلح التقليدي لما يستلزمه ذلك من إمكانيات مالية عالية"[29].

4) ضعف المواجهة وقلة المعلومات: فما تزال ردود أفعال الولايات المتحدة الأمريكية خلال مواجهاتها المختلفة مع إيران، فيما يتعلق بالأنشطة النووية لطهران، تتصف بالضعف وقلة الحيلة واللجوء إلى حل وحيد هو العقوبات الاقتصادية،إلى جانب عدم القدرة على إثبات جازم بقيام إيران بتخصيب اليورانيوم والإعداد لقنبلة نووية، وبالمقابل تمتلك إيران ناصية الردود القوية على الولايات المتحدة؛ وبنظرة مدققة نجد أن عجز الولايات المتحدة عن تقديم أدلة واضحة تدين إيران نوويا "دفع روسيا –على سبيل المثال– إلى عدم المبالاة اتجاه الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لم تتوقف عن تصدير الوقود النووي

27 – المصدر السابق نفسه، ص 15 (بتصرف يسير).

28 انظر: أبو القاسم، محمود حمدي، عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، (دراسة سياسية)، منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ديسمبر 2018، ص 11، 12، متاح على: https://rasanah-iiis.org/?p=15131، (بتصرف يسير).

29 – انظر: عدنان هياجنة، أزمة الملف النووي الإيراني ...، مصدر سابق، ص 13، 15 (بتصرف).

إلى محطات إيران النووية"[30]، وإن ضعف المعلوماتية الأمريكية بخصوص مواقع التخصيب النووي، دوماً يربك الحسابات الأمريكية عند أي تفكير في مواجهة عسكرية مع إيران، بينما بالمقابل" تقع كل القواعد العسكرية الأمريكية الـ36 المتواجدة في البلاد المحيطة بإيران، تحت مرمى الصواريخ الإيرانية، إلى جانب تملك طهران لقوات بحرية متطورة وقادرة على خوض مواجهات بحرية، جنباً إلى جنب، مع احترافية إيران في إمكانية بث الفوضى الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط متى ما أرادت ذلك"[31]، وكل تلك الاعتبارات تصب في إطار القوة الإيرانية والضعف الأمريكي، خاصة مع قدرة إيران على الالتفاف بشأن العقوبات الاقتصادية والتجارية الأمريكية، في ظل سعي دول عديدة نحو إيجاد "آليات بديلة للتعاملات المالية مع إيران بعيداً عن(سويفت)[32]، كغرفة المقاصة الأوروبية، وآلية التبادل الصينية أو الروسية"[33]، وأيضاً مع عدم قدرة الولايات المتحدة على "تصفير صادرات النفط الإيرانية، التي تشكل 70 % من إجمالي صادرات إيران"[34].

5) إضرار عشوائي: فمن أكبر مؤشرات الفشل الأمريكي في التعاطي مع الملف النووي الإيراني، عدم مراعاة ما ستسفر عنه المواجهة الثنائية بين الطرفين، من إضرار كبير بدول وأطراف عديدة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على المستويين الاقتصادي والأمني؛ فعلى سبيل المثال، يعد العراق من أكبر المتضررين اقتصادياً وأمنياً جراء هذه المواجهة؛ فالولايات المتحدة لا تأخذ بالحسبان سلبيات العقوبات الاقتصادية على إيران وأثرها على الاقتصاد العراقي المرتبط بشراكات اقتصادية وتجارية ومالية مع إيران، بل إن الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة ترامب لم تتورع عن المساس بالسيادة العراقية، وذلك عندما أعلن ترامب قيامه بتوظيف التواجد الأمريكي في العراق لمراقبة إيران[35].

6) القراءة والقراءة المضادة: فمن الواضح أن القراءة السياسية والاستراتيجية المتبادلة بين الطرفين، كل طرف تجاه الآخر، تتسم بوضوح الرؤية لدى إيران، وضعفها وضبابيتها

30 – انظر: ظاهر، رحمن عبد الحسين، خيارات الستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني...، مصدر سابق، ص 323 (بتصرف).

31 – انظر: حاتم كريم الفرحي، العقوبات الأمريكية على إيران واحتمالات المواجهة المقبلة، مصدر سابق، ص ص 2، 11(بتصرف)

32 – جمعية سويفت هي شبكة تحويلات مالية وسيطة ومتحكمة في الصفقات المالية الدولية، تأسس نظامها عام 1973 من 248 بنكاً عبر19 دولة، وهو حالياً يشمل عشرة آلاف منظمة مالية عبر أكثر من 210 من الدول، ومن أهم أعضاء هذه الشبكة ما يسمى بمنظومة البنوك المركزية الست المسماة: G6، والتي تمثل بنوك المنظومة المالية الغربية (البنك الفيدرالي الأمريكي، المركزي الأوروبي،بنك إنجلترا، البنك الياباني، البنك السويسري، والبنك الكندي).. لمزيد من المعلومات ينظر: شبكة النبأ المعلوماتية على الرابط: https://m.annabaa.org/arabic/economicreports/17183.

33 – انظر: أبو القاسم، محمود حمدي، عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، مصدر سابق، ص 12 (بتصرف).

34 – المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة (بتصرف).

35 – انظر: حاتم كريم الفرحي، العقوبات الأمريكية على إيران واحتمالات المواجهة المقبلة، مصدر سابق، ص 11 (بتصرف).

لدى الولايات المتحدة، وهو أمر واضح ومسلّم به في ظل ''عدم قيام الولايات المتحدة بتطوير سياسة خارجية تجاه إيران منذ الثورة الإيرانية وحتى الآن''[36]، على عكس إيران التي تحترف التعاطي مع الإدارات الأمريكية المختلفة، على خلفية ثبات طموحاتها السياسية والاستراتيجية والنووية، وحالياً تدرك طهران أن الوقت ليس في صالح الرئيس ترامب كي يقوم بالتورط في مواجهة عسكرية معها، وأنه ''لا يريد مشاركة عسكرية أمريكية طويلة الأمد في الشرق الأوسط''[37]، ولاسيما مع عدم وجود إجماع دولي تجاه العقوبات التي وقعها على إيران بعد انسحابه من الاتفاق النووي مؤخراً،'' لا سيما وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت في ثلاثة عشر تقريراً حتى نوفمبر 2018 التزام إيران بنود الاتفاق النووي''.[38]

7) توقعات ونتائج عكسية: ومما يدل على فشل الإدارات الأمريكية المختلفة، ومعها الإدارة الحالية بقيادة دونالد ترامب، فيما يخص الملف النووي الإيراني، أن التوقعات والنتائج المتحصلة كافة منذ نشأة المواجهة وحتى الآن، تصب في إطار من التوقعات والنتائج العكسية ليس لما تريده الولايات المتحدة فقط، وإنما لما يريده حلفاء الولايات المتحدة من دول المنطقة، وخاصة حلفاء الخليج، على الرغم من دفع الفواتير الاقتصادية والمالية الباهظة لإدارة ترامب؛ فبالنظر إلى الوضع الراهن، وفي ظل توقعات بقدوم وافد جديد إلى البيت الأبيض بخلاف ترامب خلال انتخابات رئاسية قريبة، فإن إيران أمامها فرص واعدة محتملة لتعظيم دورها الإقليمي في المنطقة؛ إذ بات بإمكانها توظيف هذا الدور لمساومة المتضررين منها، تارة عبر التهديد الملاحي المباشر، وتارة أخرى عبر فتح قنوات اتصال دبلوماسي لإقصاء الغريم الأمريكي من المشهد الإقليمي على أكثر من صعيد، والأخطر من ذلك، أنه بات بإمكان طهران ''تخصيب اليورانيوم وإنتاج مخزون سادس فلوريد اليورانيوم بنسب عالية تتجاوز المسموح به حالياً، أي 3.67 % من اليورانيوم 235، وقد تتمكن طهران من بناء قدرات تتجاوز العتبة النووية عبر تخزين كميات كبيرة من المواد الانشطارية وفق ما يُعرف بالنموذج الياباني''[39].

36 – انظر: عدنان هياجنة، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي، مصدر سابق، ص 13(بتصرف)

37 – انظر: أبو القاسم، محمود حمدي، عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، مصدر سابق، ص 14.

38 – المصدر السابق نفسه، ص 12.

39 – انظر: حاتم كريم الفرحي، العقوبات الأمريكية على إيران واحتمالات المواجهة المقبلة، مصدر سابق، ص 9 (بتصرف يسير).

استنتاجات الدراسة

بناء على العرض السابق، يمكننا استنتاج الآتي:

1) اتفاقيات الحد من الانتشار النووي مهددة بالصورية وعدم التفعيل الواقعي والميداني في ظل تراجع الأمن والسلم الدوليين، وكذلك تراجع الغطاء الأمني الذي توفره الدول القوية للدول الضعيفة، إلى جانب ما يمثله إصرار الدول المالكة للسلاح النووي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من إثارة للمخاوف وتكريس لعدم المصداقية.

2) التراجع الإحصائي بالترسانة النووية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كونهما القوتين النوويتين الأعظم في العالم، هو تراجع مخادع ويحمل تطمينات سطحية ظاهرة، ومخاوف حقيقية وخطيرة باطنة، في ظل التعاظم النوعي والتكنولوجي للأسلحة النووية الحديثة التي هي أكثر فتكاً وتدميراً بدرجات غير مسبوقة قياساً بالسلاح النووي القديم.

3) احتمالية تكرار كوارث نووية شبيهة بقنبلتي هيروشيما وناجازاكي، قد تكون واردة على مستوى العلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، على وجه الخصوص، وذلك في حال استمرار النهج العدائي والتخلي عن الدبلوماسية للرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب تجاه الأطراف الدولية، وأيضاً في حال تعاظم التراجع التكنولوجي والأخطاء التقنية داخل منظومة الإنذار المبكر لدى القوتين النوويتين الأعظم، بالتزامن مع ازدياد المخاوف والشكوك المتبادلة بين الطرفين، ولاسيما لدى القوة النووية الروسية.

4) ارتباط السلاح النووي بثقافة ردع الأعداء وتحقيق الهيمنة والقوة الإقليمية والدولية، إلى جانب القناعات الراسخة لدى القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بعدم جدوى الاتفاقيات الخاصة بالحد من الانتشار النووي، فضلاً عن غياب الديمقراطية الدولية ضمن القضايا والنزاعات المنتشرة بطول الأرض وعرضها، هي أسباب منطقية في تغذية الرغبات الدفينة للدول غير المالكة للسلاح النووي، نحو السعي لامتلاك هذا السلاح ولو بطرق ملتوية وغير مشروعة.

5) الطموح النووي الإيراني تعاظم واكتملت ملامحه بمساعدة واشنطن، وكنتيجة طبيعية لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوظيف السياسي للملف النووي، تارة باحتواء طهران، وتارة

أخرى بالصدام معها، وذلك في ضوء الرغبة في تحقيق مصالح وأهداف أمريكية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج والعالم، وهو ما سمح لإيران بالتوظيف السري المعاكس للنهج الأمريكي، ولكن لصالح برنامجها النووي، ولاسيما في ظل إهمال البيت الأبيض تطوير سياسة خارجية منضبطة تجاه النظام الإيراني.

6) التوازنات الدولية والإقليمية الراهنة، ومعها الضعف المعلوماتي الأمريكي بشأن أنشطة إيران النووية ومنشآتها السرية للتخصيب، إلى جانب معوقات وتحديات المضي قدماً في الانخراط ضمن مواجهة عسكرية مع طهران، بالإضافة إلى حيوية النفوذ الإيراني الإقليمي والدولي كقوة سياسية ونفطية، كل هذا مجملاً، أضعف الخيارات الأمريكية الراهنة أمام الملف النووي، مقابل تعدد الخيارات الإيرانية وتنوعها، بين ضرب المصالح الأمريكية بشكل مباشر أو عبر حلفاء مخفيين، أو على الأقل امتلاك القدرة على الالتفاف حول العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية، مع استمرار السير الحثيث ضمن آفاق الطموح النووي.

7) المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية الملف النووي، أمر مستبعد في الوقت الراهن، وخاصة في ظل الفرص الضيقة المتاحة لإدارة دونالد ترامب، وقرب انصرافه الراجح بعيداً عن البيت الأبيض، وإن تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية وتجارية عبر توظيف ملف إيران النووي، يأتي على رأس أولويات الرئيس الأمريكي الحالي، وليس مواجهة إيران عسكرياً أو حتى تقليص برنامجها النووي، فضلاً عن القضاء عليه بالكلية.

8) التكنولوجيا الأمريكية المتطورة، والتفوق العسكري في القوة والعتاد، ليسا كافيين، لا على مستوى الولايات المتحدة، ولا على مستوى الدول المالكة للسلاح النووي، لإيقاف الأنشطة النووية للدول الطامحة لامتلاك السلاح النووي، يدل على ذلك تجارب عديدة، أهمها التجربة الهندية والباكستانية، اللتان فاجأتا العالم بالمستوى النووي المتقدم لدى كل منهما، في غفلة من المتربصين الأقوياء.

9) العراق ودول الخليج، ضمن أكبر المتضررين من انسحاب الولايات المتحدة الأخير من الاتفاق النووي، وكذلك من فرض العقوبات مجدداً على طهران، وهذا الضرر مرده إلى أنانية أمريكية غالبة في التعامل مع مصالحها الخاصة عبر الملف النووي وعبر ما يرتبط به من ملفات أخرى شائكة تعج بها المنطقة.

توصيات الدراسة

1) ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإثبات جديتها في التعامل مع الأخطار النووية المهددة للسلم والأمن الدوليين، ولكن على أن يتم ذلك عبر التوقيع المباشر على اتفاقية الحد من الانتشار النووي، وترك الإصرار على إغفال هذا التوقيع، مع إبداء قناعاتها بجدوى الاتفاقيات الدولية في الحد من هذه الظاهرة.

2) ضرورة أن تقوم القوى النووية الكبرى باستعادة زخم العدالة والديمقراطية في العالم الحديث، والمضي قدماً في تحقيق الحماية الأمنية العادلة للمجتمعات الضعيفة، على وفق الدساتير والمواثيق الدولية والأممية، كخطوة أولى نحو تبني الأنشطة السلمية للطاقة النووية، وترك ما عداها من سباقات التسلح النووي، حتى يعود المجتمع الدولي إلى حظيرة السلام والأمن.

3) ضرورة أن تقوم الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس دونالد ترامب بتجميد انسحابها من الاتفاق النووي، كخطوة مهمة في طريق إحياء الدبلوماسية الدولية متعددة الأطراف، وكمحاولة جادة لإثبات الرغبة في وضع حلول لإشكاليات الأحادية الأمريكية المهيمنة على القرار الدولي العالمي.

4) ضرورة أن تقوم دول الخليج وإيران بتدشين حوار فاعل وإيجابي بشأن طبيعة العلاقات الأمنية والسياسية والاستراتيجية المتبادلة، على أن يقوم هذا الحوار على أسس واقعية وميدانية جادة، من الرغبة في التفاعل السياسي والاقتصادي، بعيداً عن لغة التهديد والوعيد سياسياً وعسكرياً، ولغة الفرقة والخلاف مذهبياً وعقدياً، ولن يكون ذلك إلا عبر إيجاد صيغة براجماتية متوازنة، تحفظ السيادة، وتشجع على المزيد من مبادرات حسن الجوار.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة، يمكننا القول إن معالجة الملفات الشائكة على المستوى الدولي، ليس شرطاً أن تتم على أيدي الكبار من المجتمعات والدول، فهذه هي الولايات المتحدة الأمريكية، قوة عظمى تكرر ضعفها في علاج ملف من أخطر الملفات المهددة لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، وذلك لأن العلاجات الناجعة لا بد وأن تستند إلى (معالج قدوة)، يقدم الدلائل الحاسمة على أنه قادر أولاً على تقديم علاجات لنفسه ولأدوائه قبل أن يقحم نفسه في تقديمها للآخرين، فإذا ما فعل، وأثبت جدارته ونزاهته وصدقه، حينها سيجد آذاناً صاغية لنصائحة، وأبداناً مستسلمة لطبه وعلاجاته، وهو ما لم تقم به الإدارات الأمريكية المختلفة منذ سنوات طويلة.

المصادر:

1) أبو القاسم، محمود حمدي، عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، (دراسة سياسية)،منشورات المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ديسمبر 2018: https:// rasanah-iiis.org/?p=15131

2) أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، سلسلة (مفاهيم) الصادرة عن المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة: https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/D2/D2B954CDA266FE372BFBD3B0E31F8D18_%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A_%D8%A3%D8%B4%D8%B1%D9%81_%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%81%D8%A7%D8%B1_%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1.pdf

3) أنتوني إم،باريت، الإنذارات الكاذبة، أخطار حقيقية؟.. منظور تحليلي لمخاطر الحرب النووية الأمريكية الروسية غير المتعمدة في الحاضر والمستقبل، تقرير مؤسسةRAND الدولية: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE191/RAND_PE191z1.arabic.pdf

4) تقرير الدوحة، ندوة: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 11 نيسان/أبريل 2015: https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_8656B169.pdf

5) تيم رايت، تعلّم السلام، كيف يستطيع الطلبة تخليص العالم من الأسلحة النووية؟، منشورات الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية (ican)، 2016: http://www.icanw.org/wp-content/uploads/2012/08/LearnPeaceArabic.pdf

6) حاتم كريم الفرحي، العقوبات الأمريكية على إيران واحتمالات المواجهة المقبلة، منشورات مركز الرافدين للدراسات(راسام)، يناير2019: http://rasamcenter.com/wp-content/uploads/2019/01/pdf3.pdf

7) الرشدان،عبد الفتاح، والخماش،رنا عبد العزيز، البرنامج النووي الإيراني..الأبعاد الإقليمية والدولية، منشورات مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دار جامعة نايف للنشر،الإصدار (640)، الرياض 1439هـ/2017م

8) سعد حقي،توفيق، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، مطبوعات زهران للنشر والتوزيع، الأردن،الطبعة الأولى، 2008، ص 219: http://sharekshabab.com/userfiles/nooi.pdf

9) ظاهر، رحمن عبد الحسين، خيارات الستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 24، 2014: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=92277

10) عدنان هياجنة، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي:دراسة استراتيجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، الأردن، مجلد 12، العدد 40/41، 2007: https://eis.hu.edu.jo/deanshipfiles/pub101512304.pdf

11) عطوان،خضر عباس، و الحديثي،محمد معزز، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات إيرانية، العدد 4 يونيو 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين/ ألمانيا: https://democraticac.de

12) غسان العزّي، السلاح النووي بعد الحرب الباردة: نحو المزيد من الانتشار والعولمة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 26، تشرين الأول 1998: https://www.lebarmy.gov.lb/sites/default/files/26.pdf

13) محمد الشرقاوي، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم استراتيجية اقتصادية؟، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، مايو 2018: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180521113043346.html

14) مهران كامروا، المسألة النووية في الشرق الأوسط: السياق والمعضلات والتناقضات، تقرير مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشئون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، تقرير موجز رقم 4،ISSN 2227-1694، 2012: https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558546/CIRSArabicSummaryReport4NuclearQuestion2012.pdf?sequence=5

15) يمنى سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب(تقدير موقف)، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو 2016:https://eipss-eg.org .

اتجاهات الشباب النازحين نحو التطرّف في العراق "رؤى استشرافية ومعالجات سياساتية"

أحمد خضير حسين عيال *

2019-11-19

تمهيد:

بحثت الدراسة اتجاهات النازحين نحو التطرف كونهم يعدون أكثر الناس عرضة للمعاناة سواء أكان نتيجة الإرهاب، أو الصراع المذهبي، أو نتيجة الاضطهاد، والفوضى السياسية، ولاسيما بعد سقوط النظام العراقي عام (2003)؛ مما شكل ظاهرة تعدُّ من أخطر الظواهر الاجتماعية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية خلال تأريخها الطويل، ولا تقل خطراً عن القتل والتشريد الذي يؤدي إلى اضطرار الأسر إلى ترك منازلها وممتلكاتها والانتقال إلى مناطق أخرى على الرغم عنها، بحثاً عن ملاذ آمن لحمايتهم من العمليات الإرهابية؛ وهكذا يمكن القول إن الأسر العائدة إلى مناطق سكناهم ذاقت الأمرين في أن واحد مرارة النزوح التي أجبرتهم على ترك منازلهم وممتلكاتهم، ومرارة العودة إلى مناطقهم الأصلية التي نزحوا منها، فالأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها من جراء ما تعرضت له مناطقهم من دمار وفقدان لممتلكاتهم أثرت سلباً على معظم الجوانب الشخصية للنازح؛ مما زعزعة ثقته بمعتقداته وقيمه، وهذا ما قد أدى إلى الإحباط والشعور بالضياع.

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في مدى خطورة تطرف بعض الشباب النازحين والعائدين في أفكارهم وآرائهم واتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف، والتطرف العنيف.

تنطلق الدراسة الحالية من تساؤل رئيس معرفة اتجاهات الشباب النازحين والعائدين نحو (التطرف غير العنيف، والتطرف العنيف) في العراق؟ وهذا التساؤل يحمل في طياته أسئلة فرعية، ماذا نقصد بالتطرف غير العنيف، والتطرف العنيف، وهل يؤثر المرور بتجربة النزوح والاستمرار فيها على الاتجاه نحو التطرف بشكليه العنيف وغير العنيف أم إن للعودة من النزوح إلى مناطق الأصل

* باحث / جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم الاجتماع.

تؤثر في توجيهات العائدين إزاء التطرّف العنيف وغير العنيف. وهل إن (العمر، والمستوى التعليمي، والوضع المعاشي) يؤثر في التوجه نحو التطرف بشكلية لدى النازحين والعائدين.

إن هذه الورقة البحثية تهدف إلى الكشف عن الأثر وبيان الفروق بين الشباب النازحين في مخيم العامرية والعائدون من النزوح في الفلوجة وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف على وفق متغير (**العمر، والمستوى التعليمي، والوضع المعاشي**).

المنهجية والمفاهيم والمقاربة النظرية:

تتبنى هذه الورقة المنهج المسحي بطريقة العينة بالاعتماد على أداة الاستبانة بهدف تحديد الفرق بين الشباب النازحين في مخيم العامرية، والعائدين من النزوح في مدينة الفلوجة وطبيعة اتجاهاتهم نحو (التطرف غير العنيف، والتطرف العنيف) وتفسير ما تم جمعه من البيانات والمعلومات وتحليله إحصائياً.

ضمت استمارة الاستبانة مجموعة من الفقرات التي تم وضعها على طريقة (ليكرت الخماسي) كونه يعد من مقاييس الاتجاهات الذي يتلاءم مع الدراسة الحالية، تنوعت فيها أسئلة المقياس؛ للتعرف على طبيعة الاتجاهات التي يحملها الشباب من النازحين في المخيمات والعائدين في مدينة الفلوجة نحو التطرف، وقد احتوت الاستمارة على جانب يتعلق بالمعلومات الأساسية (الديموغرافية) للمبحوثين، وجانب آخر يتعلق بالآراء الذاتية لهم التي تخص الموضوعات ذات التطرف غير العنيف، والتطرف العنيف.

شمل مجتمع الدراسة (**نازحين في مخيم العامرية، وعائدين من النزوح في الفلوجة**)، وقد اقتصر على عينة بلغت (**200**) **شاب** (**ذكور**)، وتم توزيع الاستبانات بطريقة قصدية على المناطق التي تم اختيارها، (**100**) استبانة لكل منطقة من المناطق المشار إليها. والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، والمستوى التعليمي، والمستوى المعاشي، ومنطقة السكن.

جدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الأولية للمبحوثين

توزيع عينة الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
الأعمار	21 – 18	41	% 20.5
	25 – 22	63	% 31.5
	29 – 26	32	% 16
	36 – 30	64	% 32
التعليم	مستوى تعليم منخفض	37	% 18.5
	مستوى تعليم متوسط	89	% 44.5
	مستوى تعليم عال	74	% 37
الوضع المعاشي	غير كاف	83	% 41.5
	يكفي	15	% 7.5
	يكفي ويزيد	102	% 51
منطقة السكن	نازح داخل مخيم (مستمرون)	100	% 50
	عائد من النزوح	100	% 50

إن «**الشباب**» بالمعنى المتبع في هذه الدراسة يتضمن مرحلة عمرية تتراوح أعمارهم ما بين (18-36) عاماً، وهم نازحون داخل مخيم العامرية، وعائدون في مدينة الفلوجة.

ويستطيع الشباب إثبات قدراتهم وإمكانياتهم في أن يكونوا عوامل تغيير إيجابية، يمكن أن تساعد في معالجة المشكلات المحيطة بحاضرهم ومستقبلهم، فضلاً عن قدرتهم في بناء جسور الحوار بين الثقافات[1].

ويقصد بـ "**الاتجاه**" هو الاستعداد الوجداني نحو موضوع معين، يتمثل بالقبول أو الرفض تجاه هذا الموضوع، ويعبر عنه سلوكياً أو لفظياً أو حتى بإيماءات الوجه أو العينين.

1- سحر محمد درويش، اتجاهات الشباب نحو العمل التطوعي في الأهلية، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الأزهر، كلية الآداب، 2015، ص: 23.

وبالطبع فإن الاتجاه في هذه الحالة هو تهيؤ واستعداد أو تأهب للاستجابة قبولا أو رفضاً بموقف ما، وتتكون أغلب اتجاهات الفرد من واقع الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية، أو بالأحرى نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية كعملية تفاعلية بين الفرد والمجتمع[2]؛ وبذلك تتأطر الاتجاهات بخصائص منها مكتسبة ومتعلمة وليست وراثية، وقابلة للتعديل والتطوير، وترتبط بمثيرات اجتماعية، وتكون قابلة للقياس أو التقويم، ولها صفة الثبات والاستمرار النسبي[3].

ويقصد «**بالتطرف**» انحراف الأفكار أو السلوكيات تجاه مجموعة من الأفكار قد تكون دينية أو سياسية أو اجتماعية، ويشعر الفرد بأنه لا يتقبل الجدل ويعيش بمعزل عن المجتمع، ومنفصل عن النسيج الاجتماعي.

وبالطبع فإن التطرف هنا أيديولوجية موجزة تشكل ثقافة فرعية وتعززها ويتم تناولها ضمن حوار مستمر مع المجتمع السائد الذي تستجيب له، ومن يتصرف ضده[4]، أو هو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو التسامح معها[5]، وقد تباينت **أشكال التطرف، منها (التطرف غير العنيف)، و(التطرف العنيف)**، ولهذه الأشكال تأثيراتها على النسيج الاجتماعي. إذ ينبثق التطرف من جميع الأديان والأعراق والمعتقدات، على الرغم من أن الأيديولوجيات المتطرفة قد تستخدم اللغة الدينية أو العرقية من أجل إضفاء شرعيتها على جمهورها المستهدف، «ووصفت عملية التطرف بأنها طولية تبدأ بالتطرف غير العنيف وتؤدي تدريجياً إلى التطرف العنيف»[6]، وتحاجج هذه الدراسة المقاربة النظرية لتفسير التطرف كظاهرة اجتماعية، وقد ربط كل من **(بارسونز– وميرتون)** ظهور التطرف بوجود خلل بنائي داخل النسق الاجتماعي تمثل بفقدان اندماج الفرد بالجماعات الاجتماعية، والثقافة السائدة مع ضعف اليات الضبط والقواعد المنظمة لسلوك الفرد، بينما يرجع **الماركسيون** التطرف

2- حسين صديق، الاتجاهات من منظور علم الاجتماع، (مجلة جامعة دمشق، الملحق 28، العدد 4-3)، 2012، ص: 302.

3- إبراهيم سليمان عبيد، اتجاهات المعلمين ومدراء المدارس نحو دور المرشدين التربويين ومنسقي مبادرة الانضباط بمدارس وكات الفوث، رسالة ماجستير منشورة قدمت إلى جامعة الأزهر، كلية التربية – قسم علم النفس، 2010، ص: 11.

4- Mares، Miroslav، Botticher، Astrid. Extremism As A Security Threat In The Central Europe، Centre For European And North Atlantic Affairs، February 2013،P.2.

5- سمير أحمد نعيم، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني، (بيروت، مركز دراسات الوحدة الوطنية)، 1990، ص: 33.

6- مركز البيان للدراسات والتخطيط، استراتيجية المملكة المتحدة لمكافحة التطرف، تحليل ودراسة جدوى تأقلم هذه الاستراتيجية مع السياق العراقي، مركز إنتيريكي، لندن، 2017، ص: 7.

إلى الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها فئات كبيرة في المجتمع من فقر وبطالة وحرمان، والشعور بالاضطهاد والتهميش والاستغلال في مناحي الحياة[7].

التطرف غير العنيف: أبعاد ومؤشرات ميدانية

إن التطرف غير العنيف بالمعنى المتبع في هذه الدراسة يعني **انحراف الأفكار إلى الحد الذي يجعل الشخص لا يرى رأياً صحيحاً، ويرى ما يعتقدهُ من أفكار وآراء.**

وبالطبع فإن التطرف غير العنيف هو تجاوز حد الاعتدال في **سياق حرية التعبير والخطاب، ويشكل مسألة مدنية له القدرة على إضعاف النسيج الاجتماعي** بتطبيع التعصب من خلال تمكين التمييز على أساس الجنس، أو العرق، أو المعتقد الديني، أو التوجه الجنسي[8].

جدول (2) يبين إجابات المبحوثين بشأن طبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف

الفقرات		أوافق بشدة	أوفق	محايد	معارض	معارض بشدة
أفرض آرائي على الآخرين	ت	39	47	67	39	8
	%	19.5	23.5	33.5	19.5	4
أتنافس مع الآخرين لاتغلب عليهم بشتى الوسائل	ت	33	57	73	31	6
	%	16.5	28.5	36.5	15.5	3
ألوح باستعمال القوة كي أنال احترام الآخرين	ت	26	47	61	54	12
	%	13	23.5	30.5	27	6
أجد صعوبة في تعبير وجه نظري نحو الآخرين	ت	25	27	56	59	33
	%	12.5	13.5	28	29.5	16.5
أمانع من الزواج من شخص يختلف معي بالمذهب والقومية	ت	31	58	53	45	13
	%	15.5	29	26.5	22.5	6.5

7- غني ناصر حسين القريشي، المداخل النظرية لعلم الاجتماع، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع) 2011، ص: 206.
8- مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سابق، ص: 8.

أشعر أن المستقبل أفضل من الحاضر والماضي	ت	32	41	54	46	27
	%	16	20.5	27	23	13.5
أهمش الآراء السياسية المخالفة لآرائي	ت	28	44	66	43	19
	%	14	22	33	21.5	9.5

أوضحت نتائج الجدول (2) إجابات المبحوثين حول التطرف الغير العنيف، ويمكن تلخيص النتائج كما يأتي:

- إن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى التي توضح أفرض آرائي على الآخرين، أظهرت أن خيار (محايد) حصل على أعلى نسبة اجابة اذ بلغ (67) بنسبة (33.5 %)، أما أقل إجابة فقد كانت عن خيار معارض بشدة، إذ بلغ عددهم (8) بنسبة (4 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثانية التي توضح المنافسة بين الآخرين وتبين أن خيار (محايد) حصل على أعلى إجابة إذ بلغ (73) بنسبة (36.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار معارض بشدة، إذ بلغ عددهم (6) بنسبة (3 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة التي توضح إلى استعمال القوة لأنال احترام الآخرين، وتبين أن خيار محايد حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (61) بنسبة (30.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (معارض بشدة) إذ بلغ عددهم (6) بنسبة (3 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الرابعة التي توضح الصعوبة في تعبير وجه النظر نحو الآخرين، وتبين أن خيار معارض حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (59) بنسبة (29.5 %)، أما أقل نسبة اجابة فقد كانت عن خيار (اوافق بشدة) إذ بلغ عددهم (25) بنسبة (12.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الخامسة التي توضح: أمانع من الزواج من شخص يختلف معي بالمذهب والقومية، وتبين أن خيار (أوافق) حصل على اعلى نسبة إجابة إذ بلغ (58) بنسبة (29 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (معارض بشدة) إذ بلغ عددهم (13) بنسبة (6.5 %).

- أظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة السادسة التي توضح الشعور بالمستقبل، وتبين أن خيار (محايد) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (54) بنسبة (27 %)، اما اقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (معارض بشدة) إذ بلغ عددهم (27) بنسبة (13.5 %).
- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة السابعة التي توضح تهميش الآراء السياسية، وتبين أن خيار (محايد) حصل على أعلى نسبة اجابة إذ بلغ (66) بنسبة (33 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (معارض بشدة) إذ بلغ عددهم (19) بنسبة (9.5 %).

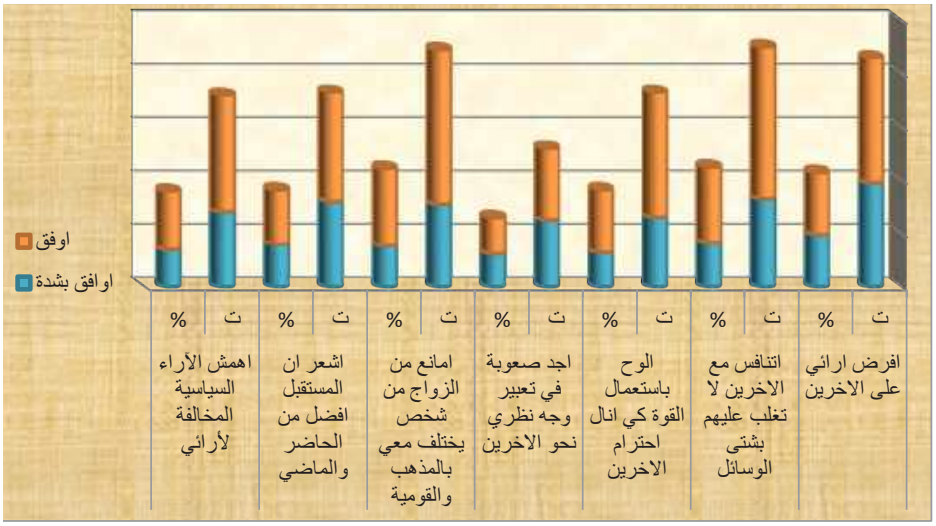

الشكل(1) يبين اتجاهات المبحوثين نحو التطرف غير العنيف

جدول (3) يبين إجابات المبحوثين بشأن طبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف

الفقرات		أوافق بشدة	أوفق	محايد	معارض	معارض بشدة
أعتقد أن آرائي السياسية هي الأصح	ت	6	32	58	79	25
	%	3	16	29	39.5	12.5
أفرض آرائي السياسية بالقوة إذا لزم الأمر	ت	31	43	65	42	19
	%	15.5	21.5	32.5	21	9.5
أؤيد وجه نظر من أحب من السياسيين	ت	15	15	62	86	22
	%	7.5	7.5	31	43	11
أواجه صعوبة في تقبل التغييرات السياسية التي تحدث حولي	ت	10	26	40	70	54
	%	5	13	20	35	27
أرى أن المجتمع يفتقد قوة الاعتقاد والإيمان	ت	12	36	54	71	27
		6	18	27	35.5	13.5
أرى أن يؤدب كل من ابتعد عن الدين	ت	21	40	68	58	13
	%	10.5	20	34	29	6.5
أعد رجال الدين قدوة ومثل أعلى	ت	26	31	78	59	6
	%	13	15.5	39	29.5	3

أوضحت نتائج الجدول (3) إجابات المبحوثين عن **التطرف غير العنيف** ويمكن تلخيص النتائج بالآتي:

- إن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى التي توضح أعتقد أن آرائي السياسية هي الأصح، أظهرت أن خيار معارض حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (79) بنسبة (39.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار أوفق بشدة إذ بلغ عددهم (6) بنسبة (3 %).

- إن نتائج الإجابة عن الفقرة الثانية التي توضح أفرض آرائي السياسية بالقوة، أظهرت أن خيار محايد حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (65) بنسبة (32.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار معارض بشدة إذ بلغ عددهم (19) بنسبة (9.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة التي توضح تأييد وجه نظر من أحب من السياسيين، أظهرت أن خيار معارض حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (86) بنسبة (43 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار أوفق بشدة إذ بلغ عددهم (15) بنسبة (7.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الرابعة التي توضح أواجه صعوبة في تقبيل التغييرات السياسية التي تحدث حولي، أظهرت أن خيار معارض حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (70) بنسبة (35 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار أوفق بشدة إذ بلغ عددهم (10) بنسبة (5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الخامسة التي توضح المجتمع يفتقد قوة الاعتقاد والإيمان، أظهرت أن خيار معارض حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (71) بنسبة (35.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار أوافق بشدة، إذ بلغ عددهم (12) بنسبة (6 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة السادسة التي توضح تأديب كل من ابتعد عن الدين، أظهرت أن خيار محايد حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (68) بنسبة (34 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار معارض بشدة، إذ بلغ عددهم (13) بنسبة (6.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة السابعة التي توضح رجال الدين قدوة ومثلاً أعلى، أظهرت أن خيار (محايد) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (78) بنسبة (39 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار معارض بشدة إذ بلغ عددهم (6) بنسبة (3 %).

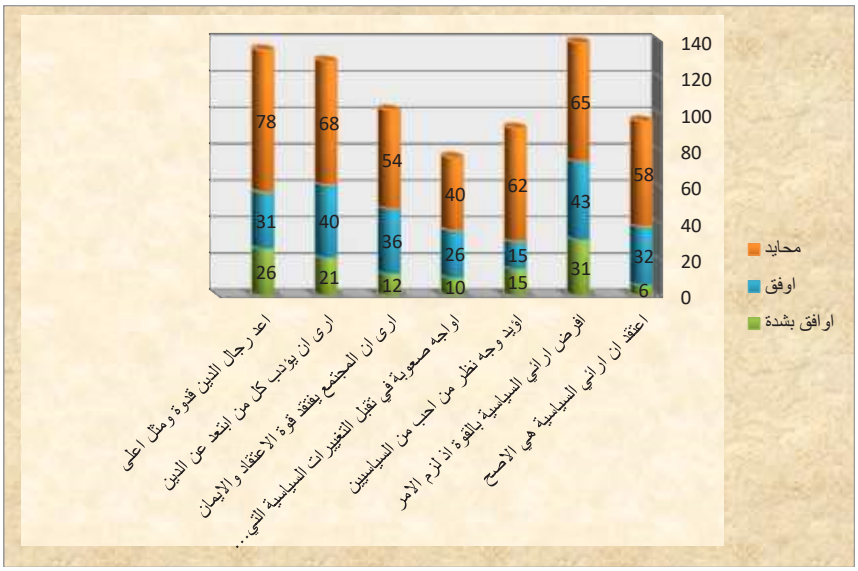

المخطط (2) يبين اتجاهات المبحوثين نحو التطرف غير العنيف

التطرف العنيف: أبعاد ومؤشرات ميدانية

إن التطرف العنيف بالمعنى المتبع في هذه الدراسة هو ''**انحراف الأفكار إلى حد الانخراط في الأفعال العنيفة أو الأعمال المسلحة متلافياً كل قيمه وعاداته، متجهاً نحو تحقيق الهدف**''.

وبالطبع فإنه عمل عنيف يرمي إلى تحقيق الأهداف الموصوفة، أو هو معتقدات من يدعمون العنف أو يستخدمونه بدافع أيديولوجي لتحقيق آراء أيديولوجية، أو دينية، أو سياسية متطرفة، والتطرف العنيف يشكل قضية أمنية يتم التعامل معها بناءً على ذلك[9].

9- مركز البيان للدراسات والتخطيط، مصدر سابق، ص: 9.

جدول (4) يبين اتجاهات النازحين نحو التطرف العنيف

الفقرات		1 أبداً	2 قليلاً	3 أحياناً	4 كثيراً	5 دائماً
أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين على قتال محتل أجنبي	ت	86	43	46	26	9
	%	43	21.5	23	13	4.5
أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين على قتال حكوماتهم الظالمة	ت	88	61	28	18	5
	%	44	30.5	14	9	2.5
أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين على قتال التكفيريين	ت	101	34	49	12	4
	%	50.5	17	24.5	6	2
أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين للدفاع عن (المعتقد، والطقوس، والشعائر)	ت	82	54	37	22	5
	%	41	27	16.5	11	2.5
أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين للمشاركة في الاحتجاجات	ت	83	58	37	16	6
	%	41.5	29	18.5	8	3
أؤيد صديقاً يسعى إلى الأخذ بالثأر لمقتل أخيه	ت	108	51	20	17	4
	%	54	25.5	10	8.5	2

أوضحت نتائج الجدول (4) إجابات المبحوثين بشأن **التطرف العنيف**، ويمكن تلخيص النتائج كما يأتي:

- إن نتائج الاجابة عن الفقرة الأولى التي توضح تأييد صديق يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين على قتال محتل اجنبي، أظهرت أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (86) بنسبة (43 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (9) بنسبة (4.5 %).
- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثانية التي توضح أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين على قتال حكوماتهم الظالمة، وتبين أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة

إجابة إذ بلغ (88) بنسبة (44 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً)، إذ بلغ عددهم (5) بنسبة (2.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة التي توضح أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين على قتال التكفيريين، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (101) بنسبة (50.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) اذ بلغ عددهم (4) بنسبة (2 %).

- اظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة الرابعة التي توضح أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين للدفاع عن المعتقد، وتبين أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (82) بنسبة (41 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (5) بنسبة (2.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الخامسة التي توضح أؤيد صديقاً يسافر إلى الخارج لمساعدة إخوانه المسلمين للمشاركة في الاحتجاجات، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة، إذ بلغ (83) بنسبة (41.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (6) بنسبة (3 %).

- أظهرت نتائج الاجابة عن الفقرة السادسة التي توضح أؤيد صديقاً يسعى إلى الأخذ بالثأر لمقتل أخيه، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (108) بنسبة (54 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (4) بنسبة (2 %).

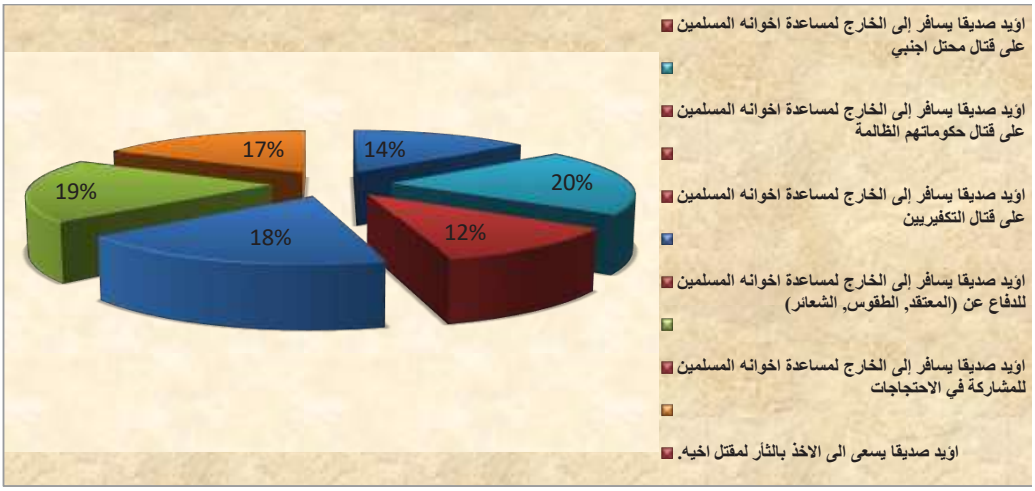

الشكل (3) يبين اتجاهات المبحوثين نحو التطرف العنيف

جدول (5) يبين اتجاهات النازحين نحو التطرف العنيف

الفقرات		أبداً	قليلاً	أحياناً	كثيراً	دائماً
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد المحتل الأمريكي	ت	75	33	43	30	19
	%	37.5	16.5	21.5	15	9.5
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد قطعات الحشد الشعبي	ت	164	24	6	4	2
	%	82	12	3	2	1
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد قوات البيشمركة	ت	172	18	6	3	1
	%	86	9	3	1.5	0.5
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد الأيزيديين	ت	178	11	4	6	1
	%	89	5.5	2	3	0.5
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد الفصائل المسلحة الشيعية	ت	163	21	13	1	2
	%	81.5	10.5	6.5	0.5	1

أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد القوات الأمنية بمختلف صنوفها	ت	183	14	2	1	0
	%	91.5	7	1	0.5	0
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد المسيحيين	ت	170	19	7	4	0
	%	85	9.5	3.5	2	0
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد اليهود	ت	73	27	35	45	20
	%	31.5	13.5	17.5	22.5	10
أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد قوات الجيش	ت	190	5	2	1	2
	%	95	2.5	1	0.5	1

أوضحت نتائج الجدول (5) إجابات المبحوثين بشأن **التطرف العنيف** ويمكن تلخيص النتائج بالآتي:

- إن نتائج الإجابة عن الفقرة الأولى التي توضح تأييد الهجمات التي تنفذ ضد المحتل الامريكي، أظهرت أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (75) بنسبة (37.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (19) بنسبة (9.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثانية التي توضح اؤيد الهجمات التي تنفذ ضد قطعات الحشد الشعبي، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (164) بنسبة (82 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (2) بنسبة (1 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثالثة التي توضح أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد قوات البيشمركة، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (172) بنسبة (86 %)، أما أقل نسبة اجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (1) بنسبة (0.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الرابعة التي توضح أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد الأيزيديين، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (178) بنسبة (89 %)، أما أقل نسبة إجابة خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (1) بنسبة (0.1 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الخامسة التي توضح أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد الفصائل المسلحة الشيعية، وتبين أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (163) بنسبة (81.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (كثيراً) إذ بلغ عددهم (1) بنسبة (0.5 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة السادسة التي توضح أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد القوات الأمنية، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (183) بنسبة (91 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (0).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة السابعة التي توضح أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد المسيحيين، وتبين أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (170) بنسبة (85 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (0).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة الثامنة التي توضح اؤيد الهجمات التي تنفذ ضد اليهود، وتبين أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (73) بنسبة (31.5 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (دائماً) إذ بلغ عددهم (02) بنسبة (10 %).

- أظهرت نتائج الإجابة عن الفقرة التاسعة التي توضح أؤيد الهجمات التي تنفذ ضد قوات الجيش، وتبيّن أن خيار (أبداً) حصل على أعلى نسبة إجابة إذ بلغ (190) بنسبة (95 %)، أما أقل نسبة إجابة فقد كانت عن خيار (كثيراً) إذ بلغ عددهم (1) بنسبة (0.5 %).

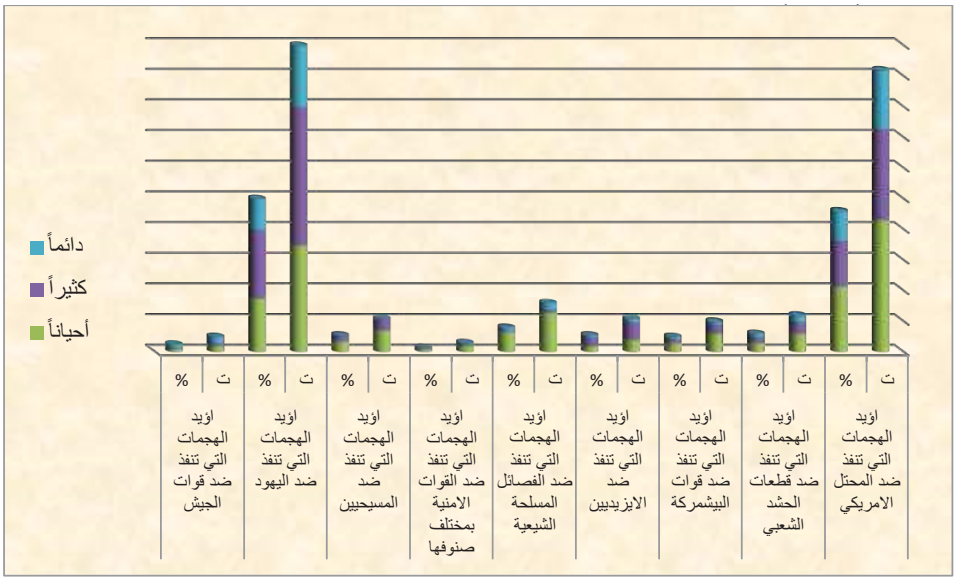

الشكل (4) يبين اتجاهات المبحوثين نحو التطرف العنيف

النتائج وتفسيرها ضمن المؤشرات الميدانية

يتناول الباحث نتائج الدراسة وتفسيرها في ضوء الفرضيات ومحاولة توضيح ذلك كالآتي:

الافتراضات:

الفرضية الأولى: (كلما ارتفعت الأعمار لدى النازحين المستمرين انخفض اتجاههم إزاء التطرف غير العنيف).

دلت نتائج التحليل الإحصائي التي استخدمها الباحث على أن هناك ارتباطاً إيجابياً ضعيفاً بين الأعمار لدى النازحين المستمرين، وطبيعة اتجاههم نحو التطرف غير العنيف، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.116) بدلالة (0.01)؛ أي: إن الفرضية صادقة يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأعمار لدى النازحين المستمرين وطبيعة اتجاههم نحو التطرف غير العنيف، وكما موضح في الجدول (6).

الجدول (6) يبين العلاقة المعنوية بين أعمار المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف

التطرف	التطرف غير العنيف						التطرف العنيف					
السكن	نازحون مستمرون			عائدون من النزوح			نازحون مستمرون			عائدون من النزوح		
الاتجاه	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي
الأعمار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار
21 – 18	6	6	6	14	5	2	11	4	3	14	5	2
25 – 22	8	9	11	12	8	13	13	7	8	10	8	13
29 – 26	3	9	4	6	4	4	5	6	5	6	4	4
36 –30	2	16	20	7	13	12	9	12	17	7	13	14
المجموع	19	40	41	39	30	31	38	29	33	37	30	33

معامل الارتباط/ 0.116 عند مستوى دلالة 0.01

إن معطيات الجدول (6) تبين أن هناك علاقة معنوية دالة إحصائياً، بين أعمار المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف، وقد تبيّن أن الفئة العمرية (30 – 36) كانت أعلى نسبة في اتجاهاتهم هو الاتجاه الإيجابي نحو التطرف غير العنيف بعدد (20) لدى النازحين المستمرين، يقابلها العائدون من النزوح بعدد (12) مبحوثاً كان اتجاههم سلبياً نحو التطرف غير العنيف، يليها الفئة العمرية (22 – 25) من النازحين المستمرين كان اتجاههم إيجابياً بعدد (11) نحو التطرف غير العنيف، يقابلها النازحون العائدون بعدد (13) اتجاههم إيجابي نحو التطرف غير العنيف، أما الفئة العمرية (18 – 21) من النازحين العائدين فكان اتجاههم سلبي بعدد (14) نحو التطرف غير العنيف، يقابلها بعدد (6) من النازحين المستمرين اتجاههم إيجابي، وقد تبيّن أن الفئة العمرية (26 – 29) من النازحين المستمرين كان اتجاههم متوسطاً بعدد (9)، يقابلها بعدد (6) من النازحين العائدين اتجاههم سلبي من مجموع وحدات العينة والبالغة (200).

أما اتجاهات المبحوثين نحو التطرف العنيف فتبين أن الفئة العمرية (30 – 36) من النازحين المستمرين كانت اتجاهاتهم إيجابية بعدد (17)، يقابلها النازحون العائدون بعدد (14) اتجاههم إيجابي نحو التطرف العنيف، يليها الفئة العمرية (22 – 25) من النازحين العائدين بعدد (13)

كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو التطرف العنيف، يقابلها بعدد (13) من النازحين العائدين كان اتجاههم سلبياً نحو التطرف العنيف، أما الفئة العمرية (18 – 21) من النازحين العائدين فكان اتجاهاتهم سلبية بعدد (14) مبحوثاً، يليها بعدد (11) من النازحين المستمرين اتجاهاتهم سلبية نحو التطرف العنيف.

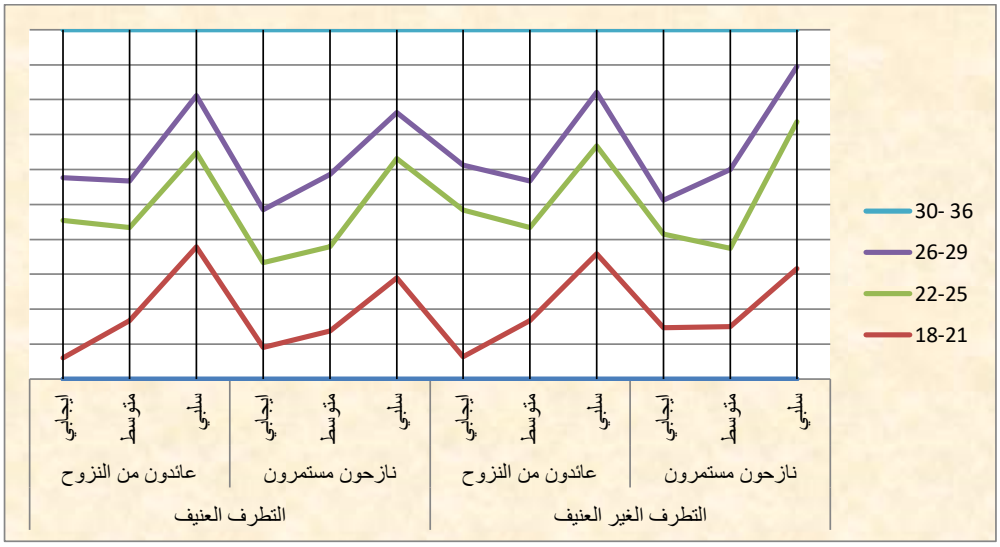

شكل (5) يوضح الفرق بين أعمار المبحوثين وطبيعة الاتجاهات نحو التطرف العنيف

الفرضية الثانية (كلما ارتفع مستوى التعليم لدى النازحين المستمرين انخفض اتجاههم إزاء التطرف العنيف)

إن نتائج التحليل الاحصائي التي استخدمها الباحث دلت على أن هناك فروقاً معنوية بين المستوى التعليمي للمبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف العنيف، إذ بلغت قيمة مربع كأي (120،417) بدلالة (0.01) وكما موضح بالجدول (7).

الجدول (7) يبين الفرق بين تعليم المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف العنيف

التطرف	التطرف غير العنيف						التطرف العنيف					
السكن	نازحون مستمرون			عائدون من النزوح			نازحون مستمرون			عائدون من النزوح		
الاتجاه	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي
التعليم	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار
تعليم منخفض	16	12	5	15	14	10	6	22	5	13	17	9
تعليم متوسط	10	7	9	9	9	10	11	13	3	11	7	10
تعليم عال	5	7	29	2	5	26	25	9	6	16	10	6
المجموع	31	26	43	26	28	46	42	44	14	40	35	25

مربع كأي /120.417 عند مستوى دلالة 0.01

إن معطيات الجدول أوضحت أن هناك فرقاً معنوياً بين المستوى التعليمي للمبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف، فتبين أن (29) مبحوثاً كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو التطرف غير العنيف، ولديهم مستوى تعليمي متوسط من فئة النازحين المستمرين، يقابلها (26) مبحوثاً كانت اتجاهاتهم إيجابية، ولديهم مستوى تعليمي عالٍ من فئة النازحين العائدين، وتبيّن أن (10) مبحوثين اتجاههم إيجابي، ولديهم مستوى تعليمي متوسط من فئة النازحين العائدين، يقابلهم (9) اتجاههم إيجابي، ولديهم مستوى تعليمي متوسط من فئة النازحين المستمرين، يليها (16) اتجاههم سلبي، ولديهم مستوى تعليمي منخفض من فئة النازحين المستمرين، يقابلهم (15) اتجاههم سلبي ولديهم مستوى تعليمي منخفض من فئة النازحين العائدين تباينت اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف.

أما اتجاهات المبحوثين نحو التطرف العنيف، فقد تبين أن (10) منهم اتجاههم إيجابي ولديهم مستوى تعليمي متوسط من فئة العائدين من النزوح، يقابلهم (13) اتجاههم متوسط من فئة النازحين المستمرين ولديهم مستوى تعليمي متوسط، يليها (22) اتجاههم متوسط من النازحين

المستمرين ولديهم مستوى تعليمي منخفض. يقابلها (17) اتجاههم متوسط من النازحين العائدين ولديهم مستوى تعليمي منخفض، كما تبين (25) اتجاههم سلبي من فئة النازحين المستمرين ولديهم مستوى تعليمي عال، يقابلها (16) اتجاههم سلبي من فئة النازحين العائدين ولديهم مستوى تعليمي عال.

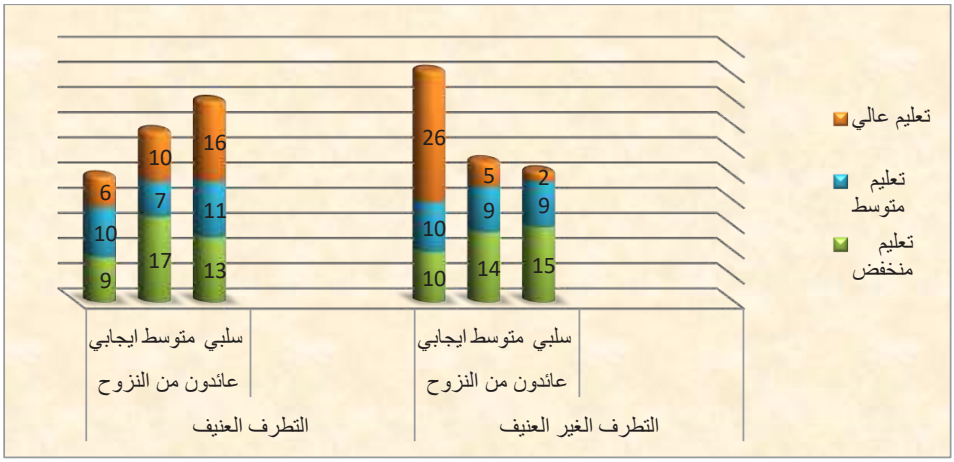

الشكل (6) يبين الفرق بين تعليم المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف.

الفرضية الثالثة (كلما انخفض الوضع المعاشي لدى النازحين المستمرين ارتفع اتجاههم إزاء التطرف العنيف).

إن نتائج الأساليب الإحصائية التي استخدمها الباحث للتحقق من صدق هذه الفرضية دلت على أن هناك فروقاً بين الوضع المعاشي المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف، وهذه الفروق دالة احصائيا إذ بلغت قيمة مربع كأي (146.758) وبدلالة (0.004)؛ وهذا يعني أن الفرضية صادقة أي نقبلها ونرفض الصفرية، وكما موضح في الجدول (8).

الجدول (8) يبين الفرق بين سكن المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف.

التطرف	التطرف غير العنيف						التطرف العنيف					
السكن	نازحون مستمرون			عائدون من النزوح			نازحون مستمرون			عائدون من النزوح		
الاتجاه	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي	سلبي	متوسط	إيجابي
الوضع المعاشي	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار	تكرار
يكفي لسد الحاجة	22	9	10	5	12	25	15	21	5	26	11	5
يكفي ويزيد	1	6	2	1	3	5	5	1	2	6	1	1
لا يكفي	30	13	7	11	19	19	13	29	9	16	29	5
المجموع	53	28	19	17	34	49	33	51	16	48	41	11

مربع كأي/ 146.758 عند مستوى دلالة 0.00

توضح معطيات الجدول (8) أن هناك فروقاً ذوات دلالة إحصائية بين الوضع المعاشي للمبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف، وقد تبين أن (19) مبحوثاً من العائدين من النزوح، كان اتجاههم إيجابياً نحو التطرف غير العنيف ولديهم مستوى معيشي لا يكفي، يقابلها بعدد (30) من النازحين داخل المخيمات اتجاههم سلبي ولديهم مستوى معيشي لا يكفي، يليها (25) مبحوثاً من العائدين من النزوح، كانت اتجاهاتهم إيجابيةً نحو التطرف غير العنيف ولديهم مستوى معيشي يكفي لسد الحاجة، يقابلها بعدد (10) اتجاههم إيجابي نحو التطرف غير العنيف، ولديهم مستوى معيشي يكفي لسد الحاجة، وتبين أن (5) من النازحين داخل العائدين اتجاههم إيجابي نحو التطرف غير العنيف ولديهم مستوى معاشي يكفي ويزيد (مرفّه)، يقابلها بعدد (6) من النازحين المستمرين اتجاههم متوسط ولديهم مستوى معاشي يكفي ويزيد؛ وهذا يعني أن هناك فرقاً معنوياً بين مناطق سكن المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف، وهذا يجعلنا أن نقبل الفرضية البديلة في الدراسة ونرفض الصفرية.

أما اتجاهات المبحوثين نحو التطرف العنيف، فقد تبين أن (29) مبحوثاً من العائدين والمستمرين في النزوح، كانت اتجاهاتهم متوسطة نحو التطرف العنيف ولديهم مستوى معيشي لا يكفي، يليها (21) مبحوثاً من النازحين المستمرين كانت اتجاهاتهم متوسطة ولديهم مستوى معاشي يكفي لسد الحاجة، يقابلها (11) مبحوثاً من النازحين العائدين كانت اتجاهاتهم متوسطة نحو التطرف العنيف ولديهم مستوى معاشي يكفي لسد الحاجة، وتبيّن أن (6) مبحوثين من النازحين العائدين اتجاههم سلبي نحو التطرف العنيف ولديهم مستوى معاشي مرفه، يقابلها بعدد (5) من النازحين المستمرين اتجاههم سلبي نحو التطرف العنيف ولديهم مستوى معاشي مرفه.

شكل (7) يبين الفرق بين منطقة سكن المبحوثين وطبيعة اتجاهاتهم نحو التطرف غير العنيف ويوضح الفرق بين الوضع المعاشي للمبحوثين وطبيعة اتجاههم نحو التطرف

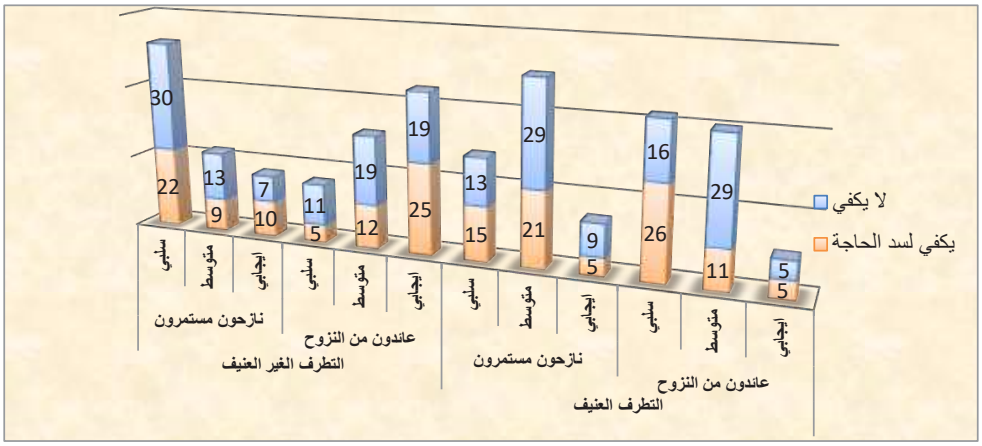

الخلاصة

من طريق الأسئلة والإجابات والنتائج التي خرج بها استطلاع الرأي يمكن استخلاص مجموعة من النقاط، وقد جاءت على النحو الآتي:

أولاً: البيانات الأولية:

1. ظهرت توزيع مستويات أعمار المبحوثين في البحث الحالي على (أربع) فئات عمرية بدءاً (18 – 21) وانتهاءً بالفئة العمرية (30 – 36) إذ تمثل هذه الأعمار فئة الشباب، إذ إن اختيارات العينة جاءت قصدية توزعت على (نازحين داخل مخيم العامرية، ونازحين عائدين من النزوح في مدينة الفلوجة)، وشملت مختلف المهن.

2. وكشفت نتائج الاستطلاع أن نسبة الذين وصفوا دخلهم الشهري غالباً ما يكون غير كاف لسد حاجاتنا الأساسية (أي مستوى معيشي متدن) قد بلغت نحو (41.5 %) من مجموع وحدات العينة، أما نسبة الذين وصفوا دخلهم فيكفي لتدبير الأمور العائلية لكن بعيد عما هو كمالي (7.5 %) من مجموع وحدات العينة، في حين وصف (51 %) أن دخلهم يكفيهم للعيش برخاء (أي مستوى معيشي مرفه).

إن التفاوت في المستويات المعيشية أمر بديهيا، ويتبع ذلك نوع العمل ومقدار الدخل، وتراكم الثروة لدى الأفراد أو الأسرة، وطريقة التنظيم، وإدارة الشؤون الاقتصادية للأسرة.

ثانياً: التطرّف.

1. بينت نتائج الاستطلاع عن نوايا المبحوثين وطبيعة اتجاههم نحو التطرف غير العنيف، وقد اتضح أن نسبة (34 %) يسعون إلى فرض آرائهم على الاخرين، بوسط حسابي 2.56.

2. بنسبة (45 %) من مجموع وحدات العينة، يتنافسون مع الآخرين للتغلب عليهم بشتى الوسائل، وبوسط حسابي 2.60.

3. بنسبة (36.5 %) من مجموع وحدات العينة يلوحون باستعمال القوة لينالوا احترام الآخرين، بوسط حسابي 2.90.

4. بنسبة (44.5 %) من مجموع وحدات العينة، يمانعون من الزواج من شخص يختلف معهم بالمذهب والقومية، بوسط حسابي 2.76

5. بنسبة (36 %) من مجموع وحدات العينة، يهمشون الآراء السياسية المخالفة لآرائهم، بوسط حسابي 2.91.

6. بنسبة (37 %) من مجموع وحدات العينة، يفرضون آرائهم السياسية بالقوة إذا لزم الأمر، بوسط حسابي 2.84.

7. بنسبة (15 %) من مجموع وحدات العينة، يؤيدون وجهات نظر من يحبون من السياسيين، بوسط حسابي 3.43.

8. بنسبة (30.5 %) من مجموع وحدات العينة، يرون ان يؤدب كل من ابتعد عن الدين، بوسط حسابي 3.01.

9. بينت الدراسة أن (40 %) من مجموع توزيع الفئات العمرية، كانت اتجاهاتهم ايجابية نحو التطرف غير العنيف.

10. أوضحت مؤشرات التحليل نوايا المبحوثين وطبيعة اتجاههم نحو التطرف العنيف، وقت تبين أن أغلب المبحوثين، يؤيدون أصدقاءهم بالسفر إلى الخارج لمساعدة إخوانهم المسلمين على قتال محتل أجنبي، أو قتال حكوماتهم الظالمة، أو على قتال التكفيريين، أو للدفاع عن المعتقد، الطقس، الشعائر، أو للمشاركة في الاحتجاجات، وبإجابات تراوحت بين (قليلاً، أحياناً، كثيراً، دائماً)، وبوسط حسابي تراوح بين 2.10، و2.07.

11. أفرزت نتائج الاستطلاع أن (30%) من مجموع وحدات العينة، يؤيدون الهجمات التي تنفذ سواء كانت ضد المحتل الأمريكي، أو القوات الأمنية، أو قوات البيشمركة، أو قطعات الحشد الشعبي، أو الجيش، أو الآخر الإثني (الأيزيدية، المسيحية، اليهود)، وبإجابات تراوحت بين (قليلاً، أحياناً، كثيراً، دائماً).

12. بينت الدراسة أن الفئة العمرية (18 – 21) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (12) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (7) مبحوثين بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين. والفئة العمرية (22 – 25) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (20) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين، وبواقع (21) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين. والفئة العمرية (26 – 29) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (13) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين، وبواقع (8) مبحوثين بين الاتجاه

المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين. والفئة العمرية (30 – 36) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (36) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (25) مبحوثاً بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين وقد تبيّن أن كلما ارتفعت الأعمار زاد اتجاههم نحو التطرف غير العنيف.

13. كشفت الدراسة أن الفئة العمرية (18 – 21) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (7) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحون المستمرون نحو التطرف العنيف، وبواقع (7) مبحوثا بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين. والفئة العمرية (22 – 25) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (15) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين، وبواقع (21) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين. والفئة العمرية (26 – 29) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (11) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين، وبواقع (8) مبحوثين بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين. والفئة العمرية (30 – 36) تراوحت اتجاهاتهم بواقع (29) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف العنيف، وبواقع (27) مبحوثاً بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين وقد تبين أن كلما ارتفعت أعمار المبحوثين ازداد تأثرهم بالتطرف العنيف.

14. أظهرت الدراسة أن المبحوثين الذين مستواهم التعليمي منخفض تراوحت اتجاهاتهم بواقع (36) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (24) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف غير العنيف، أما الذين مستواهم التعليمي متوسط تراوحت اتجاهاتهم بواقع (16) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (19) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف غير العنيف، وتبين أن ذوي المستوى التعليمي العالي تراوحت اتجاهاتهم بواقع (36) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (31) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف غير العنيف.

15. بينت الدراسة أن المبحوثين الذين مستواهم التعليمي منخفض تراوحت اتجاهاتهم بواقع (27) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف العنيف، وبواقع (26) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرّف العنيف، أما الذين مستواهم

التعليمي متوسط فتراوحت اتجاهاتهم بواقع (16) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف العنيف، وبواقع (17) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف العنيف. وتبين أن ذوي المستوى التعليمي العالي تراوحت اتجاهاتهم بواقع (15) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف العنيف، وبواقع (16) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف العنيف.

16. أظهرت الدراسة أن المبحوثين الذين مستواهم المعاشي لا يكفي لسد الحاجة تراوحت اتجاهاتهم بواقع (20) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (38) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف غير العنيف. أما الذين مستواهم المعاشي يكفي لسد الحاجة تراوحت اتجاهاتهم بواقع (19) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (37) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف غير العنيف. وتبين المستوى المعاشي المرفه تراوح اتجاهاتهم بواقع (8) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف غير العنيف، وبواقع (8) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف غير العنيف.

17. كشفت الدراسة أن المبحوثين الذين مستواهم المعاشي لا يكفي لسد الحاجة تراوحت اتجاهاتهم بواقع (38) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرف العنيف، وبواقع (34) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف العنيف. أما الذين مستواهم المعاشي يكفي لسد الحاجة تراوحت اتجاهاتهم بواقع (27) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي نحو التطرف العنيف، وبواقع (16) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف العنيف. وتبين المستوى المعاشي المرفه تراوح اتجاهاتهم بواقع (3) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين المستمرين نحو التطرّف العنيف، وبواقع (2) بين الاتجاه المتوسط والإيجابي من النازحين العائدين نحو التطرف العنيف.

زيادة المرتبات في القطاع العام العراقي: الأسباب والعواقب

علي المولوي *

2019-11-30

المقدمة

إن ظهور نخب سياسية متعددة الأعراق، ومن الطوائف جميعها بعد غزو العراق عام 2003 أثراً كبيراً وطويل الأمد على طبيعة الهياكل المؤسسية في البلاد، وقد سعت الترتيبات التوافقية –التي ظهرت من تشكيل مجلس الحكم العراقي والسنوات الأُوَل من الاحتلال الأمريكي– إلى فرض تمثيل عرقي وطائفي في كل مستوى من مستويات السلطة باتباع نظام «المحاصصة»؛ وأدى هذا النظام –إلى جانب المنافسة الشرسة بين الأطراف السياسية الفاعلة على موارد الدولة، فضلاً عن الضغوط السياسية لخلق فرص عمل للناخبين– إلى توسّع هائل في الموارد العامة المدعومة بالكامل من تنامي ثروة النفط في البلاد.

تروم هذه الورقة تحليل الاتجاهات وراء زيادة الرواتب في القطاع العام كدالة على ديناميات ما بعد عام 2003، واستكشاف الأسباب والنتائج. وتلقي الورقة نظرة شاملة على القطاع العام برمته مع التركيز على ثلاث وزارات مهمة، هي: التعليم العالي والبحث العلمي، والنفط، والدفاع.

وتحدد الورقة بنحو عام كيف أن شبكات المحسوبية والعملاء المرتبطة بالولاءات الشخصية أو الولاءات السياسية هي من المحركات الرئيسة للنمو في القطاع العام عبر الجمع بين تحليل مفصل لبيانات مرتبات الموظفين المتاحة مع سلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين الحكوميين على مدى ستة أشهر.

وفي حين أن هناك ميلاً للتركيز فقط على هذه الزاوية، فمن المهم أيضاً النظر في أشكال

* رئيس قسم الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الفساد النظامية التي تمثل ديناميكية اجتماعية مرتبطة بالطلب الشعبي بالحصول على توظيف في القطاع العام؛ وهنا، من الممكن تقديم حلول واقعية لكبح التوسّع في الرواتب، وتمكين البلاد من رسم مسار ينتج أنموذجاً اقتصادياً يمكن إدامته على المدى الطويل.

إن من أهم الدروس الرئيسة المستفادة من الأزمة المالية لعام 2014 هو أن اعتماد العراق على النفط إلى جانب تقلب أسعاره في السوق يعني أن البلاد لم تعد قادرة على تحمل زيادة فاتورة الأجور العامة دون توقع عواقب وخيمة. فإذا استمرت في إنفاق الجزء الأكبر من دخلها النفطي على الأجور والتكاليف التشغيلية الأخرى، فلن يكون هناك طريقة تمكن الدولة من تحويل الموارد الكافية لإعادة بناء بنيتها التحتية وتعزيز الخدمات التي تشتد حاجة المواطنين إليها.

ومع ذلك، حتى لو تبنى صانعو السياسة هذا المفهوم، يجب على الحكومة تلبية احتياجات ما يقدر بـ(2.5) مليون عراقي عاطل عن العمل ممن هم بحاجة إلى الوظائف بنحوٍ عاجل، مع معدل بطالة وطني يبلغ (16 %)، وهناك إجماع داخل دوائر صنع السياسة على أن القطاع الخاص يجب أن يضطلع بدور أكبر بكثير. وفضلاً عما ذكر تجدر الإشارة إلى صعوبة تأمين استثمارات أجنبية كبيرة في البلاد، إذ إن إيجاد حل لمستويات بطالة الشباب المرتفعة المقدرة بـ(36 %) دون زيادة التوسع في القطاع العام ستكون صعبة جداً على المدى القريب.

اتجاهات زيادة الرواتب

تعدُّ قائمة تعويضات الموظفين البندَ الأكبر المنفرد في خزانة الدولة ويقرّ البرلمان في كل عام مشروع قانون الموازنة الاتحادية الذي يخصص الأموال لجميع الوزارات الحكومية ومؤسسات الدولة الأخرى. وتقسم الموازنات على إنفاق تشغيلي يشمل رواتب موظفي القطاع العام والتكاليف الأخرى؛ والإنفاق الرأسمالي الذي يمثل الجزء الاستثماري من الموازنة. ويُحدّد الإنفاق التشغيلي بحساب عدد الموظفين المدرجين في الموازنة، الذي حُدّد بالتفصيل ضمن قانون الموازنة، وتقسم أعداد التوظيف لكل وزارة ومؤسسة حكومية، لتمكين الدولة من قياس الاتجاهات السنوية من طريق الموازنات الاتحادية المتعاقبة[1].

1- "Analysing Growth Trends in Public Sector Employment in Iraq", Middle East Center Blog, July 2018. http://blogs.lse.ac.uk/mec/2018/07/31/analysing-growth-trends-in-public-sector-employment-in-iraq/

لقد قُدّرت عدد الموظفين في القطاع العام بنحو (1.2) مليون عام 2003، ولكنها بلغت ذروتها بحلول عام 2015 لتصلَ إلى أكثر من (3) ملايين نسمة، وكان السبب وراء هذه الزيادة هو الثروة النفطية المتزايدة في البلاد التي ارتفعت أسعارها بنحو كبير. وقد نما معدل الإنفاق في الموازنة بنحو لا يمكن السيطرة عليه، ففي عام 2005 حُدّدت الموازنة التشغيلية بحوالي (28) تريليون دينار، وبحلول عام 2013 بلغت (83) تريليون دينار[2]؛ واستمرّ القطاع العام باستيعاب مزيد من الأفراد في القوى العاملة، وهذا لم يشمل الموظفين الذين يتقاضون رواتب دائمة حسب، بل مئات الآلاف من موظفي العقود والأجور اليومية.

الجدول (1): عدد الموظفين المدرجة في الميزانية من 2011 إلى 2018[3]

	2018	2017	2016	2015	2013	2012	2011
المجموع	2885716	2885834	2905226	3027069	2907776	2750322	2662608
وزارة الدفاع	288242	292327	305000	362331	322297	306614	306475
وزارة التعليم العالي	116160	116356	117609	105864	102832	99142	97439
وزارة النفط[*]	2216	2125	2125	2120	1793	1327	1156

وعلى وفق البنك الدولي، فقد بلغ متوسط الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (52 %) بين عامي 2005، و2012؛ مما يجعلها من أعلى المعدلات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، بلغ متوسط القيمة الكلية للأجور العامة بين عامي 2005، و2010 (31 %) من إجمالي الإنفاق أو (18 %) من إجمالي الناتج المحلي[4]. وفضلاً عن ذلك، فقد تحسنت الرواتب بنحو كبير في تلك المدة؛ مما زاد من الضغط على الخزينة العامة –كما هو موضح في الجدول رقم (2). وفي عام 2004، أُعتمد سلم رواتب جديد أدّى إلى زيادة أجور القطاع العام بأربعة إلى

2- World Bank, Public Expenditure Review: Toward more efficient spending for better service delivery. August 2014. http://documents.worldbank.org/curated/en/611781468253505876/Republic-of-Iraq-Public-expenditure-review-toward-more-efficient-spending-for-better-service-delivery.

3- أرقام العمالة العامة المدرجة في الموازنة، بناءً على تحليل المؤلف للمخصصات ضمن الموازنات الاتحادية السنوية المتعاقبة بين عامي 2011، و2018. لاحظ أن هذه الأرقام لا تشمل التوظيف داخل الشركات المملوكة للدولة.

4- World Bank.

خمسة أضعاف أجور القطاع الخاص[5].

إن التناقض بين الإنفاق على تعويض الموظفين بين عامي 2005 ويومنا هذا كبير جداً، فهناك تسعة أضعاف في الزيادة، من حوالي (3.8) مليار دولار إلى ما يقرب من (36) مليار دولار على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية، أما ما يخص وزارتي الدفاع والتعليم العالي، فإن معدل النمو لهما أعلى من المتوسط.

الجدول (2): تعويضات الموظفين من 2005 إلى 2019 (مليار دينار عراقي)

	2019	2012	2008	2005
المجموع	43,405	29224	12695	4505
وزارة الدفاع	6,647	3427	1924	589
وزارة التعليم العالي	2,607	1818	804	243
وزارة النفط(*)	32	38	10	4

كانت المحاولة الأولى للحدّ من فاتورة الأجور العامة في العام 2016، حينما اعتمدت الحكومة تجميداً جزئياً للتعيينات، إذ بعد سقوط الموصل عام 2014 انهارت أسعار النفط، وتبع ذلك أزمة مالية بعد أن كافحت الحكومة من أجل تمويل الحرب ضد تنظيم داعش، مع مواكبة مدفوعات الرواتب، وغيرها من التكاليف التشغيلية. وباستثناء عدد قليل من القطاعات الأساسية –بما في ذلك الصحة والأمن والكهرباء– عُلّقت الوظائف الجديدة في العراق؛ ونتيجة لذلك، انخفض العدد الإجمالي لموظفي القطاع العام ضمن الموازنة الاتحادية من (3.03) مليون في عام 2015 إلى (2.89) مليون في عام 2018. وتماشياً مع التزامات الحكومة تجاه صندوق النقد الدولي، انخفضت الرواتب من إجمالي الإنفاق بنحوٍ طفيف من (35.5 %) في عام 2017 إلى (33.4 %) في عام 2018[6].

كان هناك انخفاض كبير في عدد منتسبي القوات الأمنية؛ ويرجع ذلك بنحوٍ رئيس إلى

5- World Bank.

6- علي المولوي، الموازنة الاتحادية العراقية لعام 2018: الميزات والاتجاهات الرئيسة، مركز البيان، 2018
http://www.bayancenter.org/2018/03/4375.

حالات التقاعد والخسائر التي تكبدتها الدولة نتيجة الحرب. وعلى الرغم من تشكيل قوات الحشد الشعبي، فقد تلقى العديد من المقاتلين المتطوعين جزءاً يسيراً من الرواتب للعامين الأولين بسبب النقص في ميزانية الدولة. ومقارنة بعام 2015، انخفض إجمالي عدد الموظفين المدرجين في الميزانية في وزارة الدفاع الآن بنسبة (20 %) في عام 2018؛ ونتيجة لذلك، كان التأثير على الإنفاق المتكرر جديراً بالملاحظة. وبين عامي 2017 و2018، انخفض الإنفاق في ميزانية وزارة الدفاع بنسبة (15 %).

لم يتسبب تجميد التوظيف داخل وزارة التعليم العالي بانخفاض كبير في الإنفاق التشغيلي، ولكن قلّصت الرواتب على الرغم من الضغوط السياسية والعامة الكبيرة لتوظيف خريجين جدد كل عام. وبحلول نهاية عام 2018، وظفت الوزارة أعداد أقل بـ (1500) شخص على الملاك الدائم مما كانت عليه في عام 2016.

أما ما يخصّ وزارة النفط، فإن التحدي الأكبر هو معرفة عدد الأشخاص الذين توظفهم الوزارة إجمالاً، وبحسب قانون الموازنة الاتحادية أولئك الذين يعملون في مقر الوزارة فقط، وليس شركات النفط المملوكة للدولة التي تشكل الجزء الأكبر من العمالة في قطاع النفط، فهي إلى جانب الشركات المملوكة للدولة تعدُّ كيانات ذات تمويل ذاتي، ولها ميزانيات منفصلة لا تخضع لمستويات الشفافية نفسها لمؤسسات الدولة الأخرى.

مشاريع مملوكة من الدولة

باستثناء الشركات المملوكة لوزارة النفط، تعدّ الشركات المملوكة للدولة عبئاً كبيراً على خزانة الدولة، ويصعب تحديد حجم هذا العبء؛ لصعوبة الحصول على معلومات عن مخصصات الموازنة، واتجاهات التوظيف داخل الشركات. وإن الغالبية العظمى من هذه الكيانات غير مربحة وتعتمد على قروض ميسرة من البنوك المملوكة للدولة (مصرفيّ الرشيد، والرافدين)، ومنح خاصة من الميزانية الحكومية لتغطية الإنفاق الأساس بما في ذلك الرواتب. وعلى وفق المستشار المالي لرئيس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح، فإن الشركات المملوكة للدولة في مجال التصنيع قد راكمت ديوناً تزيد على (10) مليارات دولار لكنها تشارك بأقلّ من (1 %) من الناتج المحلي الإجمالي[7].

7- مظهر محمد صالح، صنع في العراق، الحوار، 2018،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=618918

وبدءاً من العام 2015 كان هناك ما مجموعه (176) شركة مملوكة للدولة في جميع أنحاء البلاد، ولكن العديد منها قد دُمجت في السنوات الأخيرة. إذ تنتمي تلك الشركات إلى إحدى (14) وزارة، في المقام الأول وزارة النفط، ووزارة الصناعة والمعادن، ووزارة المالية، ووزارة الكهرباء. وتشير بيانات عام 2013 إلى أنّ (44) شركة مملوكة للدولة كانت مربحة في ذلك الوقت، ومن المحتمل أن هذا العدد قد انخفض في السنوات الأخيرة. وتختلف أرقام العمالة المقدرة اختلافاً كبيراً ولكن تشير التقارير إلى أن هناك (633) ألف شخص يعملون في الشركات المملوكة للدولة في عام 2010، بما فيهم موظفو العقود والأجور اليومية[8].

وقد قُدّر إجمالي الإنفاق على (136) من أصل (176) شركة بمبلغ ضخم بلغ (31.3) مليار دولار في عام 2013؛ وأدّى الانخفاض الحاد في إيرادات النفط بعد 2014 إلى انخفاض عدد موظفي الشركات المملوكة للدولة بنسبة (8.4 %) بحلول عام 2015، في حين تم خفض عدد أصحاب الأجور اليومية بمقدار (43.4 %) للمدة نفسها، ومع ذلك، فإن هذا فشل في احداث تغيير كبير في فاتورة الرواتب. وعلى الرغم من انخفاض إجمالي الإنفاق بمقدار (6) مليارات دولار، فقد انخفض تعويض الموظفين من (4.5) مليار دولار في عام 2013 إلى (4.4) مليار دولار في عام 2015.

8- Government of Iraq, Performance and Fiscal Risks from Non-Financial State-Owned Enterprises in the Republic of Iraq, December 2016 http://www.iraqdatabank.org/storage/app/uploads/public/5bb/2c8/0d9/5bb2c80d92548465092950.docx

الجدول (3): اتجاهات التوظيف في 136 مؤسسة مملوكة للدولة[9]

	2012	2013	2014	2015
إجمالي الرواتب والأجور (بمليارات الدولارات الأمريكية)	4.1	4.5	4.6	4.4
إجمالي عدد الموظفين الدائمين	354713	366944	348122	336041
إجمالي عدد الموظفين المتعاقدين	33066	41463	41269	43836
إجمالي عدد أصحاب الأجور اليومية	31733	34187	26814	19333
إجمالي الإيرادات (مليار دولار أمريكي)	24,9	27.5	26.9	22.0
إجمالي النفقات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	27.7	31.3	29.2	25.0

على الرغم من عدم وجود شركات مملوكة للدولة تابعة لوزارة التعليم العالي، إلا أن هناك حوالي (24) كياناً تابعاً لوزارة الدفاع أو وزارة النفط.

تمتلك وزارة النفط (18) شركة تضم حوالي (140) ألف موظف، ومن بين هؤلاء، هناك حوالي 90 ألفاً ممن تزيد أعمارهم على (50) عاماً، ولديهم أكثر من (15) عاماً من الخدمة؛ أي ما يعادل قرابة ثلثي إجمالي القوى العاملة. وإن أرباب العمل الرئيسين هما شركة نفط الجنوب وشركة توزيع المنتجات النفطية، وكلتاهما يعمل بهما أكثر من (20) ألف موظف. وهناك ما يقرب من (10) آلاف شخص من أصحاب الأجور اليومية، فضلاً عن أكثر من (12) ألف متعاقد. وإن جميع هذه الشركات المملوكة للدولة تقريبا مربحة، وتشكل الرواتب والأجور ما معدله (39 %) من إجمالي الإنفاق[10].

ومن بين (6) شركات تابعة لوزارة الدفاع، هناك شركة واحدة فقط تعرف باسم (حمورابي) لديها نسبة يسيرة من القدرة الإنتاجية في تصنيع الأسلحة الصغيرة مثل المسدسات. وقد أُنفق (800) مليون دولار على الرواتب والأجور لأكثر من (20) ألف موظف منذ عام 2003. وتعدّ جميع

9- مصدر الجداول:

"Performance and Fiscal Risks from Non-Financial State-Owned Enterprises in the Republic of Iraq"

10- هيئة المستشارين، إعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة: الواقع ورؤية نحو الإصلاح، شباط عام 2015.

الشركات الست شركات غير ربحية، وتفتقر للبنية التحتية الأساسية، وغير قادرة على المنافسة في السوق.

ومن بين القضايا السياسة التي ظهرت بعد انتخابات عام 2018 هي كيفية التعامل مع عشرات الآلاف من موظفي الأجور المتعاقد معهم الذين يعملون في الغالب لصالح الشركات المملوكة للدولة، فمنذ مدة طويلة اشتكى الموظفون أصحاب العقود من ظروف العمل غير العادلة، وهي: الافتقار للأمن الوظيفي، وحقوق التقاعد. وقبل الأزمة الاقتصادية، كان العديد من هؤلاء الموظفين قادرين على تأمين عمل دائم بالحصول على الموافقات الوزارية ليصبحوا موظفين على الملاك الدائم. وبعد إيقاف التعيينات، أصبح من المستحيل على موظفي أصحاب العقود متابعة ذلك المسار، والآن هناك ضغط عام متزايد لضمان توظيف براتب لعشرات الآلاف من موظفي العقود.

في بداية أيلول 2018، أعلن وزير الكهرباء الجديد أن الموازنة الاتحادية المقترحة لعام 2019 ستضمن عمالة دائمة لموظفي العقود في وزارة الكهرباء البالغ عددهم (33,403) موظفين[11]. ويرجع هذا الإعلان إلى المادة (11) (4 ب) من الموازنة الاتحادية لعام 2019، التي منحت مجلس الوزراء صلاحيات لتحويل موظفي العقود العاملين في وزارة الكهرباء إلى موظفين برواتب يحصلون على مزايا مثل: الضمان الاجتماعي، والإجازة السنوية، ونظام التقاعد. وفي شباط عام 2019، وافق مجلس الوزراء على توظيف الوجبة الأولى من موظفي العقود، وفي الشهر الذي تلاه تم التأكيد على حصول جميع الموظفين البالغ عددهم (33) ألفاً على المزايا المقررة[12].

من وجهة نظر الوزارة، تمثّل هذه الخطوة استثماراً مهماً في قوتها العاملة؛ مما سيؤدي في النهاية إلى تعزيز توليد الطاقة والخدمات، لكن هناك أيضاً مخاوف مشروعة، ليس فقط بشأن الضغوط المالية التي ستحدثها، بل وأيضاً على السابقة التي تحددها هذه الخطوة وتداعياتها على مؤسسات الدولة الأخرى. هناك (24) شركة من الشركات المملوكة للدولة التابعة لوزارة الكهرباء، وجميعها شركات غير ربحية، توظّف الآن أكثر من (83) ألف شخص بما فيهم أكثر من (8) آلاف موظف من العاملين بأجر يومي. ومنذ العام 2014، اقترضت هذه الشركات حوالي (600) مليون دولار

11- لؤي الخطيب، 2 شباط عام 2019:

https://twitter.com/AL_Khatteeb/status/1058612505692528640 .

12- وزير الكهرباء يعلن توظيف موظفي العقود على الملاك الدائم، الغد بريس، 26 شباط 2019:

https://bit.ly/30zsqoT.

لتغطية تكاليف الأجور والمرتبات. ومع ذلك، يكشف تحليل للموازنة للعام 2019 للوزارة عن زيادة قدرها (60 %) مقارنة بعام 2018. وعلى الرغم من أن (8.4) مليار دولار ستخصص لتغطية تكاليف التشغيل التي لا علاقة لها بالمرتبات، فمن الواضح أن على الوزارة إنفاق المزيد على مخصصات الرواتب.

في الأشهر الأخيرة، خرج موظفو العقود المتعاقدين مع مؤسسات الدولة الأخرى –بما في ذلك وزارة تربية ومفوضية الانتخابات– إلى الشوارع للمطالبة بتوظيفهم على الملاك الدائم؛ وأدى ذلك إلى الضغط على رئيس الوزراء للرد، الذي أشار علناً إلى أنه قد يختار حلاً وسطاً لمعالجة مخاوف جميع موظفي العقود في البلاد، بدلاً من توظيفهم جميعاً، وهذا أمر غير ممكن، وقد اقترح تقديم مزايا محسنة لموظفي العقود مثل برامج الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية [13].

التوظيف ومناقشة ميزانية عام 2019

تقدم لنا المزاعم الخاصة بالموازنة الاتحادية المقترحة لعام 2019 نظرة على بعض المصالح السياسية ذات العلاقة بتوسيع الإنفاق العام. ففي شهر تشرين الأول من العام 2018، أرسلت الحكومة الجديدة مسودة الموازنة إلى البرلمان للموافقة عليها، واقترحت زيادة بنسبة (27 %) في إجمالي الإنفاق؛ استناداً إلى ارتفاع أسعار النفط ووجود مناخ مالي أكثر صحة بعد الحرب. وقد كانت الحكومة على استعداد لتنمية الوظائف العامة لأول مرة منذ ثلاث سنوات لأكثر من (44) ألف شخص، ليصل العدد الكلي للموظفين في العراق إلى أكثر من (2.9) مليون شخص. ومن المفارقة أنه من بين الجهات التي ستتلقى النسبة الأكبر في الإنفاق هي وزارتا الدفاع والداخلية، وقوات الحشد الشعبي. وعلى الرغم من أن عدد الموظفين لا يتزايد بنحوٍ كبير، فإن الإنفاق سيزداد بنسبة (14 %) في وزارة الداخلية، و(11 %) في وزارة الدفاع. أما ما يخصّ الحشد الشعبي فيترجمه الامر الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء السابق حيدر العبادي في صيف عام 2018 الذي يضمن تساوي رواتب الحشد مع أجهزة الأمن الأخرى؛ لذا من المحتمل أن تزيد الموازنة الإجمالية للحشد الشعبي بنسبة (20 %).

وفي الجلسة البرلمانية الأولية لمناقشة موازنة 2019، أوضح رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي مخاوفه الرئيسة. فمن وجهة نظره، لم تعالج الموازنة بنحوٍ مناسب الحاجة إلى مزيد

13– المؤتمر الصحفي الأسبوعي لرئيس مجلس الوزراء، 27 تشرين الثاني عام 2018.
https://www.youtube.com/watch?v=hXSV3jH_CkA.

من الوظائف أو الزيادات في الرواتب على الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق. وشكك الحلبوسي أيضاً في تخصيص الإنفاق لتوفير الخدمات وإعادة الإعمار، وتحديداً في المحافظات المحررة من داعش، وأشار إلى عدم وجود معلومات كافية عن طبيعة الإنفاق الاستثماري الذي سيُخصّص لكل محافظة[14].

وتسبّبت وجهة نظر الحلبوسي بشأن تخصيصات التوظيف إلى زرع مخاوف واسعة النطاق في الطبقة السياسية بشأن التوزيع غير الكافي لوظائف القطاع العام. وعلى عكس السنوات الأربع الماضية، لم يعد من السهل على الحكومة تبرير الحفاظ على إيقاف التوظيف بالنظر إلى أن أسعار النفط قد تعافت، ولم يعد عبء تكلفة الحرب قائماً. وقد انتهز السياسيون السخط الشعبي في محاولة لاستعادة ممارسات التوظيف التي استفادت منها الطبقة السياسية منذ مدة طويلة.

لم تدافع الكتل السياسية، بما فيها الداعمون الرئيسون لرئيس الوزراء، عن مشروع الموازنة وكان هناك إجماع على عدم الاستمرار في القراءة الأولى إلى حين إدخال تعديلات جوهرية على مشروع القانون. تم تشكيل لجنة مشتركة بين لجنة المالية البرلمانية ووزارة المالية لمعالجة مخاوف الكتل السياسية والاتفاق على مشروع يمكن طرحه للتصويت في البرلمان. ووافق البرلمان في النهاية على مشروع القانون المعدل في أواخر كانون الثاني عام 2019، لكن ليس قبل إيجاد (12) ألف وظيفة جديدة في القطاع العام، التي ذهبت إلى حد كبير إلى وزارة الصحة[15].

ممارسات التوظيف والمحسوبية

ليس هناك طريق سهل لتوضيح الرابط بين الاطراف السياسية وممارسات التوظيف داخل القطاع العام. إذ تختلف الديناميكيات من وزارة إلى أخرى، وتعتمد على عدد من المتغيّرات، وإن الأدلة التجريبية عن كيفية عمل الرعاية السياسية في العراق متناثرة؛ نظراً لثقافة الإفلات من العقاب الواسعة. ومع ذلك، فإن العديد من هذه الممارسات تعدّ أمراً جلياً لانتشارها على نطاق واسع؛ ولهذا السبب، من الممكن تحديد بعض الطرائق التي يستخدم بها الرعاة والمستفيدون رواتب العامة.

14- كلمة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، 6 تشرين الثاني عام 2018
https://www.youtube.com/watch?v=-deMjxM9cFQ

15- AFP, Iraq parliament approves 2019 budget, one of largest ever, 24 January 2019, https://www.france24.com/en/20190124-iraq-parliament-approves-2019-budget-one-largest-ever

بدايةً، من المهم معالجة بعض المفاهيم النظرية ذات الصلة بنحو خاص بالمحسوبية في العراق. ويمكن عدّ المحسوبية كعلاقة معاملات بين المستفيدين والعملاء، لكن غالباً ما يميز بين المحسوبية الحزبية والمحسوبية السياسية، وفي حالة الأخير، فإن الزعماء السياسيين الفرديين وليس الأحزاب التي يمثلونها هم الذين يعملون بمنزلة الراعي «الجماعي»[16]. ويمكن أن تحدث ممارسات المحسوبية دون علم المنظمة الحزبية للفرد أو موافقتها. وفضلاً عن ذلك، هناك أنواع مختلفة من المحسوبية التي تشمل العميل والوساطة. وفي كثير من الأحيان –في حالة العراق– من الصعب فصل هذه الأشكال المختلفة. على سبيل المثال: قد ينطوي الحصول على عمل أو لا على دفع رشوة. أما ما يخصُّ الأفراد الذين يبحثون عن عمل والذين لديهم صلات سياسية ضعيفة، فتزداد احتمالية دفع الرشوة. لكن حتى الرشاوى السياسية الفردية قد تختلف من حالة لأخرى. وفي بعض الحالات، تُدفع مدفوعات غير قانونية لكبار المسؤولين في وزارة مثل المدير العام. وفي حالات أخرى، يمكن إقامة علاقة معاملات مع حزب سياسي يتمتع بالسلطة والتأثير لتوظيف أشخاص داخل الوزارة؛ وفي كلتا الحالتين، من الممكن أن تكون المعاملة مالية بحتة بطبيعتها، أو تمتد إلى عمق أبعد في مجال التعاون السياسي.

إن الوزارات الثلاث التي تشكل محور هذه الدراسة هي توضيح لهذه النقطة فلا يمكن تحديد حزب موحد له قبضة قوية على ممارسات التوظيف داخل وزارات النفط والدفاع والتعليم العالي؛ فيشير ذلك إلى أن السلطة منتشرة في جهات فاعلة سياسية وغير سياسية. وفضلاً عن ذلك، فإن تغير المناصب الوزارية لعدة مرات يجعل من الصعب لأي حزب سياسي ترسيخ نفسه لدرجة تجعلنا نعدّ تلك الوزارات إقطاعية؛ وهو واضح بنحوٍ خاص داخل وزارة التعليم العالي، التي تقودها الأحزاب السنية والشيعية منذ عام 2006. وإلى حدّ مماثل، أديرت وزارة النفط من قبل أفراد ذوي قاعدة سياسية ضعيفة إلى حد كبير، باستثناء رئيس مجلس الوزراء الحالي عادل عبد مهدي، الذي شغل هذا المنصب لمدة وجيزة بين عامي 2014، و2016. أما ما يخصّ وزير الدفاع، فعلى الرغم من أن هذا المنصب كان مخصصاً ثابتاً للأحزاب السنية، لم يتمكن أي حزب من الهيمنة على الوزارة.

16- Kopecky, Petr, Political Parties and Patronage in Contemporary Democracies: An Introduction, April 2006. https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/47af1ecf-546f-47f1-beb8-6e9b1b490e61.pdf

الاستنتاج والتوصيات

تتطلّب السيطرة على إنفاق المرتبات مزيجاً من الإرادة السياسية والمعرفة الفنية، فإذا كانت هناك إرادة سياسية كافية ولكن لا توجد طرق بديلة للحكومة لاستيعاب البطالة المتزايدة؛ فسيكون من الصعب مقاومة إغراء التوظيف المتزايد في القطاع العام. وعلى العكس من ذلك، هناك العديد من الأساليب العملية التي يمكن للحكومة تبنيها للحد من الهدر والإنفاق المفرط على الرواتب العامة، بيد أنه في ظل الجو الحالي المليء بالقلق بسبب الخدمات السيئة ونقص فرص العمل، فإن الأمر يتطلب شجاعة سياسية لمقاومة المطالب الشعبية بتوفير مزيد من الوظائف في القطاع العام.

وتحتاج الحكومة إلى إعطاء الأولوية للجهات التي يمكن فيها معالجة الإنفاق المفرط فيها بسهولة، وهي مؤسسات الدولة التي تعاني من ضعف الرقابة، ولا يتم دمجها في الموازنة الاتحادية؛ أي: الشركات المملوكة للدولة. وسيحتاج أي جهد لمكافحة الفساد إلى التركيز على الحد من فرص الممارسات الفاسدة كأولوية على المدى القصير إلى المتوسط. وعلى الرغم من أن مساءلة الفاسدين وملاحقتهم هو أمر حيوي أيضاً، إلا أنه يبقى سعي على المدى البعيد، فإصلاح القضاء العراقي سوف يستغرق وقتاً طويلاً.

إن الشرط المسبق للحدّ من فرص الممارسات الفاسدة هو تعزيز الشفافية والإشراف، وهذا هو السبب في ضرورة إعطاء الأولوية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة. وتماشياً مع ميثاق حوكمة الشركات المملوكة للدولة الذي وافق عليه مجلس الوزراء في عام 2017، فستشمل بعض التدابير المهمة نشر تقارير عن الأداء المالي، وإجراء عمليات تدقيق سنوية مستقلة لجهة خارجية، وتعزيز المساءلة المالية بإعلان المساعدة المالية من الدولة. ويجب الإبلاغ عن تفصيل محدث لأرقام التوظيف داخل كل حالة من قطاعات الشركات المملوكة للدولة كجزء من نظام معلومات شامل يعمل على مراقبة التمويل وتسجيله من خارج الموازنة من البنوك المملوكة للدولة؛ إذ سيكون إصلاح الإدارة المالية العامة بالغ الأهمية للسنوات المقبلة من أجل تعزيز الرقابة على الإنفاق.

وثمة نهج آخر هو إيجاد حلّ للعمالة الزائدة عبر خفض عدد كيانات الدولة غير المنتجة من أجل خلق فرص العمل في القطاعات الإنتاجية. وعلى وفق الوثائق الحكومية، فهناك حوالي (181) ألف موظف فوق سن (50) عاماً ولديهم (15) عاماً على الأقل من الخدمة التي يمكن تقديمها للتقاعد المبكر؛ مما يقلّل من القوى العاملة في هذه الشركات بأكثر من الربع. ويجب أيضاً

إنشاء مراكز التدريب المهني في جميع أنحاء البلاد لإعادة تحديد من بقوا على جدول الرواتب.

وفي الحالات القصوى –حيث لا توجد هناك إمكانية للإصلاح– يجب تصفية الشركات المملوكة للدولة، فهنالك ما لا يقل عن (20) شركة تلائم هذه المعايير بما في ذلك (5) كيانات مملوكة لوزارة الدفاع.

إن إعطاء الأولوية لإصلاح الشركات المملوكة للدولة لديها له ميزة إضافية أكبر من السيطرة على الإنفاق المفرط، وتشتهر الشركات بالاحتكار، وإبعاد الشركات الخاصة عن سوق العمل. فمن طريق معالجة قضايا زيادة عدد الموظفين يمكن تحويل العديد من هذه الكيانات إلى فرص استثماري ة خاصة؛ وبالتالي تحفيز نمو وظائف القطاع الخاص، وتحقيق المطالب بتوفير الوظائف العامة.

يحتاج التشريع الذي ينظم الرواتب والأجور إلى مراجعة؛ لضمان مراقبة التعويضات بنحوٍ صارم، وإن أجور القطاع الخاص قادرة على المنافسة بنحوٍ مناسب. ويحتاج التوظيف في القطاع العام إلى المركزية للتخلص من الفساد، وضمان إعادة توزيع الوظائف على أساس الاحتياجات الاستراتيجية والجدارة. وفي هذا الصدد، تنص المادة (107) من الدستور على تشكيل مجلس الخدمة العامة الاتحادي العامة الذي يتولّى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية بما فيها التعيين والترقية[17].

وعلى الرغم من الإجراءات السابقة، فإن إصلاح الرواتب هي من بين المشكلات الكبرى الواجب حلها؛ لأنه يقوّض المصالح الخاصة من العديد من الفاعلين السياسيين والمواطنين الاعتياديين. لقد كانت الكتل السياسية الرئيسة التي كانت قائمة قبل انتخابات عام 2018 مجزأة إلى حد كبير، ومن الممكن أن يثير هذا الأحاديث بشأن ما إذا كان ذلك قد أضعف أو عزز نظام شبكات المحسوبية بالنظر إلى ظهور أحزاب سياسية أصغر وأكثر تماسكاً. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الحكومة في تحديد الأولويات والتركيز على ما يمكن تحقيقه بنحو، واقعي والتأكد من قدرتها على إيصال نواياها بفعالية إلى الجمهور العام وتوضيح كيف سيؤدي هذا النهج في نهاية المطاف إلى تحسين فرص العمل وزيادة الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

17– تنص المادة 107: «يؤسس مجلس يسمى مجلس الخدمة العامة الاتحادي يتولى تنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية بما فيها التعيين والترقية، وينظم تكوينه واختصاصاته بقانون».

مقالات مترجمة

تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي بسبب تجاهل إدارة ترامب للأسر المتوسطة

كريستيان ويلر *

2019-10-1

يعكس تباطؤ النمو في الولايات المتحدة فشل إدارة ترامب في مساعدة أسر الطبقة المتوسطة المتعثرة، إذ ازداد الدخل بنحوٍ متواضع للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وبينما ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والسكن؛ غرقت تلك الأسر في دون باهظة الثمن في ظل انعدام وجود أي وسائل بديلة للإنفاق، وما عاد باستطاعة الشركات بيع سلعها للأسر المكافحة، بل عوضاً عن ذلك تقدم استثماراتها في المصانع الجديدة، ومباني المكاتب، والشاحنات، وأجهزة الكمبيوتر، وغيرها من المعدات لإبقاء مساهميها سعداء بكسب الأرباح.

وهذا لا يعني أن الحروب التجارية التي قام بها الرئيس ترامب لم تساهم في الضيق الاقتصادي، ولاسيما الضيق الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2019، ولكن تلك الحروب أدت دوراً أصغر مقارنة مع انعدام المساواة الهائل والمستمر في كبح زيادة الرواتب خلال السنوات القليلة الماضية، إذ كان النمو الاقتصادي أقوى بكثير حينما كان التفاوت في الدخل أقل. والأهم من ذلك، أوقفت الشركات الاستثمارات؛ لأن الأسر في الولايات المتحدة –التي تشكل أكبر سوق لها– واجهت صعوبة في انخفاض معدل الوظائف، وبطء الزيادة في الأجور، وعدم كفاية المكافآت، وارتفاع في الديون. لقد بلغ متوسط نمو إنفاق المستهلك من حزيران 2009 –حينما انتهى الركود السابق– إلى حزيران عام 2019 (4.2 %) فقط، وأقل من (2.9 %) خلال المدة المماثلة في دورة الأعمال السابقة و(3.8 %) في التسعينيات. وحاولت الشركات تعويض النقص في الطلب القوي في الداخل مع الصادرات في الخارج، إلا أن الحروب التجارية التي قام بها الرئيس ترامب زادت من صعوبة عمل تلك الشركات. وبسبب وجود عدد أقل من المشترين في الداخل والخارج، تقوم

* أستاذ السياسة العامة بجامعة ماساتشوستس بوسطن وزميل أقدم في مركز التقدم الأمريكي. انضم إلى الأوساط الأكاديمية في عام 2007 بعد أن عمل بدوام كامل في العاصمة واشنطن. ركزت أبحاثه على قضايا التقاعد، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية الخاصة والعامة ومدخرات التقاعد لـ 104 حساب على مدار العقدين الماضيين. كتب ونشر أبحاثاً عن قضايا التقاعد، بما في ذلك كتابه الأخير (Retirement on the Rocks).

الشركات الآن بسحب استثماراتها من مستويات النمو المتراجعة بالفعل. وليست الحروب التجارية المصدر الرئيس لضعف الاقتصاد في أمريكا، بل الدخل الضخم وانعدام المساواة هو ما جعل الأمر أكثر سوءاً.

تسلط البيانات الحديثة الصادرة عن المجلس الاحتياطي الفيدرالي للشؤون المالية للأسر الضوء على العبء المالي للعديد من تلك الأسر. إن القروض الاستهلاكية المستحقة بنحو غير متناسب على الأسر في النصف السفلي من توزيع الثروة قد تزايدت مع زيادة الدخل بعد الضرائب: إذ ارتفع دين بطاقة الائتمان من (6.4 %) من الدخل بعد خصم الضرائب في نهاية شهر آذار 2019 إلى (6.5 %) في نهاية شهر حزيران 2019. بقيت القروض الاستهلاكية الأخرى –ولاسيما قروض الطلبة وقروض السيارات– ثابتة عند (18.3 %) من الدخل المتاح في تلك المدة. والأهم من ذلك هو أن الائتمان الاستهلاكي نما بنحو طفيف مقارنة بالدخل بعد الضرائب، وحتى مع زيادة الدخل بسبب زيادة عدد الوظائف وارتفاع الأجور. ولا تستطيع أكثر أسر الطبقة المتوسطة دفع فواتيرها دون اقتراض مبالغ كبيرة، وتسببت القروض المكلفة بنحوٍ جزئي من زيادة القروض الاستهلاكية في السنوات القليلة الماضية.

وفضلاً عن ذلك، يتم استبعاد العديد من أسر الطبقة المتوسطة من سوق شراء وبيع البيوت؛ مما أدى إلى تراجع الإنفاق على البناء الجديد لمدة خمسة أرباع متتالية.

تضيف العائلات نسبة ضئيلة إلى صافي المساكن الجديدة، ويتم حساب هذا على أنه الفرق بين الاستثمارات العقارية الجديدة –شراء المنازل الجديدة والتوسعات– مطروحاً منها الرهون العقارية الجديدة. ويقيس هذا نسبة العائلات التي تضيف فعلياً إلى المخزون العقاري بعد حساب الاقتراض الجديد. في الربع الثاني من عام 2019، مثّل هذا (2 %) فقط من الدخل بعد خصم الضرائب، وهي أصغر زيادة في صافي الإضافة الجديدة لأسهم الإسكان منذ الربع الأول من عام 2017 (انظر الشكل في أدناه)؛ ونتيجة لذلك، انخفضت القروض العقارية إلى (63.5 %) من الدخل ما بعد الضريبة، وهو أدنى مستوى منذ أيلول عام 2000. ويأتي هذا الانخفاض في القروض العقارية إلى عدم قدرة العديد من الأسر شراء منزل، على الرغم من معدلات الرهن العقاري المنخفضة نسبياً. وببساطة، لا تمتلك الأسر الدخل الكافي لشراء منزل جديد.

((صافي الاستثمارات العقارية للأسر بعد استقطاع ضرائب الدخل، 1952 إلى 2019))

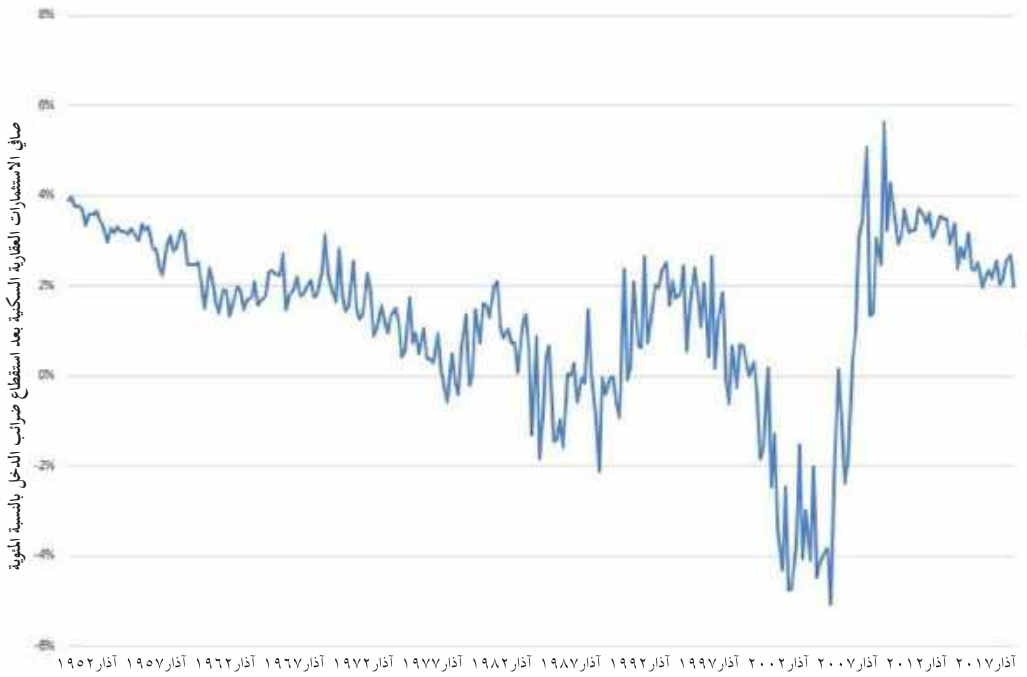

تنفق الأسر أقل على المنازل؛ لأن الأسعار بعيدة عن متناول الكثيرين. الحسابات في الشكل مستندة إلى بيان الاحتياطي الفيدرالي (Z.1)، الحسابات المالية للولايات المتحدة

وكما كان متوقعاً فقد استجابت الشركات إلى تراجع الطلب على سلعها وخدماتها عبر إنفاق أموالها على أشياء أخرى عدا التوظيف والاستثمارات. في الربع الثاني من عام 2019، وأنفقت الشركات غير المالية حوالي نصف أرباحها بعد استقطاع الضرائب على أرباح الأسهم للمساهمين، عززوا بذلك حيازتهم النقدية مرة أخرى بمقدار 4.5 تريليون دولار أو (10.1 %) من جميع أصولهم في نهاية حزيران 2019، إي زيادة بنسبة (9.8 %) عن آذار 2019 (انظر الشكل في أدناه). تعكس هذه الزيادة في الاحتياطيات النقدية لانخفاض الأصول السائلة بعد التخفيضات الضريبية؛ لأن الشركات حينها أنفقت الكثير من الأموال على دفع أرباح الأسهم وإعادة شراء أسهمها.

((نسبة الأصول السائلة للشركات غير المالية إلى إجمالي الأصول، 1952 إلى 2019))

زادت الشركات غير المالية من الموجودات النقدية وسط فرص استثمارية أقل. الحسابات مستندة إلى بيان الاحتياطي الفدرالي (Z.1)، الحسابات المالية للولايات المتحدة

كان من المفترض أن تؤدي التخفيضات الضريبية التي قام بها ترامب في عام 2017 إلى إصلاح كل هذا من طريق منح الشركات حوافز جديدة للاستثمار، وبالتالي زيادة أجور العمال بمبلغ 4000 دولار سنوياً، لكن التخفيضات الضريبية أدت إلى ضخ أموال ضخمة على أغنى العائلات والشركات تحت حجة مضللة مفادها أن توفير المزيد من الأموال سيؤدي إلى دفع الشركات إلى الاستثمار بنحوٍ أكبر أكثر. وكان توفير المزيد من الأموال للشركات التي تربعت بالفعل على ما يقرب من 4.5 تريليون دولار في نهاية عام 2017 في الأصول السائلة مثل النفخ في بالون مثقوب، إذ لم يزدهر الاستثمار، ولم يتسارع النمو الاقتصادي ولم يحصل العمال على الزيادات الموعودة في رواتبهم. وعوضاً عن ذلك، استخدمت الشركات معظم ثرواتها الضريبية لإبقاء المساهمين سعداء

بدفع أرباح الأسهم للمساهمين وشراء أسهمهم الخاصة. على سبيل المثال، أنفقت الشركات غير المالية (80.4 %) في المتوسط من أرباحها بعد استقطاع الضرائب، التي عززتها التخفيضات الضريبية، على عمليات شراء أرباح الأسهم وإعادة شراء الأسهم من نهاية عام 2017 إلى حزيران 2019. وقد عادت هذه التدابير بالفائدة على الذين يملكون غالبية الأسهم؛ ولذلك، فإن التخفيضات الضريبية أدت إلى المزيد من عدم المساواة في الدخل والثروة بدلاً من تحسينه.

كان من الممكن استخدام الأموال التي أهدرتها التخفيضات الضريبية لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. كما كان من الممكن أن تستثمر الحكومة في البنية التحتية المتهالكة في البلاد، مما يزيد من الوظائف ذات الأجر الجيد في التصنيع والبناء. وكان باستطاعة الحكومة الاستثمار في مجموعة واسعة من المبادرات التي تتراوح بين توفير فرص أكبر لرعاية الأطفال بأسعار معقولة إلى تقديم التعليم الجامعي بتكلفة أقل، ومنح تأمين صحي موسع وخيارات رعاية طويلة الأجل أفضل للأمريكيين المسنين، وغيرها من العديد من المبادرات. فجميع هذه الجهود كانت ستزيد من الدخل وتقلل من مصاريف عائلات الطبقة المتوسطة. كنتيجة لتمويل بعض من تلك المبادرات المقترحة، وكان يمكن للأسر أن تقترض أقل، وتنفق بنحو أكبر. وكان من شأن ذلك جعل الشركات أقل قلقاً بشأن تأثير السياسات التجارية السيئة عليها. إن التباطؤ الاقتصادي الحالي ناتج عن فشل إدارة ترامب في تقديم مساعدة حقيقية للأميركيين من الطبقة الوسطى في الوقت الذي كان في مقدورها تقديم المساعدة.

المصدر:

https://www.forbes.com/sites/christianweller/2019/09/25/economy-is-slowing-because-trump-administration-ignored-struggling-families/#7353fc669a2e

ارتباط العملة اللبنانية بالدولار لأكثر من عقدين يتعرض لضغوط شديدة

دانا خريش *

2019-10-20

يدفع الطحان ثمن واردات القمح بالدولار، وتشتري المخابز الدقيق منه بالليرة اللبنانية، غير أن البنوك ترفض استبدال الليرة اللبنانية بالعملة الصعبة التي يحتاجها الطحان لسداد ثمن تجديد الإمدادات، إذ رفض البنك استبدال الأرباح بالليرة اللبنانية بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتجديد الإمدادات؛ مما أدى إلى انخفاض مخزوناته من القمح بنسبة 30 %.

لجأ بوبس إلى الصرافين لإبقاء عمله مستمراً، إلا أن ذلك مكلف جداً؛ فهم يطلبون مزيداً من الليرات مقابل كل دولار من السعر الرسمي المتزايد.

وقال بوبس صاحب شركة مطاحن لبنان الحديثة: «إذا قمت بالبيع للمخابز بالدولار، فإني بذلك أحول المشكلة لهم»، وأضاف: «لا أعرف إذا كان بإمكاننا أن نستمر لهذا الأسبوع. ما المفترض أن أفعله؟».

بعد مرور أكثر من عقدين على ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي، الذي وفّر مرساة للاستقرار بعد خروج الاقتصاد اللبناني من الحرب الأهلية، ولربما الآن قد جاءت لحظة الحساب.

لقد أعلن البنك المركزي يوم الثلاثاء أنه سيستبدل الليرة اللبنانية بالدولار بسعر الصرف الرسمي عند 1507.5 ليرة مقابل الدولار لتغطية واردات القمح والبنزين والأدوية التي يتم بيعها بالتجزئة على وفق اللوائح الحكومية. وقد ينجح هذا الإجراء في تجنب الاضطرابات الاجتماعية إلى حد ما، بعد أسابيع من الاضرابات والاحتجاجات.

إن الاختلاف يسير، فمثلاً، قال السيد بوبس إنه دفع مؤخراً 1595 ليرة مقابل الدولار لشراء 50.000 دولار في أحد مكاتب الصرافة، وقال كبار المسؤولين –بمن فيهم رئيس الوزراء

* مراسلة بلومبيرغ في بيروت.

سعد الحريري- إن الربط بين العملة اللبنانية والدولار هو خط أحمر. إلا أنّ الخلل الآخذ في الاتساع هو ما أثار مخاوف اللبنانيين من أن التراجع الحاد أصبح الآن مسألة وقت فقط. إذ تراجعت احتياطيات البنك المركزي حوالي 4 مليارات دولار في العامين الماضيين لتصل إلى حوالي 37 مليار دولار في تموز 2019. ومع تراجع الثقة، بدأ الأشخاص الاعتياديون بتحويل مدخراتهم بالدولار إلى الخارج أو إخفاء النقود في منازلهم.

وقالت روز -وهي أرملة تعيش على مدخرات تقاعد زوجها الراحل التي رفضت ذكر اسمها للخصوصية-: «لا يمكنك سوى أن تتأثر بما يقوله الناس وقد فكرت في تحويل أموالي إلى الخارج»، وأضافت: «لكن إذا سحب الجميع أموالهم، ماذا سيحدث؟ ستكون هناك أزمة؟

مخاطر عالية

بالنسبة لهذا البلد الصغير الذي يعتمد على الاستيراد والذي يمتد بين خطوط الصدع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، نادراً ما كانت المخاطر أكبر منذ قيام الحرب الأهلية التي استمرت 15 عاماً والتي انتهت في عام 1990. وكشف تراجع الودائع المصرفية -الذي يعد المصدر الرئيس للتمويل بالنسبة للحكومة- نقاط الضعف الصارخة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل عجز الحساب الجاري في لبنان إلى 30 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية هذا العام، والموزمبيق فقط هي التي تعيش حال أسوأ.

وقد حث البنك المركزي مراراً وتكراراً على التزام الهدوء. وأخبر المحافظ رياض سلامة وكالة بلومبيرغ للأخبار الشهر الماضي أن الاحتياطيات «كافية» وأن لبنان لا تنوي التخلي عن ارتباط عملتها بالدولار الأمريكي.

لم تؤد هذه الكلمات إلى طمأنة المستثمرين الذين يشعرون بقلق متزايد من أن الانقسامات السياسية في لبنان لا يمكن التغلب عليها، وستفسد أي جهد يبذل لخفض الإنفاق، ورفع الضرائب ومحاربة الفساد، وهي الإجراءات التي يطلبها المانحون الدوليون لإلغاء التعهدات بتقديم 11 مليار دولار والتي تحتاجها لبنان بشدة لإحياء الركود الاقتصادي.

وقالت وكالة «موديز» يوم الثلاثاء إنها ستخضع لبنان للمراجعة لوجود انخفاض محتمل في معدلات تصنيفها للمخاطر السيادية، في الوقت الذي يتراجع فيه البنك المركزي في صرف العملات الأجنبية؛ مما يزعزع استقرار ارتباط العملة اللبنانية بالدولار الأمريكي.

إن المغتربين اللبنانيين شالذين يمثلون دعامة أساسية للاقتصاد- يرسلون مبالغ أقل إلى الوطن. وتقدر مجموعة جولدمان ساكس أن نمو الودائع تراجع في أيار للمرة الأولى منذ عقود.

وقال سامي نادر رئيس معهد ليفانت ومقره بيروت: «إن سياسة ربط العملات هذه قد لا تكون معرضة للخطر الآن ولكنها غير مستدامة؛ بسبب العجز المتزايد في ميزان المدفوعات وتزايد فجوة التمويل الخارجي».

ضغوط شديدة .. عائدات الدولار اللبناني في ارتفاع مرة أخرى

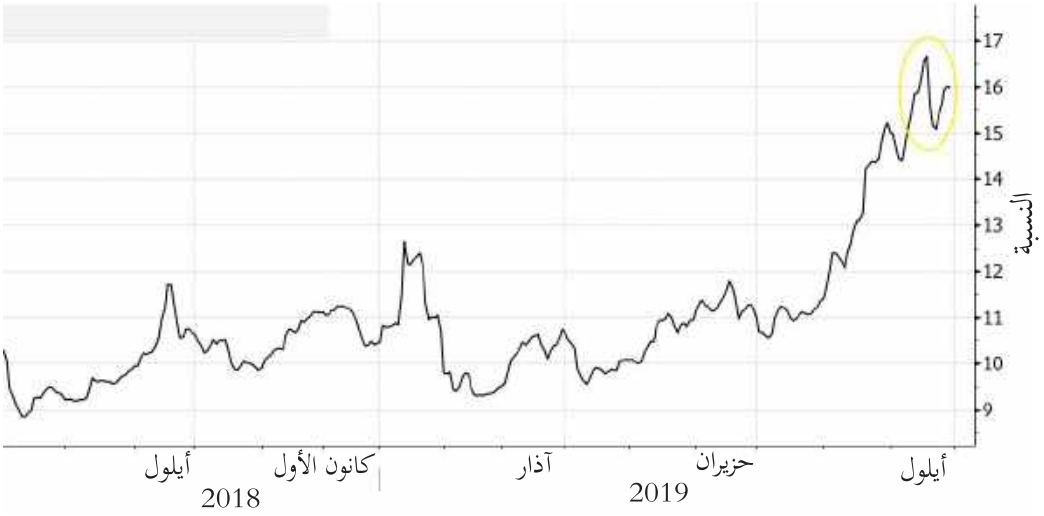

لم تفقد الحكومة الإحساس بالحاجة الملحة لتحسين الوضع الاقتصادي، ولكن مع وجود نظام سياسي مبني على توازن طائفي هش سيكون من الصعب الوصول إلى القرارات وتنفيذها. ويدعو نائب رئيس الوزراء غسان حاصباني إلى «تحرك فوري». وقال في مقابلة يوم الإثنين: «إن القيام بالأشياء القديمة نفسها دون اتخاذ إجراءات صارمة وتنفيذ الإصلاحات على الفور، ودون اتباع نهج تحويلي في ممارسة الأعمال التجارية، سوف يفرض ضغوطاً أكبر على ارتباط العملة اللبنانية والدولار الأمريكي».

يطالب الكثيرون السلطات باتخاذ إجراءات لتفادي حدوث أزمة اقتصادية؛ إذ أحرق المتظاهرون يوم الأحد الإطارات واغلقوا الطرق في وسط مدينة بيروت في الوقت الذي كانت فيه

ردود الفعل العامة قد تصاعدت بسبب تدهور مستويات المعيشة.

وأُغلقت محطات الوقود احتجاجاً على ذلك، وتحذر مصانع القمح من النقص من عدم الحصول على ما يكفي من الدولارات بالسعر الرسمي؛ لأن دفع السعر المتوازي يضغط على هوامشها.

وقال أحد مديري محطات الوقود في بيروت: «تخبرني البنوك أنها لا تستطيع أن تقدم سوى 5000 دولار يومياً، ولكن ماذا أفعل ببقية مدفوعاتي؟ أحتاج إلى الدولارات».

احتجز المدعي العام للنيابة المالية الأسبوع الماضي ستة صرافين، وأطلقوا سراحهم بكفالة في وقت لاحق؛ بسبب تجارتهم خارج نطاق البنك المركزي، وهي جريمة جنائية في لبنان.

وقال النائب ياسين جابر: «إن المواطنين قلقون وعلينا أن نطمئنهم، ولكننا لم نقم بذلك».

الدولار شريان الحياة

قال مروان بركات كبير الاقتصاديين في بنك عودة –أكبر بنك في لبنان من حيث الأصول– ما يزال لدى لبنان ما يكفي لإيقاف الانهيار. وقال: إن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي بلغت 38.7 مليار دولار في منتصف شهر أيلول، أي ما يعادل ثلاثة أرباع المعروض النقدي اللبناني، وتغطي السيولة الإجمالية للبنوك الأجنبية 40% من ودائع عملائها.

لم تتحقق بعد الوعود بالمساعدة من المملكة العربية السعودية وقطر –دول الخليج العربية المصدرة للطاقة التي ساعدت على سحب لبنان من حافة الهاوية في العقود الماضية– على الرغم من استمرار المحادثات.

يخطط لبنان للاستفادة من أسواق الديون الدولية في تشرين الأول للحصول على ملياري دولار لتمويل احتياجاته لبقية العام بعد أن سدد البنك المركزي أكثر من 3.2 مليار دولار من الديون المستحقة في عام 2019، ومن المقرر أن يدفع 1.5 مليار دولار أخرى هذا العام.

ولكن بموجب تعريف الاحتياطيات القابلة للاستخدام التي تستثني الأصول غير المتاحة بسهولة للأغراض المتعلقة بميزان المدفوعات، فإن لبنان لديه ما يكفي لتغطية حوالي 42% من الديون قصيرة الأجل، على وفق مؤسسة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 100% الذي يعد الحد الأدنى المقبول عموماً كاشتراطات كفاية.

احتياجات التمويل الخارجي للبنان هي من بين الأضعف

إجمالي احتياجات التمويل الخارجي / الاحتياطيات القابلة للاستخدام فضلاً عن إيصالات الحساب الجاري

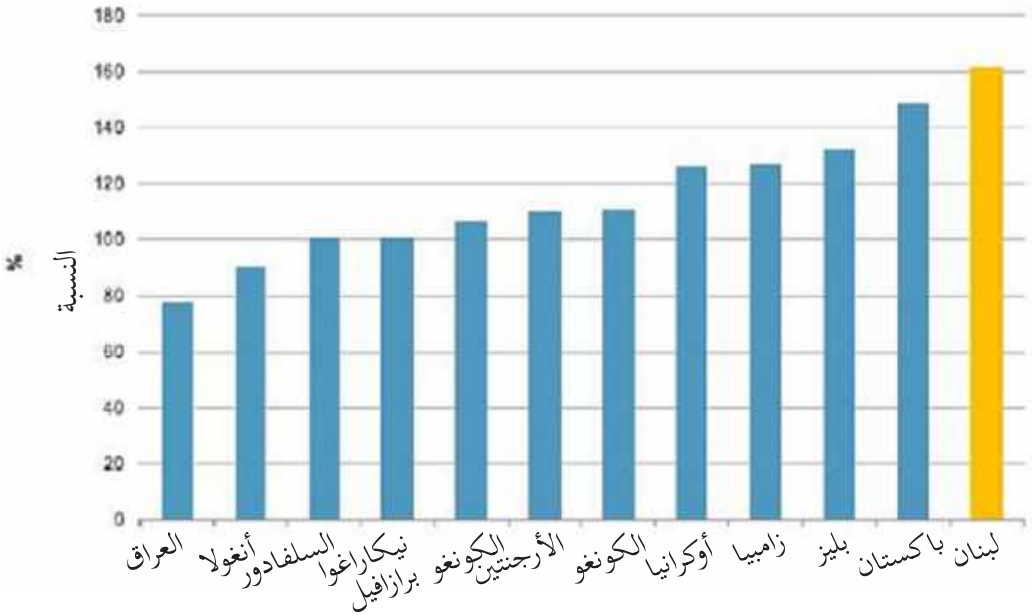

تحذر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني –التي تصنف لبنان في مستوى زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية– من أن احتياجات التمويل الخارجية الكبيرة للبلاد ستؤدي إلى تآكل احتياطيات البنك الإجمالية. وقد لجأ المحافظ رياض سلامة إلى عمليات معقدة بنحو متزايد لضمان إمكانية تمويل الحكومة دون استنفاد الاحتياطي.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها، فإن المخزون يكون في الأساس بالمستوى نفسه الذي بدأ فيه البنك المركزي العمليات التي يطلق عليها «الهندسة المالية»، على وفق ما ذكره محلل فيتش توبي إيليس.

«من المشكوك فيه أن يكون هناك مجال أكبر في جذب الدولارات من خلال هذه العمليات».

المصدر:

https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-10-01/lebanese-peg-that-s-held-up-for-over-two-decades-is-under-siege

41 ٪ من سكان العالم شباب غاضبون من عدم المساواة الاقتصادية

سيمون تيسدال*

2019-10-28

يشتعل فتيل الاحتجاجات في العديد من دول العالم، فمن تشيلي وهونغ كونغ إلى لبنان وبرشلونة تجري عملية البحث عن قواسم مشتركة وقضايا جماعية. هل ندخل عصراً جديداً من الثورة العالمية؟ أم إنه من الغباء محاولة ربط الغضب في الهند بارتفاع سعر البصل بالمظاهرات المؤيدة للديمقراطية في روسيا؟

تختلف احتجاجات كل بلد من حيث التفاصيل، لكن يبدو أن الاضطرابات الأخيرة تشترك في عامل رئيس واحد هو: الشباب. ففي معظم الحالات، يحتل الشباب مكان الصدارة في دعوات التغيير، فالانتفاضة التي غيرت بنحو غير متوقع النظام في السودان هذا العام كانت في الأساس شبابية بطبيعتها.

ومع استعداد الشباب في أي عصر لزعزعة النظام القائم، إلا أن الاختلالات الديموغرافية، والاجتماعية، والسياسية الشديدة تكثف الضغوط المفروضة اليوم، إذ يبدو الأمر كما لو أن الصدمات البيئية غير المسبوقة التي يعيشها العالم الطبيعي تقابلها ضغوط استثنائية مماثلة في المجتمع البشري.

تبلغ نسبة الشباب اليوم الذين تقل أعمارهم عن 42 عاماً حوالي 14% من سكان العالم البالغ عددهم 7.7 مليار نسمة، ففي أفريقيا، 14% من السكان دون سن 51 عاماً، وفي آسيا وأمريكا اللاتينية (حيث يعيش 56% من سكان العالم) تبلغ النسبة 52%، أما في البلدان المتقدمة، فتميل النسب إلى الاتجاه الآخر، ففي حين أن 61% من الأوروبيين تقل أعمارهم عن 51 عاماً، إلا أن 81% من السكان تتجاوز أعمارهم 56 عاماً، أي ضعف المتوسط العالمي.

* كاتب مختص بالشؤون الخارجية في صحيفة الغارديان.

لقد وصل معظم هؤلاء الشباب –أو سيصلون– إلى سن الرشد في عالم خائف من الانهيار المالي الذي حدث في عام 8002، إذ عاش هؤلاء في زمن الركود، ومستويات المعيشة المتدهورة، والبرامج التقشفية، ونتيجة لذلك؛ فإن العديد من الاحتجاجات الحالية تتمحور عن المظالم المشتركة من عدم المساواة الاقتصادية وغياب فرص العمل. ففي تونس –مهد الربيع العربي الفاشل عام 1102–، ومؤخراً في الجزائر، قاد الاحتجاجات في الشوارع شباب عاطلون عن العمل، وطلبة غاضبون من الزيادة في الأسعار، والضرائب، وعدم تنفيذ الوعود الإصلاحية. وواجهت تشيلي والعراق اضطرابات مماثلة الأسبوع الماضي.

تمثل هذه الظاهرة العالمية من تطلعات الشباب تحدياً سياسياً، ففي كل شهر في الهند –مثلاً– يبلغ مليون شخص سن الثامنة عشرة ويمكنهم التسجيل للتصويت بالانتخابات، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيدخل ما يقدر بنحو 72 مليون شاب سوق العمل في السنوات الخمس المقبلة، وستواجه أي حكومة، منتخبة أو غير منتخبة، لا تتمكن من توفير الوظائف، والأجور اللائقة، والإسكان مشكلة كبيرة. وتمتلك الأجيال الشابة شيئاً آخر يفتقر إليه كبار السن: إنهم متصلون مع بعضهم بعضاً، ويحصلون على التعليم، وهم أكثر صحة، ويبدو أنهم أقل ارتباطاً بالمفاهيم الاجتماعية والدين.

وبفضل وسائل التواصل الاجتماعي، ووجود اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة، وعولمة الإنترنت، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات، أصبح الشباب من مختلف الخلفيات أكثر انفتاحاً على خيارات الحياة البديلة، وأكثر انسجاماً مع الحقوق والمعايير ''العالمية'' مثل حرية التعبير، وغير مستعدين لإنكارهم.

تحدث الاضطرابات السياسية الناجمة عن هذا التطور الاجتماعي السريع في كل مكان، وخير مثال على ذلك ''ثورة ppAstahW'' في لبنان. ومع ذلك، فإن بعض الاحتجاجات، مثل الاحتجاجات في هونغ كونغ وكتالونيا، سياسية بنحو علني منذ البداية.

يواجه شباب هونغ كونغ مشكلات مألوفة من غياب فرص العمل وارتفاع الإيجارات، لكن من خلال مواجهة النظام الاستبدادي الصيني، فقد أخذوا موقع الصدارة في الكفاح ضد حكم ''الرجل القوي'' الاستبدادي في كل مكان، ولدى حملتهم صدى دولي، وهذا هو السبب الذي

يخشاه الرئيس الصيني (شي جين بينغ).

من الصعب مشاهدة المتظاهرين وهم يخاطرون بالتعرض للتعذيب والموت من خلال تحدي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وألا يربطوا بين ما يحدث في مصر وهونغ كونغ وكشمير، إذ يسعى الناس إلى التخلص من السلطة التي تفرضها الهند بقيادة (ناريندرا مودي). وحينما يسخر الشبان الفلسطينيون من جيش الدفاع الإسرائيلي بالأعلام والحجارة، أليسوا جزءاً من الكفاح العالمي نفسه من أجل تقرير المصير الديمقراطي، والحريات الأساسية، وحقوق الإنسان التي تبناها سكان موسكو الشبان الذين يعارضون حكم فلاديمير بوتين؟

في بحر الاحتجاج هذا، هناك عامل شائع يتمثل في زيادة استعداد الأنظمة غير الديمقراطية والنخب الحاكمة وطبقة الأثرياء لاستخدام القوة لسحق التهديدات التي يتعرضون لها، في حين يدينون عنف المتظاهرين. وغالباً ما يكون القمع مبرراً باسم محاربة الإرهاب، كما هو الأمر في هونغ كونغ، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، وميانمار ونيكاراغوا.

وتتمثل السلبية الأخرى في الاستعداد المتزايد للحكومات المنتخبة ديمقراطياً، ولاسيما في الولايات المتحدة وأوروبا، للكذب، والتلاعب، والتضليل. وإن انعدام الثقة تجاه السياسيين، وما ينتج عن ذلك من غياب الثقة تجاه الحكومات يمثل أرضية مشتركة للمظاهرات في فرنسا، والمسيرات التشيكية لمكافحة الفساد.

وربما ستدمج هذه الاحتجاجات يوماً ما في ثورة عالمية مشتركة ضد الظلم، وعدم المساواة، والخراب البيئي، والقوى القمعية. وإن الصمت الخانق الذي يخيم على كوريا الشمالية، ومنطقة (شين جيانغ) والتبت في الصين، والأماكن المظلمة والمخفية داخل سوريا، وإريتريا، وإيران، وأذربيجان يمكن أن يُخيم علينا جميعاً، وما يساعد في حمايتنا هو معارضة الشباب الصاخبة المؤكدة للحياة.

المصدر:

-gnuoy/62/tco/9102/dlrow/moc.naidraugeht.www//:sptth
tsetorp-redro-dehsilbatse-pu-ekahs-desopsiderp-elpoep

السياسة التركية في غرب آسيا
النتائج والأهداف

مسعود رضائي *

2019-11-26

لا شكَّ أن تركيا –كونها الوريث الوحيد للإمبراطورية العثمانية المنهارة وعبر تفاعلاتها وتحركاتها السياسية– كان لها حضور قوي، وأدت دوراً لافتاً للنظر خلال السنوات الأخيرة في منطقة غرب آسيا (المناطق التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية)، ويمكن الإشارة إلى دورها المركزي في الحرب الداخلية السورية، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب حروب محلية مدمرة في البلاد، بالدعم الذي قدمته للفصائل المسلحة ولاسيما تلك التي لديها نزعات متطرفة. لقد كان هذا الدور مهم لدرجة أنه يمكن القول إن كانت حكومة أنقرة الحالية بقيادة حزب العدالة والتنمية وبرئاسة أردوغان لم تكن في السلطة في أثناء الأزمة السورية وبعدها، فمن المرجح أن الحرب الأهلية السورية ستكون أخذت منعطفاً آخر ولم تكن هناك خسائر بهذا الحجم، إذ إن الأمم المتحدة قدّرت هذه الخسائر بأكثر من 400 مليار دولار، وهناك حاجة إلى نصف قرن من الوقت لإحياء هذا البلد من جديد؛ بسبب الأضرار التي لحقت به. من المؤكد أن الحرب المفروضة على الحكومة السورية لها جذور من داخل منطقة غرب آسيا ومن خارج المنطقة أيضاً، فضلاً عن تركيا، فقد شاركت قوى إقليمية أخرى مثل السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن في حدوث الأزمة واستمرارها، ولكن تركيا –بسبب حدودها الكبيرة مع سوريا وبالطبع، مع وجود الخطاب القائم على الميول العثمانية الجديدة– عملت بمنزلة المحفز الرئيس لجر سوريا إلى دوامة الأزمة؛ لأن الدول الأخرى في المنطقة –كما تدعي– تبنت سياسة دفاعية تجاه (التحركات الإيرانية في المنطقة)، وردّت على التدخل الإيراني المزعوم في المنطقة من خلال سلسلة من التدابير، بينما كانت تركيا تسعى من وراء هذه الأزمة إلى تحقيق أهدافها الطموحة ونشر نظامها الجديد في المنطقة وفي العالم الإسلامي.

* خبير في الجغرافيا السياسية لغرب آسيا، مركز دراسات الخليج الفارسي.

استراتيجية أردوغان لاكتساب قيادة العالم الإسلامي

إن أول تنقل خطير لرجب طيب أردوغان فيما يتعلق بسياسته الخارجية تجاه المنطقة تم خلال أعمال المنتدى الاقتصادي الإقليمي بدافوس في تشرين الثاني من العام 2008، إذ حضر العديد من قادة العالم البارزين واغتنم الرئيس التركي الفرصة للكشف عن هذه السياسة الجديدة. وبادر الرئيس الإسرائيلي السابق، شمعون بيريز في هذا المنتدى بخطابه إلى تبرير سياسة قمع الفلسطينيين من قبل الجيش الإسرائيلي ودافع عنها، ثم بعد ذلك جاء دور أردوغان ليلقي كلمته وقد رد بتصريحات قاسية وقال لبيريز إنك تقدم ادعاءات كاذبة، إنكم تستمتعون بقتل الأطفال والبشر وأيديكم ملطخة بدماء الأطفال في غزة. ولقد لقيت هذه التصريحات رد فعل واسع النطاق في العالم الإسلامي، وأعجب بعض الإيرانيين بشخصية أردوغان وأشادوا بمواقفه دون تحليل استراتيجي ونظر متعمق في أهدافه ونواياه.

وفي الواقع، لم تكن خطوة أردوغان المثيرة للجدل خلال قمة دافوس الدولية أكثر من مجرد إعلان للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا التي تهدف لتولي زمام القيادة في العالم الإسلامي، وذلك عبر الاستناد إلى الميول والتوجهات الإخوانية لحكومة حزب العدالة والتنمية، وبطبيعة الحال مع نكهة الاستفادة من تطلعات المجتمع المحافظ والمتشدد دينياً في تركيا الذين يريدون العودة الى الحقبة العثمانية المجيدة. وبالنظر إلى توجه تركيا على أردوغان بعد الطفرة الاقتصادية والازدهار الذي شهدته البلاد، فإن اتخاذ هذه السياسية أصبح أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، وفي هذه الأثناء، أصبح لعطش أردوغان على النفوذ في العالم الإسلامي، وتقديم نفسه على أنه الزعيم الأوحد للعالم الإسلامي، أبعاد جديدة وأخذت تزداد يوماً بعد يوم.

فشل تركيا في تأسيس فرع لحزب العدالة والتنمية في مصر

منذ بداية التطورات التي عُرفت باسم «الربيع العربي» والاضطرابات التي حدثت في العالم العربي، انتهز أردوغان الفرصة لمواصلة سياسته الخارجية، ومن هذا المنطلق، تحركت تركيا للتأثير عبر استخدام نفوذها. وقد استخدمت هذه السياسة بالتزامن في بعض البلدان المستهدفة، التي كانت مصر وسوريا. وأظهرت هذه السياسة أولى علائم تقدمها بعد أن أخذت حكومة إخوانية مقاليد الحكم في مصر برئاسة محمد مرسي، ولكن الأمر لم يدم طويلاً، إذ إن الجنرال عبد الفتاح السيسي انقلب ضد مرسي والإخوان المسلمين؛ وبذلك انتهى ودُّ العلاقات بين أنقرة والقاهرة.

لقد كانت رغبة أردوغان لوصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم إلى حد أنه في أعقاب الإطاحة بمرسي، أعلن خالد ضياء الدين –ممثل المدعي العام المصري بشأن التحقيق في قضية التهم الخاصّة بتجسس الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي و35 من قادة الإخوان المسلمين– أن التسجيلات الصوتية تكشف عن العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين المصرية وتركيا، وأظهر الاستفسار الذي أخذ من شركة فودافون من رقم هاتف مرسي أنه أجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان منذ يوم 20 وحتى 27 كانون الأول لعام 2011. وأظهر تسجيل صوتي آخر أن المتهمين الأول والسادس مرتبطان بدول أجنبية، وقد منحا رجب طيب أردوغان عبر اتصالاتهما لقب «الكبير».

وواصل ممثل المدعي العام مشيراً إلى وجود تنسيق بين المتهمين وثلاث وكالات استخبارات وقال: «هذا الأمر يظهر بوضوح على أن هناك بالفعل اتفاقات بين جماعة الإخوان المسلمين ووكالات الاستخبارات الأجنبية وقد تمت مسبقاً، وأظهرت المحادثات المسجلة أن مرسي كان خائفاً من تواصل وكالات المخابرات مع المجموعات الأخرى في مصر، لكن المتهم الآخر أحمد عبد العاطي مدير مكتب مرسي، أكد للأخير أن وكالات الاستخبارات هذه تتعاون فقط مع جماعة الإخوان المسلمين، وهي لا تدعم الجماعات الإسلامية الأخرى»[1].

وتسبب هذا الانقلاب –الذي نجح بدعم من قبل السعودية لعبد الفتاح السيسي– في اضطرابات بالعلاقات التركية السعودية، إذ إن هذا الأمر أصبح أكثر وضوحاً في عملية الأزمة السورية والانقلاب الفاشل الذي تلا ذلك في تركيا. وهاجم عبد الفتاح السيسي جماعة الإخوان المسلمين المتجذرة في المجتمع المصري بطريقة منظمة تنظيماً جيداً وذلك بعد توطيد السلطة عبر رئاسة الجمهورية المصرية، حتى أنه أعلن في الأشهر الأولى التي أمضاها في السلطة في أيار 2014، أن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد موجودة[2].

واشتدت التوترات على الفور بين البلدين بعد مدة وجيزة من هذا الحدث؛ مما يعني فشلاً كبيراً في الاستثمار السياسي لأردوغان في المنطقة، وحتى الآن، ما تزال العلاقات باردة ويخيم عليها جو من التوتر على صميم سياساتهما في بعض الأحيان، إذ يمتد نطاق هذه التوترات إلى مجال

1.https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2014/11/18/النيابة-المصرية-تكشف-تسجيلات-تخابر-مرسي-مع-تركيا.html#

2.https://www.reuters.com/article/us-egypt-sisi/egypts-sisi-says-muslim-brotherhood-is-finished-idUSBREA4402QD20140506

الاتفاق الثنائي بين البلدين ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

«وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد قال إن اتفاق هذا البلد مع قبرص على رسم الحدود البحرية في البحر المتوسط أمر قانوني، وإن مصر ستتصدى لأي محاولة تهدف لانتهاك سيادتها على المنطقة الاقتصادية لشرق البحر الأبيض المتوسط. وأضاف أبو زيد أن اتفاقية رسم الحدود البحرية بين مصر وقبرص مسجلة على أنها اتفاقية دولية في الأمم المتحدة. وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد صرح في وقت سابق أن بلاده لن تعترف بالاتفاقية الموقعة بين مصر وقبرص في عام 2013 بشأن رسم الحدود البحرية بين البلدين لاستخدام الموارد الطبيعية في المنطقة»[3].

سوريا أكثر دول المنطقة تحدياً لسياسات أردوغان التوسعية

أعلن رجب طيب أردوغان في بيان صريح في أوائل كانون الثاني 2012 مخاطباً الأتراك والسوريين بطموح عن نهاية وشيكة للحرب في سوريا وأضاف أنه سيصلي قريباً مع رفاقه في الجامع الأموي في دمشق.

«قريباً ستخجل أحزاب المعارضة في تركيا من سلوكها، لأنها دعمت الحكومة السورية؛ لأنني وأعضاء الحزب سوف نسافر إلى دمشق للقاء إخواننا، وسنقرأ سورة الفاتحة على قبر صلاح الدين الأيوبي، ثم سندخل ساحة الجامع الأموي الكبير في دمشق ونزور قبر صحابة النبي، بلال الحبشي، وكذلك ابن عربي، وسنقوم بزيارة كلية السليمانية ومحطة الحجاز، ثم نشكر الله إلى جانب الإخوة السوريين»[4].

وبعد مرور عام على تصريحات أردوغان، ومع انهيار حكومة الإخوان المسلمين من خلال الانقلاب وفقدان مصر، أصبح من الواضح لزعماء أنقرة أن سوريا يجب أن تكون من الآن فصاعداً النقطة المحورية في أنشطتهم الإقليمية. وعلى وفق كل الأدلة المتوفرة، فإن جماعات المعارضة المسلحة الموجودة في النزاع السوري جميعها كانت لديها ميول متطرفة سلفية، وفي هذه الأثناء، أدت تركيا دوراً مهماً لا يمكن إنكاره في نموها وتطورها. وكان التقدم الذي حققه أردوغان في استغلال هذه

3.https://m.jpost.com/Middle-East/Egypt-warns-Turkey-over-eastern-Mediterranean-economic-interests-540946

4. نقلت وكالة أنباء عصر إيران عن وكالة أنباء الأناضول، بتاريخ 16 سبتمبر 2012.

التيارات، سرعان ما كان له آثار سلبية داخل حدود تركيا، إذ شهدنا عمليات إرهابية من قبل تنظيم داعش داخل الأراضي التركية عدة مرات، حتى أن صحيفة بوليتيكو الأمريكية وصفت سياسة أردوغان بأنها رقصة تركيا الخطيرة مع التطرف[5].

«إن استخدام المنظمات الإرهابية لتحقيق أهداف محددة عادة ما يكون له تأثير معاكس على المستخدم. بعد مدة من النتائج الاستراتيجية والتنمية السياسية والاقتصادية، واجهت تركيا هجمات داعش في أراضيها، وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن جميع التفجيرات في منطقة سلطان أحمد وشارع الاستقلال ومطار أتاتورك»[6].

أغلب التنسيقات التي تمت خلال الأزمة السورية –مثل تنظيم الجماعات المسلحة وتسليحها وتجهيزها، حصلت داخل الأراضي التركية– وكان العديد من المتطرفين يدخلون سوريا لدعم المجموعات المعارضة للنظام في دمشق عبر تركيا.

مخطط المعلومات البياني (Infographics) للمجلس الأطلسي تحت عنوان «شبكات داعش في تركيا» حيث يظهر تردد وعبور الإرهابيين الدوليين من تركيا إلى سوريا، بتاريخ تشرين الأول 2016

شرح مخطط المعلومات البياني:

المناطق ذات اللون الأزرق الداكن: ذهاب المقاتلين الأجانب إلى شانلي أورفا، وغازي عنتاب بالقرب من الحدود السورية.

المناطق ذات اللون الأزرق الفاتح: توافد المقاتلين الأجانب إلى المدن الحدودية التركية.

المناطق الحمراء: المناطق الحدودية السورية قبل أن تصل أخيراً إلى سوريا.

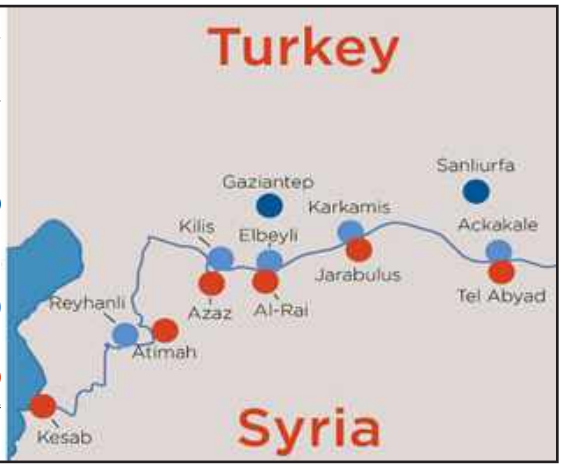

إن التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم آل ثاني بهذا الشأن في حديث مع تشارلي روز لافتة للنظر، إذ قال:

5.https://www.politico.eu/article/turkeys-dangerous-dance-with-radicalism-erdogan-islam-syria/

6.http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/turkey-between-border-conflicts-and-regional-expansio.

«لقد أخطأنا في سوريا. أنشأنا غرفتين للعمليات في الأردن وتركيا. تضمان قطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية و... وكنّا جميعاً ندعم مجموعات مماثلة»[7].

«فيما يتعلق بالأزمة السورية، ذهبت في بدايتها إلى الملك عبد الله (ملك المملكة العربية السعودية) بناءً على أوامر من الأمير حمد بن خليفة، وقال لي خذوا بزمام الأمور وسوف ندعمكم. لن أخوض في التفاصيل، أي شيء ذهب إلى سوريا، كان يدخل تركيا أولاً وبالتنسيق الكامل مع القوات الأمريكية، كل شيء كان يتم توزيعه بالتنسيق مع الولايات المتحدة وتركيا وقطر والسعودية»[8].

في الحقيقة، إن رؤية أردوغان القائمة على الميول العثمانية الجديدة وإحياء النظام الإسلامي عبر فهمه الخاص دفع سياسة تركيا الخارجية إلى استراتيجية النفوذ في منطقة غرب آسيا، وبالطبع، لقد كانت سوريا تعدّ محوراً مهماً في هذه الأثناء لأنها كانت تمثل الرابط بين جمهورية تركيا والأراضي العربية التي خرجت عن السيطرة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، ومن الطبيعي أن تكون الخطوة الأولى والحيوية للتواصل معها حسب تصور الأتراك في مثل هذه العملية هي السيطرة على دمشق. وهذا هو السبب الذي جعل أنقرة لم تتخلى عن اتخاذ أي إجراء لضرب الحكومة السورية (التي كان ينظر إليها على أنها حجر عثرة أمام استراتيجية الأتراك). لكن سياسة تركيا هذه في سوريا فشلت أيضاً بسبب وجود الدول الإقليمية وعبر الإقليمية، وقد تمكنت الحكومة السورية، بمساعدة حلفائها مثل إيران وحزب الله وروسيا، من التغلب على الجماعات الإرهابية المسلحة وتوطيد سيادتها وتثبيتها.

الأكراد السوريون تحد غير مرحب به لسياسة تركيا تجاه سوريا

لقد نُفّذت طموحات أردوغان في سوريا بغض النظر عن نقاط الضعف في هذه البلاد وقد أثارت الأحداث اللاحقة تطورات لم تكن تخطر على بال قادة أنقرة في بداية الأزمة.

ومن بين القضايا التي يمكن الإشارة إليها هي قضية الأكراد ووجودهم في الجزء الشمالي من سوريا الذي يشكل المناطق الحدودية مع تركيا. «الأكراد هم أكبر أقلية عرقية في سوريا حيث يبلغ

7 . https://charlierose.com/videos/30589

8. مقابلة حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء القطري، مع تلفزيون قطر الحكومي بتاريخ 28/10/2017

عددهم حوالي مليوني نسمة ويشكلون 10 % من السكان في هذا البلد»[9].

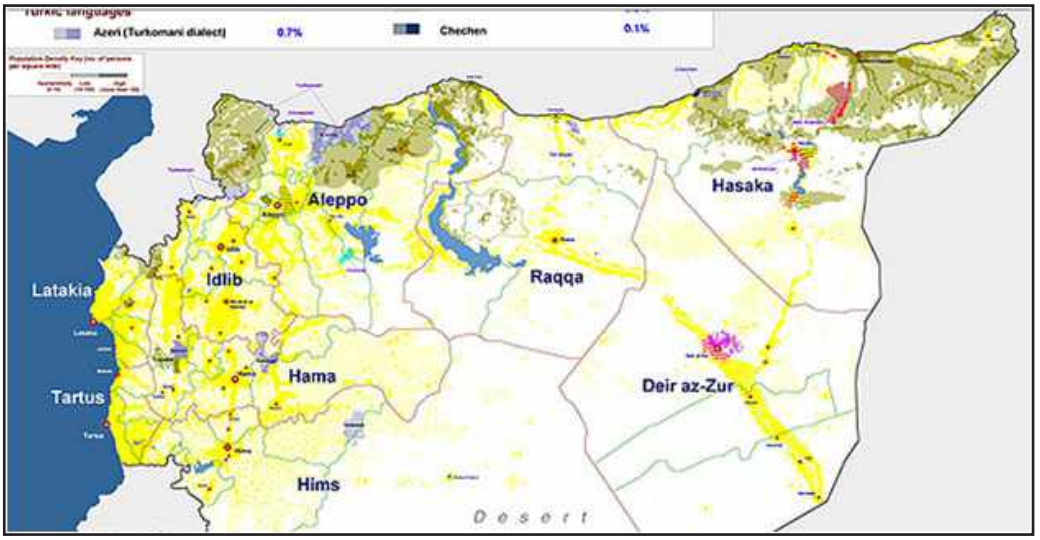

خريطة نشرتها مؤسسة التراث الأمريكي (The Heritage Foundation)، تظهر فيها المناطق الكردية في شمال سوريا (باللون الأخضر) قبل بداية الأزمة في عام 2011

وبالنظر إلى وجود الأكراد في المناطق الحدودية السورية المتاخمة لمناطق الأكراد في الجانب الآخر من الحدود في تركيا كان من المرجح أنه مع تقويض حكم دمشق على المناطق الحدودية نتيجة للأزمة الحالية، سيحصل الأكراد على استقلالية في العمل بنحوٍ أكبر في المستقبل، وهذا الأمر يبدو أنه لا مفر منه، ولكن نظراً لخطأ أنقرة الحسابي –في انهيار دمشق السريع وإقامة الصلاة في مسجدها الأموي– سلب منهم مجال هذه البصيرة، وفي حال أخذت الأحداث مساراً آخر وعلى الرغم من تضعيف حكومة بشار الأسد –لكنها بقيت في السلطة– ماذا سيحدث للأكراد؟! في الواقع أن عدم الاهتمام بقضية الأكراد في سوريا أو عدّها أقل أهمية من جانب تركيا، أصبح (كعب أخيل) للسياسة التركية في سوريا. وإن تزايد انتشار مختلف الجماعات المسلحة وتعرض دمشق للتهديدات والمخاطر، جعل السيطرة على المناطق الحدودية تسقط رويداً رويداً من يد حكومة بشار الأسد. وفي الوقت نفسه، أدى ظهور جماعة داعش الإرهابية إلى تغيير المعادلات الإقليمية والعالمية أكثر مما كان في السابق، ولاسيما أنه مع استمرار الحرب في سوريا، اتسعت رقعة المناطق التي تسيطر عليها

9. https://www.sbs.com.au/news/who-are-syria-s-minority-groups

داعش. وكانت تحركات داعش وصلت إلى الحد الذي نجح فيه التنظيم في السيطرة على مناطق كبيرة من الأراضي السورية في عامي 2014 و2015 ولاسيما في المناطق الحدودية مع تركيا.

وبعد أن وطد تنظيم داعش وجوده في المناطق الحدودية من سوريا، عززت أنقرة علاقاتها مع التنظيم. وهناك العديد من الحالات في هذا الصدد، بما في ذلك تقرير مراسل الجارديان مارتن تشولوف بتأريخ 26 تموز 2015:

«خلال هجوم بقيادة القوات الأمريكية على مقر قائد الشؤون الاقتصادية لتنظيم داعش، تم الحصول على وثائق تكشف عن وجود تعاملات اقتصادية لتركيا مع كبار المسؤولين في تنظيم داعش. وقُتل أبو سيّاف، أحد قادة تنظيم داعش والمسؤول عن الشؤون الاقتصادية في هذا التنظيم، بهذه العملية العسكرية. لقد كان أبو سيّاف مسؤولاً عن بيع نفط وغاز تنظيم داعش في سوريا. وكانت الوثائق وذاكرة الكمبيوتر التي تم الحصول عليهما في أثناء العملية تكشفان بوضوح وبشكل لا يمكن إنكاره عن العلاقة بين تركيا وداعش. ويمكن أن يكون لهذه الوثائق آثار عميقة على العلاقات بيننا وبين أنقرة»[10].

«من وجهة نظر واسعة، تؤدي تركيا دوراً مضطرباً ومتناقضاً في العراق، وإن تصرفاتها في سوريا وما حولها، أضافت المزيد من التعقيد إلى هذه الأدوار أيضاً. على سبيل المثال: رفضت تركيا بعد احتجاجات عام 2012 تصنيف جبهة النصرة وداعش تنظيمين إرهابيين وذلك لسببين رئيسيين:

الأول: كانت تركيا تحاول استخدام هذه الجماعات للإطاحة بحكومة بشار الأسد؛ ولهذا السبب سمحت لهم تركيا باستخدام أراضيها كقاعدة لغرض توفير المعدات وتجنيد المقاتلين، وأغلق جهاز الأمن التركي عينيه أمام الإرهابيين الذين كانوا يتوافدون من جميع أنحاء العالم ويدخلون سوريا عبر تركيا.

والثاني: إن تركيا كانت تستخدم هذه الجماعات لمحاربة الأكراد؛ لأنها تخشى من الأكراد داخل البلاد وخارجها، ولها علاقات معقدة مع إقليم كردستان العراق. لقد وجدت تركيا نفسها أمام منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في شمال سوريا، ويديرها حزب الاتحاد الديمقراطي السوري

10.https://www.theguardian.com/world/2015/jul/26/isis-syria-turkey-us?CMP=share_btn_tw

(PYD) وهذا الحزب قريب من حزب العمال الكردستاني»[11].

«لقد كانت تركيا منذ بداية الحرب في سوريا، واحدة من أكثر الجهات الفاعلة –الإقليمية– نفوذاً تحت حكم رجب طيب أردوغان، وقد عملت على استمرار الحرب. وعُرفَت تركيا كبوابة دخل عبرها عشرات الآلاف من الجهاديين المسلمين إلى سوريا والعراق من جميع أنحاء العالم وانضموا إلى صفوف القتال ضد نظام بشار الأسد. وكان من بينهم الآلاف الذين انضموا إلى داعش وجبهة النصرة في سوريا»[12].

إن العلاقات الأمنية والمالية بين تركيا وجماعة داعش الإرهابية أصبحت أكثر وضوحاً حينما استهدفت الطائرات التركية من طراز F-16 طائرة سوخوي 24 الروسية وأسقطتها على الحدود السورية التركية. وقام الروس مباشرة بعد الحادث الذي كان من الصعب هضمه لموسكو بإفشاء وتسريبات واسعة حول هذا الموضوع.

«بعد يومين فقط من استهداف الطائرة الروسية من قبل الطائرة التركية، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أنه لا يوجد شك في شحن النفط من المناطق التي استولى عليها الإرهابيون في سوريا إلى الحدود التركية، وقال: نحن من السماء نرى هذه الشاحنات التي تحمل النفط»[13].

«واتهم نائب وزير الدفاع الروسي أناتولي أنتونوف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالمشاركة شخصياً في تجارة النفط مع داعش. وقال أيضاً إن الرئيس أردوغان وعائلته متورطون في هذه التجارة الإجرامية»[14].

«تعتمد قوة تركيا أيضاً على النهج المنطقي للتنمية الاقتصادية الذي تسمح للهيئة الحاكمة في هذا البلد لبسط سيطرتها على المنطقة. على سبيل المثال: لقد دعمت تركيا داعش عن طريق شراء النفط. واستخدم المهربون طرقاً كثيرة لتصدير النفط من الأراضي التي استولوا عليها مثل الشحن بالصهاريج، والشاحنات الصغيرة، وخطوط الأنابيب المؤقتة، وعن طريق النهر واستخدام القوارب. وكان معظم المشترين من بين أصحاب الأعمال الصغيرة وشركات الشحن التركية، إذ كانوا

11. http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/turkey-between-border-conflicts-and-regional-expansion

12. http://dayan.org/content/al-qaedas-propaganda-virtual-turkey#_edn2

13 . http://time.com/4132346/turkey-isis-oil/

14. المصدر نفسه.

يجمعون هذه الشحنات النفطية داخل منطقة في المثلث الحدودي العراقي السوري التركي وبعد ذلك يتم تصديرها إلى تركيا، حتى يقوم الوسطاء هناك بشرائها بأقل من 20 دولاراً للبرميل الواحد»[15].

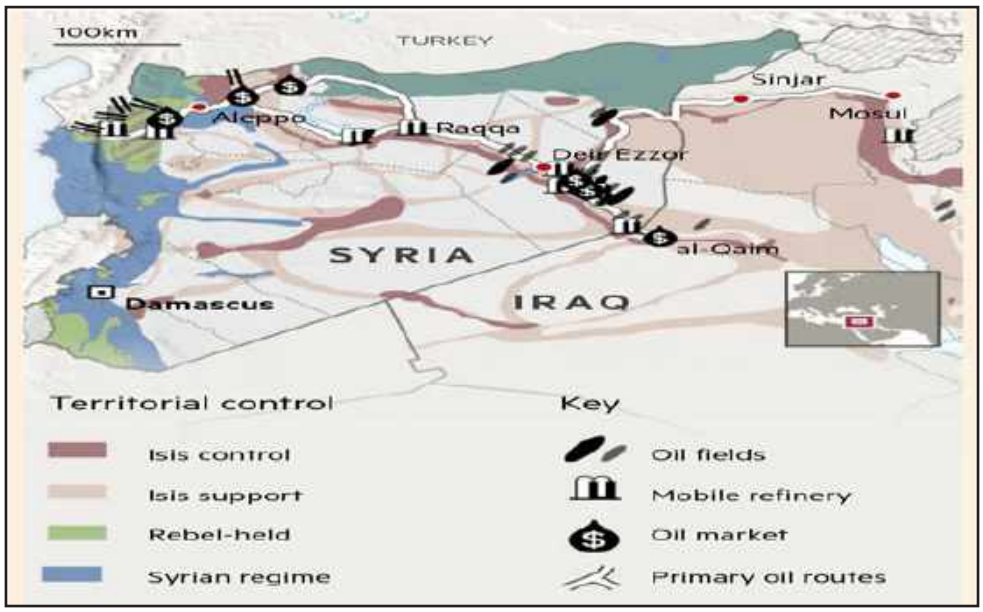

خريطة ميدانية لخطوط الاتصال النشطة في سوريا والعراق بتاريخ 29 تشرين الثاني 2016، إذ نُشرت من قبل فاينانشال تايمز، وتُظهر آبار النفط الخاضعة لسيطرة داعش، وإن طرق تهريب النفط إلى الحدود التركية الجنوبية واضحة تماماً. «وعلى وفق تقديرات بزنس إنسايدر (Business Insider) بتأريخ 23 تشرين الأول 2015، كان داعش الإرهابي يكسب حوالي 50 مليون دولار شهرياً من خلال مبيعات النفط»[16].

وبعد فرض روسيا عقوبات ضخمة على تركيا مباشرة، التي كان أبرزها تلك التي استهدفت قطاع السياحة وشراء المواد الغذائية والفواكه، ضاقت الأرض على القادة الأتراك بما رحبت، وأعرب

15.http://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/turkey-between-border-conflicts-and-regional-expansion
16.https://www.businessinsider.com/isis-making-50-million-a-month-from-oil-sales-2015-10

أردوغان عن أسفه للحادث واعتذر في وقت لاحق من روسيا. ومن الأشياء المثيرة للاهتمام وراء هذا الحادث كان إضعاف داعش الإرهابي؛ لأنه في تلك الأيام، كانت سلسلة أنشطة داعش في سوق النفط الأسود تخضع للمراقبة الروسية، وفي كثير من الأحيان استهدفت شحناتها النفطية من قبل سلاح الجو الروسي، وهكذا حُرم الإرهابيون من الإيرادات الضخمة التي كانوا يجنوها من تجارة الذهب الأسود، وبالطبع، يمكن عدّ هذه المدة الزمنية بداية لزوال داعش. إن هذه المدة الزمنية التي تقارنت مع الأشهر الأولى لدخول روسيا في عملية إنقاذ سوريا من مشروع تغيير النظام، جعلت رؤية الولايات المتحدة للتدخل في هذا البلد تأخذ أبعاداً جديدة. ومن طريق التنسيق الذي تم بين الدول الأربع المتمثلة في إيران وروسيا والعراق وسوريا التي أنشأت غرفة عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب ثبت لواشنطن أن إمكانية بقاء الحكومة السورية بقيادة بشار الأسد أصبحت أكثر من ذي قبل؛ وهكذا، انخفض حجم المساعدات المقدمة للمعارضة المسلحة، ولكن في المقابل، فإن الولايات المتحدة –من أجل المشاركة في العمليات الميدانية في سوريا– اتجهت نحو تجهيز وتسليح وتنظيم القوات الكردية السورية. وكانت الولايات المتحدة تسعى من وراء هذه السياسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها: أن تعلن للرأي العام العالمي أنها هرعت لمساعدة الأكراد من أجل محاربة جماعة داعش الإرهابية، وأقدمت على ذلك وتحملت التكاليف، وكان الهدف الثانوي هو السيطرة على تلك المناطق في ظل وجود الأكراد السوريين بعد طرد قوات داعش من المناطق المستهدفة، وذلك لتعظيم تأثيرها على العمليات المستقبلية لسوريا، وربما على تقسيماتها الجغرافية السياسية. ولكن فيما يخص هذا الموضوع ، يجب الأخذ بالحسبان الاختلافات بين حكومتي أوباما وترامب في العديد من المجالات، سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية، ومن المهم الإشارة إلى أن دعم الأكراد السوريين تحت عنوان القوات الديمقراطية السورية (SDF) يُنظر إليه على أنه سياسة استراتيجية، لأنه في كلتا الحكومتين، تم تعريف عمق الاستراتيجية العسكرية لوزارة الدفاع الأمريكية في سوريا على أنها تقديم أقصى دعم للأكراد السوريين، وكان هذا الأمر موضع انتقادات جدية من قبل تركيا وذلك منذ بدء هذه السياسة، ولاسيما أن طلب تركيا للمشاركة في عمليات طرد داعش من مدينة الرقة (عاصمة الخلافة الإسلامية، كما أطلقت داعش هذا العنوان عليها)، واجه عدم الاكتراث من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأقدمت الولايات المتحدة على دعم الأكراد السوريين من أجل هزيمة داعش، وهذا الأمر تسبب في المزيد من الغضب لدى أنقرة.

ملاحظات تركيا بشأن العراق

في خضم الأزمة في سوريا، كان لأنقرة أيضاً نصف نظرة على التطورات التي كانت تجري في العراق وعلى رأسها الحرب الدولية ضد تنظيم داعش.

إن منطقة الموصل في محافظة نينوى في العراق تحظى بأهمية خاصة؛ بسبب حجمها وعدد سكانها ومواردها، وموقعها الجغرافي المتميز؛ لأن الموصل تقع على طول الحدود التركية والسورية، وتعد منطقة مهمة من وجهة نظر جغرافية، وتأريخية، وثقافية، واقتصادية. ولقد كان الاستيلاء عليها هدف القوى العظمى في المنطقة دائماً؛ ليتمكنوا عبر ذلك من بسط نفوذهم وأن يستفيدوا من موارد هذه المنطقة. وفي أثناء تحرير الموصل من قبل الجيش العراقي والقوات المتحالفة معه، كان المسؤولون الأتراك ينظرون إلى هذه المنطقة على أنها مجال مهم لتحقيق تطلعاتهم الإقليمية والدولية. ومع هذا الافتراض –حينما أصبح توقيت بدء عمليات الموصل واضحاً– بذلت تركيا كل جهد ممكن للمشاركة كجزء من عمليات التحالف، ولكن هذا الأمر لم يرافقه رد إيجابي من مختلف الأطراف؛ لأن نوايا أنقرة من عملياتها العابرة للحدود، كانت واضحة للجميع. وفي مثل هذه الظروف، كثّف الأتراك وجودهم العسكري في محافظة نينوى وذلك في ظل فراغ السلطة الذي كانت تعاني منه الحكومة العراقية، وكانت تركيا تسعى إلى تحقيق أهداف من وراء هذه التحركات، وهي الآتي:

1. كانت تركيا تحاول أن تجعل الرأي العام في البلاد بعد بضعة أشهر من حدوث الانقلاب الفاشل، أن يركز في الأحداث العابرة للحدود، من أجل أن تكون قادرة على القيام بتصفية حسابات داخلية في ظل هذه الأجواء. وإن سياسة تركيا في جميع عملياتها العسكرية التي تقوم بها خارج حدودها، يمكن تفسيرها عبر تبرير المواجهة مع حزب العمال الكردستاني، وحتى الآن، تركزت (بروباغندا) حكومة أردوغان بشأن هذه المسألة.
2. لقد كانت تركيا تنوي الحفاظ على استراتيجيتها للوجود الميداني في المنطقة، وأن ترسل رسالة إلى بعض القوات التي تكون تحت مظلتها بأنها لن تتخلى عنها.
3. بالنظر إلى الميول العثمانية الجديدة التي تسيطر على حكومة أردوغان، فإن الوجود الميداني في محافظة نينوى ربما كان يمثل رسالة إلى كل من الداخل التركي والقوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران؛ وهذا يعني أن تركيا – على الرغم من التحديات المرتبطة

بالانقلاب الفاشل- ما تزال تتمتع بالقدرة والمجد الذي هو مواز لمحاكمة ومعاقبة المرتبطين بالانقلاب، وإنها إلى جانب ذلك يمكنها القيام بتحركاتها العابرة للحدود ومتابعة أهدافها الإقليمية أيضاً.

وبالنظر للهدف رقم 3، يمكن أن نفهم لماذا احتجت تركيا على مشاركة قوات الحشد الشعبي في عملية تحرير الموصل؛ لأن تركيا تعدّ هذه الحركة العراقية بمنزلة الذراع التنفيذي الإيراني للعمليات العسكرية العراقية، وبالطبع بسبب عدم مشاركة القوات التركية في هذه العملية، فسّر رجال الدولة الأتراك وجود هذه القوات -المعروفة باسم الوكيل الإيراني في العراق- على أنه تفوق طهران الاستراتيجي على أنقرة في العمق العراقي. ومع ذلك، فإن تركيا تواصل الحفاظ على وجودها العسكري في شمال العراق على الرغم من التحديات المختلفة، إذ أعلن بن علي يلدريم رئيس البرلمان التركي أن بلاده لديها 11 قاعدة عسكرية مؤقتة في شمال العراق17. ومع ذلك، فإن موقف الأتراك قد تغير إلى حد ما تجاه الحشد الشعبي؛ نتيجة لعملية كركوك والوجود القوي لهذه الحركة لاستعادة السيادة الوطنية العراقية، إذ بثت وسائل الإعلام الإقليمية، ولاسيما في تركيا والعراق، صوراً للسفير التركي في بغداد فاتح يلدز، إلى جانب أحد قادة الحشد الشعبي من أصول تركمانية، بينما كان كلاهما يرفعان علم الحشد الشعبي!

17.https://www.aa.com/tr/en/middle-east/turkeyhas-11-temporary-military-bases-in-northern-iraq/1180935

الاستراتيجيات المتوسطة المدى والطويلة المدى لتركيا في شمال سوريا

بعد سيطرة الجيش العراقي الكاملة على الموصل والإجراءات التي تلتها، وفشل خطة الاستفتاء على فصل إقليم كردستان عن العراق وما ترتب عليها، بما في ذلك الأحداث المرتبطة بمدينة كركوك التي أدت إلى انسحاب قوات البشمركة، اطمأنت أنقرة من عدم نشوء منطقة كردية مستقلة في شمال العراق وركزت بالكامل على مواجهة الأكراد السوريين. وعلى الرغم من أن تركيا شنت عمليتها العسكرية خارج حدودها في سوريا تحت مسمى درع الفرات بعد حوالي شهر من الانقلاب الفاشل، التي تمكنت خلالها بعد 7 أشهر (26 آب 2016 إلى 29 شباط 2017) من السيطرة على مناطق مثل جرابلس، ودابق، والباب في سوريا، ولكن النقطة المهمة هي أن المناطق المذكورة آنفاً كانت خاضعة لسيطرة داعش في السابق وأن تركيا –عبر التحول الاستراتيجي الذي حصل في علاقتها مع داعش– أقدمت على شن عملية عسكرية ضد هذه الجماعة. لقد كانت هذه العملية دلالة واضحة على تعاون وتفاني جماعات المعارضة السورية المسلحة مع أنقرة، لأنه خلال هذه العملية كانت جماعة الجيش السوري الحر –التي تم الترويج لها في الإعلام الغربي والتركي بأنها معارضة شرعية لحكومة بشار الأسد– أخذت تعمل الآن كقوات مرتزقة وعميلة في خدمة أهداف أنقرة السياسية. لقد تزامنت هذه التفاعلات مع تغيير في رئاسة الولايات المتحدة وتولي شخص مثل دونالد ترامب منصب رئاسة الجمهورية في أمريكا، وهو شخصية غير معروفة في الهيكل السياسي للولايات المتحدة، وبطبيعة الحال، انتهزت تركيا الفرصة في مثل هذا الوقت لتحقيق أهدافها. ومع مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة إلى البيت الأبيض ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن السياسة الأمريكية الرئيسة الوحيدة في سوريا تتمثل في دعم وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)، وفي هذا المسار كان هناك قدر كبير من التنسيق بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش والأكراد السوريين، وفي هذا المقطع، لم يعد لإطاحة بشار الأسد من السلطة أي مكانة في السياسة الأمريكية، ولاسيما أن ترامب نفسه قد أدلى بتعليق مفصل عن هذا الموضوع خلال المناظرات الانتخابية. ولذلك أصبح من الواضح جداً لأنقرة أن الطريقة الوحيدة للنفوذ والوجود الأمريكي في سوريا ستكون من خلال وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)، التي تم تنظيمها الآن في إطار أوسع يعرف باسم قوات سوريا الديمقراطية (SDF). وأصبحت أهمية هذه القضية واضحة لتركيا إلى درجة أن سياسة الدعم الكبير للأكراد السوريين استمرت في كلتا الحكومتين المتعارضتين تماماً، أي إنها تواصلت منذ ولاية أوباما حتى ترامب، وكان هذا بالطبع مؤشراً على استراتيجية كبرى (وليس مجرد وجهة نظر تكتيكية ومقطعية) في نظرة الولايات المتحدة

تجاه الأكراد السوريين. وبطبيعة الحال، لقد خلق هذا الوضع شرخاً عميقاً بين أنقرة وواشنطن، إذ كان من الواضح أن كلا الطرفين كانا يحاولان المساومة مع بعضهما البعض خلال العامين الماضيين لغرض التقليل من خلافاتهما؛ ولهذا السبب حاولت تركيا اتباع سياستها الخاصة بما يتجاوز التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة. وفي الإطار نفسه، بدأ الجيش التركي عملية عسكرية تحت مسمى عملية غصن الزيتون في منطقة عفرين الكردية (شمال غرب سوريا) في 20 كانون الثاني 2018، وأخيراً، نجح الجيش التركي من إخراج المنطقة من سيطرة القوات الكردية السورية في 14 شباط 2018، أي بعد مرور ما يقرب من شهرين. وشاركت في هذه العملية، بعض قوى المعارضة السورية، مثل الجيش السوري الحر، وفيلق الشام، ولواء السلطان مراد، والجبهة الشامية، وغيرها من التنظيمات..

لقد كانت هذه العملية ذات أهمية استراتيجية من جوانب مختلفة؛ لأن عفرين –كونها منطقة كردية– كانت تعدّ أقرب منطقة كردية للمياه الحرة في منطقة غرب آسيا؛ ولهذا السبب فهي تتمتع بمكانة خاصة لدى الفصائل الكردية في المناطق الكردية بغرب آسيا التي لديها تطلعات باستقلال كردستان. وتكون أهمية القضية إلى درجة حيث في أثناء استعداد الحكومة السورية لشن عملية لتحرير إدلب من الجماعات الإرهابية المسلحة قال الدار خليل أحد القادة الأكراد السوريين في مقابلة مع قناة رووداو: إن القوات الكردية مستعدة لمساعدة الجيش العربي السوري في تحرير إدلب، شريطة أن يساعد الجيش العربي السوري الأكراد على طرد القوات الموالية لتركية من عفرين18. وفي الوقت نفسه، أعلن موقع ميدل إيست آي، في تقرير أن الأكراد يتطلعون إلى بسط سيطرتهم على شمال سوريا حتى البحر الأبيض المتوسط[19].

18. http://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/26072018
19.https://www.middleeasteye.net/news/syrias-kurds-plan-enclave-stretching-mediterranean-report-865706939

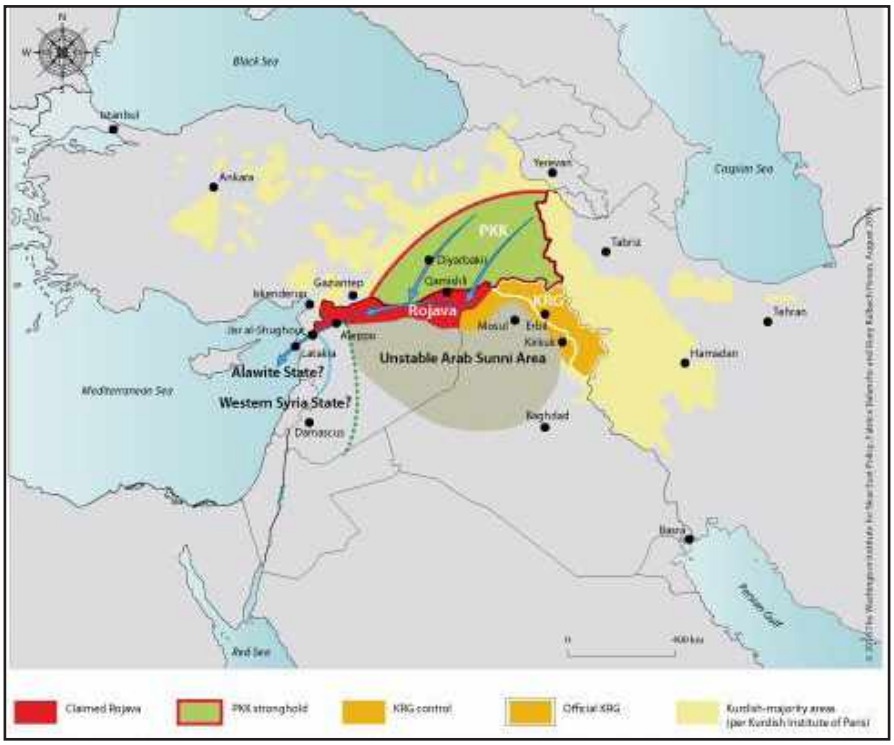

خريطة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، بتأريخ 24 آب 2016 من الممر المحتمل للأكراد إلى البحر المتوسط

لقد أدركت تركيا هذه الاستراتيجية الكردية وواصلت سلسلة إجراءاتها في شمال سوريا، إذ أعلن النشطاء الأكراد في المنطقة عن سياسة الأتراك البطيئة التي تهدف لتغيير التركيبة السكانية في عفرين[20].

20. http://www.rudaw.net/english/analysis/03052018

النتيجة

لقد انتهزت تركيا في بداية الاضطرابات في العالم العربي الفرصة لتحقيق طموحاتها الإقليمية وجني ثمارها، ولكن مع مرور الوقت، وظهور عناصر ومكونات جديدة، واجهت بعض التحديات. ومما لا شك فيه أن قيام دولة كردية مستقلة سواء كعنصر منفصل عن العراق أو سوريا، لن يكون مقبولاً لدى أنقرة على الإطلاق، وعلى الرغم من التغيير الذي حصل في بعض سياسات تركيا بشأن مجموعة من القضايا المختلفة، فلا شك أنه يمكننا أن نعتقد بأن الأتراك سيعارضون بحزم أي حركة كردية انفصالية في غرب آسيا، وفي حالة واحدة فقط، سيتماشون مع فصل المناطق الكردية في العراق وسوريا؛ وذلك عند تأكدهم من أن هذه المناطق سيتم ضمها إلى الأراضي التركية؛ ولكن بطبيعة الحال، فإن هذا الأمر –نظراً لحقائق وواقع عالم اليوم وقدرات تركيا– بعيد المنال جداً؛ لذلك فمن البديهي أن تنعطف نظرة تركيا نحو الخيارات والأهداف المتوسطة المدى والطويلة المدى التي يمكن تحقيقها لدى عقلية زعماء أنقرة. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن الهدف المتوسط المدى لتركيا هو تطهير الشريط الحدودي (وإلى أقصى حد ممكن) وجميع الأجزاء الشمالية من سوريا من الأكراد. وإن تركيا من أجل ذلك لن تتخلى عن فعل أي شيء، حتى إذا اقتضى الأمر تغيير التركيبة السكانية في المناطق المذكورة آنفاً، حتى تقلل تحدي الأكراد في مناطقها الحدودية إلى الأبد. وأنها ستسعى إلى تعزيز الوجود العسكري والسياسي في المناطق الشمالية من العراق، ولاسيما في سوريا، ومن ثم السعي إلى كسب شرعية دولية لهذا الحراك، حتى تتمكن بهذه الطريقة من نشر قوات المرتزقة تحت إشرافها وعلى شكل معارضة الحكومة السورية المركزية في المناطق نفسها، وأخيراً بعد عملية تحقيق الاستقرار أيضاً، تلقي نصف نظرة على دمشق، وتمارس الضغط عليها، وأن تُبقي بذلك حلم نفوذها الاستراتيجي في الأراضي العربية على قيد الحياة.

وبصرف النظر عن البحث فإن أنقرة تسعى إلى تسريع تنفيذ المشاريع المائية ولاسيما مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يعرف اختصاراً باسم (GAP)؛ مما سيتسبب في أضرار جسيمة لكل من العراق وسوريا عبر بناء سدود ضخمة على نهري دجلة والفرات، وبالطبع، كان يُنظر إلى الوجود السياسي والعسكري في المناطق المستهدفة من قبل أنقرة على أنه أداة ضغط على الحكومتين العراقية والسورية، حتى ترد عبر ذلك على تحركاتهما (سواء دبلوماسياً أو حتى عسكرياً) في الوقت المناسب.

المصدر:

http://www.persiangulfstudies.com/fa/NEWSVIEW/417

ما دور الأزمات الاقتصادية في حدوث الاضطرابات الاجتماعية؟

مريم جعفر زاده *

2019-12-21

تعدّ منطقة الشرق الأوسط أكثر عرضة للأزمات الاجتماعية من أي منطقة أخرى في العالم، ويرى الخبراء الاقتصاديون أن جذور الأزمات الاجتماعية في المنطقة هي اقتصادية في الأغلب.

يطلق مفهوم ''الربيع العربي'' على أحداث الانتفاضة الشعبية والاحتجاجات التي اجتاحت العديد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2010؛ ولأن هذه الأحداث أثرت على الدول العربية أكثر من غيرها؛ فيطلق عليها عنوان ''الربيع العربي''.

لقد تسببت بعض هذه الاحتجاجات في إسقاط أنظمة في أربع دول عربية هي: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وقد واجهت إثر ذلك الحكومات الثلاث في البحرين والأردن وإلى حد ما السعودية أيضاً مشكلات خطيرة. وتعرضت الحكومة السورية أيضاً إلى حرب أهلية، لكن الدول العربية الأخرى شهدت أوضاعاً أكثر هدوءاً.

ونشر البنك الدولي مؤخراً تقريراً يستكشف فيه أسباب أحداث الربيع العربي. ومن بين العوامل العديدة التي نوقشت في هذا التقرير، كانت هناك أربعة ذات تأثير أكبر على رضا الناس عن الحياة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عشية اندلاع أحداث الربيع العربي، وهذه العوامل كالآتي: الحريات المحدودة، ومعايير المعيشة البالية، وظروف سوق العمل السيئة، وسوء إدارة البلاد.

وفي هذا التقرير –إلى جانب بعض العوامل المذكورة آنفاً– سندرس رد الحكومات على الاحتجاجات الشعبية، وأهم نتائج الربيع العربي في دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا.

اللامساواة

لقد جاء الربيع العربي إلى الشرق الأوسط بقضايا مثل (المساواة)، وأصبح في طليعة اهتمام

* محلل اقتصادي.

الرأي العام، إذ إن الفكرة التي تقول إن اللامساواة في الدخل مرتبطة بالاضطرابات السياسية ليست قضية جديدة، وتعود إلى العصور القديمة حينما ظنَّ الفلاسفة الاجتماعيون أن اللامساواة هي السبب الرئيس للاضطرابات الاجتماعية والاستياء المدني. واليوم، تُعرف اللامساواة المرتفعة في الدخول على أنها عامل سيّئ للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، التي بدورها يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاستثمار، والنمو المستدام، وتطور المجتمع البشري. وفضلاً عن ذلك، قد تتباين القدرة على تحمل اللامساواة في الدخل باختلاف البلدان وفي أوقات مختلفة. وتُظهر الأدلة التجريبية الواردة في تقرير البنك الدولي أن الطبقة الوسطى تتعرض للضغوط في العديد من الدول العربية النامية، وكان هذا الأمر أكثر حدة في مصر واليمن، إذ كانت ديناميات الرفاهية والرعاية الاجتماعية سلبية جداً.

لقد نمت مرتبة الطبقة الوسطى في البلدان الأخرى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن انخفض دخل هذه الطبقة أو نما بمعدل أقل من دخل الفقراء، أو أنه لم ينم بالقدر والسرعة نفسيهما التي ينمو فيها معدل الفئة الثرية. وقد أصيب معظم الناس في البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باليأس والإحباط، وزاد الاستياء خلال أيام الربيع العربي ولاسيما منذ نهاية سنة 2000 الميلادية.

متلازمة التنمية غير المرغوب فيها

تشير البيانات إلى أن الرضا عن الحياة في معظم البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل الربيع العربي، كان أقل من المستوى المتوسط في البلدان ذات مستويات التنمية المماثلة. وبفحص أعمق للبيانات، نجد أن هذا المستوى المنخفض من الرضا عن الحياة في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجع بنحو ملحوظ خلال السنوات التي تلتها بداية الربيع العربي، وعموماً لقد كان مستوى اللامساواة في الرفاهية مرتفعاً نسبياً.

في الواقع، كانت مستويات اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية وجزر منطقة البحر الكاريبي (في ترتيب المناطق من حيث اللامساواة في الرعاية الاجتماعية) قبل الربيع العربي. وكان هذا في حال أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث اللامساواة النقدية البحتة، فلم يكونا في وضع سيئ جداً، وكانت مستويات اللامساواة النقدية منخفضة في هذه المنطقة.

تخلق ظاهرة متلازمة التنمية غير المرغوب فيها خلال مدة الانتقال من التنمية بسرعة معتدلة إلى التنمية السريعة مفارقة في الأذهان. وهي الحالة التي أطلقوا عليها عنوان (مفارقة التنمية غير المرغوب فيها) .(unhappy development paradox)، وإن مفارقة التنمية غير المرغوب فيهاتشير إلى مفارقة النمو التي لا تؤدي إلى زيادة مستويات السعادة.

ويعدّ البنك الدولي ظاهرة متلازمة التنمية غير المرغوب فيها باعتبارها إحدى أسباب حدوث الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بأنها انعكاس لنهاية مدة (social contract)العقد الاجتماعي.

انتهاء العقد الاجتماعي والمؤشرات التي تدلّ على ذلك

إن التحليل الذي يقدمه البنك الدولي يمنحنا إمكانية ربط زيادة معدل عدم الرضا في هذه البلدان بالتعبير عن المطالبات الشعبية لتغيير الأنظمة الحاكمة. وهو الارتباط الذي كان قوياً في بلدان الربيع العربي على وجه الخصوص. وقد حُلّت مشكلة اللامساواة في الدول العربية، وذلك عبر إظهار هذا الموضوع أن العقد الاجتماعي القديم في هذه البلدان انتهى. فيما يخص مشكلة اللامساواة في بلدان الربيع العربي، فإن الأمر يتعلق بموضوع انتهاء العقد الاجتماعي، أما المستويات العالية للامساواة والآخذة بالارتفاع، كانت بمنزلة شرارة الانتفاضة.

ومن الجدير بالذكر –على وفق تقرير البنك الدولي– لقد كانت لقضية انتهاء العقد الاجتماعي آثار سلبية على العديد من جوانب الحياة. وبعض الدلائل التي تشير إلى انتهاء العقد الاجتماعي قبل اندلاع أحداث الربيع العربي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي كالآتي: الحريات المحدودة والمساحة الإعلامية المغلقة، وعدم رضا الناس من مستويات المعيشة، واستياء الناس من ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الوظائف الجيدة بسبب نمو القطاع غير الرسمي في القطاع الخاص. وفي النهاية، استياء الناس من الفساد والمحاباة والمحسوبية التي جعلت من الصعب العثور على فرص عمل للأشخاص الجادين والطموحين. ولقد أثبتت العلاقة السلبية بين السعادة والبطالة بأنها تتأثر بعوامل مختلفة مثل انخفاض مستوى الدخل والتكاليف النفسية مثل القلق النفسي، وفقدان الهوية واحترام الذات.

إن تأثير البطالة المدمر على سعادة العاطلين عن العمل لمدة طويلة، وكذلك الأشخاص الذين لديهم فرص عمل محدودة، يصبح أكثر خطورة. وكان عدم الرضا عن ظروف سوق العمل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتقدمة قبل أن يبدأ الربيع العربي مرتفعاً جداً.

إن التوظيف في القطاع غير الحكومي له فوائد وأمن أقل لكبار السن، ولقد خلق عدم التوافق بين التعليم والفرص الاقتصادية فجوة بين الواقع والتوقعات؛ مما يقلل من الرضا عن الحياة لدى الشباب، ويعزز حماية الظلم؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة في الاضطرابات الاجتماعية.

ما رد الحكومات على الربيع العربي؟

على وفق تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي، تستخدم الدول أربعة أنواع من المؤسسات الحكومية لإرساء الأمن والاستقرار في أراضيها، وهي كالآتي:

مؤسسات العقوبات والردع التي تقلل من دوافع السلوك العنيف أو توصله إلى الصفر.

- مؤسسات إعادة التوزيع التي توزع الموارد بإنصاف بين المواطنين مرة أخرى.
- مؤسسات تقاسم السلطة من أجل خلق عملية الشرعنة الشاملة، وتوفير إمكانية المشاركة العامة في مؤسسات السلطة.
- مؤسسات تسوية المنازعات.

وإذا تصرفت هذه المؤسسات بإنصاف وعدالة، فستقلل من دوافع الاستخدام المباشر للعنف من قبل المواطنين.

لقد أنشأت الدول العربية أساساً النوعين الأولين من هذه المؤسسات التي ذكرت آنفاً، وكانت ضرورية للهيكل الاجتماعي القديم. لقد ردت معظم هذه الحكومات على الاضطرابات عبر تنفيذ سياسات إعادة التوزيع، التي كان هدفها تهدئة الغضب الشعبي. لقد نجحت هذه السياسة في بعض الحالات وحافظت على الهيكل الاجتماعي للبلدان.

وتظهر وثائق البنك الدولي أن سياسات إعادة التوزيع هذه تتضمن مجموعة متنوعة من الأمور، بما في ذلك زيادة الرواتب، والإعانات والمعاشات التقاعدية، وتغيير شكل المساعدات النقدية المقدمة للناس وخلق الآلاف من فرص العمل في القطاع العام، وفي بعض الحالات كانت تشمل خططاً لتغيير البنية التحتية أيضاً.

وكانت تكلفة هذه الدراسات لهذه التدابير في الجزائر والدول الغنية بالنفط في مجلس التعاون الخليجي حمرتفعة جداً، بحيث في السعودية –على سبيل المثال– بلغت تكلفة التغييرات لاسترضاء الرأي العام بنحو يعادل نسبة 20 % من الناتج المحلي لهذا البلد، ولكن هل هذا العمل يكفي لتهدئة غضب الشعب؟

أهم رسالة للربيع العربي

تُظهر البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي أن أموراً مثل فقدان التضامن والعقود الاجتماعية هي التي أدت إلى حدوث الربيع العربي بنحو أكبر مقارنة باللامساواة الاقتصادية. وإن التنمية التي حدثت في الوقت الذي جرى فيه العقد الاجتماعي القديم ولمدة 50 عاماً متتالية في هذه البلدان لم تكن مستدامة.وكان هناك قطاع حكومي كبير وغير كفء، وفيه درجة منخفضة جداً من المساءلة أو الاستماع لأصوات المعارضة. إن القطاع الخاص نما ببطء شديد؛وإن الجزء الأهم من القضية التي أدت إلى الربيع العربي، هيأن الناس كانوا يشعرون ''بالحرمان النسبي'' مقارنة بالأشخاص الذين كانوا مرتبطين بطريقة أو بأخرى بالسلطة الحاكمة. لقد كان النمو الاقتصادي منخفضاً في العديد من البلدان العربية النامية، وكانت الحكومات غير قادرة على خلق فرص للعمل ودفع تكاليف الخدمات العامة، إذ تسببت هذه العوامل في استياء واسع النطاق بين الطبقة الوسطى التى تقطن في المدن وجعلت الشباب يشعرون باليأس والإحباط نحو مستقبلهم؛ولذلك أراد الناس تغيير الوضع إلى حالة من الاستقرار النسبي والظروف الاقتصادية والاجتماعية المقبولة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، كان هناك حديث عن خلق عقد اجتماعي جديد يحل محل أنموذج العقد السابق الذي فقد تأثيره على المجتمع.إن العقد الاجتماعي الجديد الذي من المقرر تطبيقه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يرى أن القطاع الخاص قوي ويتمتع بالدعم من قبل حكومة صغيرة وكفوءة في الوقت نفسه.ويجب على الحكومة أيضاً أن تكون مسؤولة أمام الناس، ولاسيما فيما يتعلق بأداء واجبها تجاه تقديم الخدمات المطلوبة للشعب.

وينبغي للدول الغنية بالنفط إيلاء المزيد من الاهتمام لزيادة الإنتاجية. ويجب أن تكون

إدارة ثروة النفط فعالة وسليمة وأن تحوّل إلى رأس مال مادي أو بشري. وإن القاعدة الإجرائية السابقة للحكومة، والمتمثلة في حكومة ذات سيادة لم تكن مسؤولة أمام المواطنين فقط ولكنها لم تشاركهم أيضاً في عملية حكم البلاد، يجب تغييرها بالكامل، وأن توفر الفرصة للمواطنين من أجل المشاركة في مختلف المناصب السياسية والحكومية.

وفيما يخصّ المجال الاقتصادي، يجب أن تؤدي الحكومة دوراً داعماً في توفير الظروف المناسبة لمستثمري القطاع الخاص، ولا تقوم بأي حال من الأحوال بأداء دور المتنافس للقطاع الخاص في ساحات النشاط الاقتصادي.وتُظهر الدراسات التجريبية أن جميع البلدان في هذا المجال مستعدة لتكون عرضة للاضطرابات المدنية، وقد يختلف حدوث هذه الاضطرابات وشدتها باختلاف البلدان في المنطقة. ولمنع حدوث هذا الأمر، يجب تعزيز المؤسسات الحكوميةوينبغي أن تعمل هذه المؤسسات بنحو صحيح وفي إطار توفير إمكانية المشاركة الكاملة لجميع المواطنين، بغض النظر عن الاستقطاب العرقي والإثني والديني.

المصدر: موقع سازندكي

http://sazandeginews.com/News/6541

التجارة الروسية-الإيرانية من العوائق إلى الفرص

قسم الترجمة والتحرير *

2019-12-29

إن الهدف من كتابة هذا المقال –نظراً لمكانة دولة روسيا الخاصة في السياسة الخارجية الإيرانية– يتمثل في دراسة الفرص، والعقبات والحلول؛ لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع روسيا والاستفادة من القدرات المحتملة لسوق هذا البلد. ويسعى هذا المقال إلى دراسة الجوانب العملية والنظرية للقضايا الخاصّة بالتجارة بين البلدين، وتقديم حلول عملية في هذا الصدد أيضاً.

المقدمة

تتمتع إيران وروسيا بعلاقات تأريخية طويلة الأمد، ومنذ قرون مع بعضهما بعضاً، وقد شهدتا الكثير من الصعود والهبوط في هذه العلاقات، وإن إحدى أهم المجالات التي ربطت بين البلدين في السنوات الأخيرة، هي العلاقات التجارية.

إن ايران وروسيا –باعتبارهما دولتين جارتين منذ القرون الماضية– لهما حدود مشتركة عبر مياه بحر قزوين، وأوجه التشابه الثقافي والاجتماعي بين البلدين خلقت فرصة حقيقية ومربحة جداً لهذه التعاونات، ولكن للأسف، لقد تم تجاهل هذه الفرص في جميع الفترات الماضية (من الدولة الصفوية حتى الآن) لأسباب مختلفة.

ومنذ أن تولى محمود أحمدي نجاد منصب رئاسة الجمهورية عام 2005 وحين أعلن بعد ذلك عزمه إحداث تحول أساس في السياسة الخارجية باستبدال سياسة «الانفراج» ونهج «التعامل والحوار» مع الغرب –وهو النهج المفضل لدى الحكومة السابقة (في عهد الرئيس خاتمي)– بسياسة «التطلع إلى الشرق»؛ أدى ذلك إلى تغيير السياسة الخارجية الإيرانية تجاه روسيا.

لطالما كانت طبيعة العلاقات الإيرانية–الروسية محل تأمل؛ لأنه في هذه العلاقات بعهد الرئيس أحمدي نجاد، كان أهم عنصر في السياسة الخارجية هو التوجه نحو الشرق واعتماد النهج الهجومي[1]. وعلى الرغم من أن الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإيران مرة أخرى

حصلت في إطار اجتماع متعدد الأطراف، ولكنها مع ذلك جعلت نوعية العلاقات الثنائية بين طهران وموسكو لتكون أكثر بروزاً من ذي قبل.

لقد أصبحت العلاقات الإيرانية–الروسية ذات أهمية مضاعفة لأسباب مختلفة بعد اتفاق إيران النووي والتعاون الإيراني الروسي الذي تلاه في سوريا بشكل خاص، والذي تحول في نفس الوقت، إلى إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل في مجال السياسة الخارجية بين البلدين وفي سياق السياسة الإقليمية والدولية للجهات الفاعلة الأخرى، ولاسيما في الوقت الذي كان مراقبو الاتفاق النووي يقومون بتقييمه كفرصة لتحسين العلاقات الإيرانية–العربية بين طهران وموسكو؛ ولكن الشيء الذي كان أكثر بروزاً بعد الاتفاق النووي الإيراني هو الفشل في تلبية التوقعات في العلاقات بين طهران والغرب من جهة، والقفزة التي حصلت في العلاقات الإيرانية الروسية من جهة أخرى[2]. وقد وصف العديد من الخبراء العلاقات بين البلدين في الوقت الحاضر بأنها استراتيجية. ولكن يقال إن العلاقات الاستراتيجية في الأصل يجب أن تكون علاقات تتمتع بدرجة عالية من الاعتماد على الطبيعة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والأمنية لأطراف العلاقة.

ونظراً لحجم التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، يمكننا أن ندرك بسهولة أن العلاقات الإيرانية–الروسية لم تكن استراتيجية في المجال الاقتصادي، على أقل تقدير. نحن نسعى في هذا المقال أن نشير إلى العقبات والمشكلات التي تواجه التجارة الإيرانية–الروسية، ونقوم نقدم حلول لزيادة حجم التجارة الخارجية بين إيران وروسيا.

1. حجم التجارة الخارجية بين إيران وروسيا

لقد كان لروسيا تبادل تجاري يصل مقداره نحو 688 ملياراً و115 مليون دولار مع مختلف البلدان خلال العام الماضي. ومن هذا المبلغ، هناك 449 ملياراً و115 مليون دولار يتعلق بصادرات روسيا وما يعادل 238 ملياراً و151 مليون دولار أيضاً للبضائع التي تم استيرادها من قبل هذا البلد، ليكون بذلك إجمالي الميزان التجاري لروسية إيجابياً.

وتشكل التجارة بين إيران وروسيا 3% فقط من حجم التبادل التجاري لأكبر دولة في العالم والتي لها حدود بحرية مع إيران عبر بحر قزوين، وهذا الحجم من التبادل التجاري عدد ضئيل جداً مقارنة بالعلاقات السياسية، والأمنية والاقتصادية الواسعة بين البلدين.

وعلى وفق منظمة الجمارك الروسية، لقد كان هناك تبادل تجاري بين إيران وروسيا في عام

2018، بقيمة مليار و740 مليون دولار، حيث بلغ إجمالي الصادرات إلى إيران ملياراً و207 مليون دولار وكانت الواردات الروسية من إيران بلغت 533 مليون دولار. ويأتي هذا في حال أن التبادل التجاري الذي حصل بين إيران وروسيا في عام 2017، كان بقيمة مليار و707 مليون دولار، إذ بلغت صادرات البضائع الروسية إلى إيران ملياراً و314 مليون دولار ووصل حجم الواردات من إيران إلى 392.2 مليون دولار.

وكانت الصين –باعتبارها جارة روسيا الأخرى، وهي التي استحوذت على السوق العالمية– خصصت لنفسها أكبر حجم للتبادل التجاري مع هذا البلد في عام 2018، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 108 مليارات و283 مليون دولار.

وكان الاتحاد الأوروبي الذي يعدّ تقليدياً الشريك الأول لروسيا لديه تبادل تجاري بقيمة 294 ملياراً و166 مليون دولار مع موسكو في عام 2018 إجمالياً، فمن بين هذا الرقم كان هناك 204 مليارات و897 مليون دولار تتعلق بصادرات روسية إلى الدول الأوروبية و89 ملياراً و269 مليون دولار تمثل قيمة السلع التي استوردتها روسيا من هذه الدول.

ومن بين الدول الأوروبية، لقد كان لدى ألمانيا وهولندا أكبر حجم من التبادل التجاري مع روسيا مقارنة مع سائر الدول الأوروبية، حيث بلغ حجم تبادلها التجاري مع روسية، 59 ملياراً 606 مليون دولار من جانب ألمانيا و47 ملياراً و166 مليون من قبل هولندا في عام 2018. واحتلت دول مثل روسيا البيضاء، وإيطاليا، وتركيا، وأمريكا، وكوريا الجنوبية، واليابان وكازاخستان المراتب التي تليها فيما يتعلق بحجم التبادي التجاري مع روسيا في عام 2018، حيث كانت قيمة هذا التبادل التجاري حسب ترتيب الدول أعلاه كالآتي: 33 ملياراً و999 مليون دولار، و27 مليار دولار، و25 مليار و561 مليون دولار، و25 ملياراً و21 مليون دولار، و24 مليار و841 مليون دولار، و21 ملياراً و272 مليون دولار، و18 ملياراً و219 مليون دولار.[3]

2. الفرص المتاحة في السوق الروسية لإيران

إن روسيا هي إحدى الأسواق لاستهلاك إطارات المركبات في العالم، وهي واحدة من أكثر الأسواق استهلاكاً لإطارات السيارات الثقيلة؛ لأن مساحتها شاسعة جداً وتنتج الحبوب، ويتم نقل جميع الحبوب أيضاً بالسيارات الثقيلة، وإن الاختلاف في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء مرتفعاً جداً في روسيا؛ مما يؤدي إلى تهالك الإطارات بسرعة.

وعلى وفق الإحصاءات الرسمية الصادرة عن موقع oec.world، تتمتع إيران بميزة تنافسية فيما يخص العديد من السلع التي تستورد من قبل روسية.

يوجد في إيران اثنين من المصانع الكبيرة لصناعة السيارات وتنشط العديد من شركات تصنيع قطع غيار السيارات في هذا البلد.

وتخصص روسية 10% من إجمالي وارداتها لاستيراد السيارات وقطع الغيار، إذ تُعَد فرصة جيدة جداً لمصانع السيارات الإيرانية وشركات تصنيع قطع الغيار التي تعاني حالياً من مشاكل في الطلب المحلي. كما أن المنتجات الصيدلانية تشكل 4 في المئة من الواردات الروسية. وبالطبع، في هذا المجال أيضاً بطبيعة الحال ، نظرًا لإنتاج 95% من المنتجات الصيدلانية الإيرانية في الداخل، يمكننا الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال، ويمكن لشركات الأدوية الإيرانية الاستفادة من فرصة السوق الروسية لتوسيع أسواقها.

2- 1- القدرات التصديرية

بعض السلع والمنتجات التي تتمتع بها إيران بميزة تنافسية في روسيا هي كالآتي:

الأغذية والمنتجات الزراعية (على وفق لإحصاءات عام 2017)[4]

معدل الاستيراد الروسي (مليون دولار)

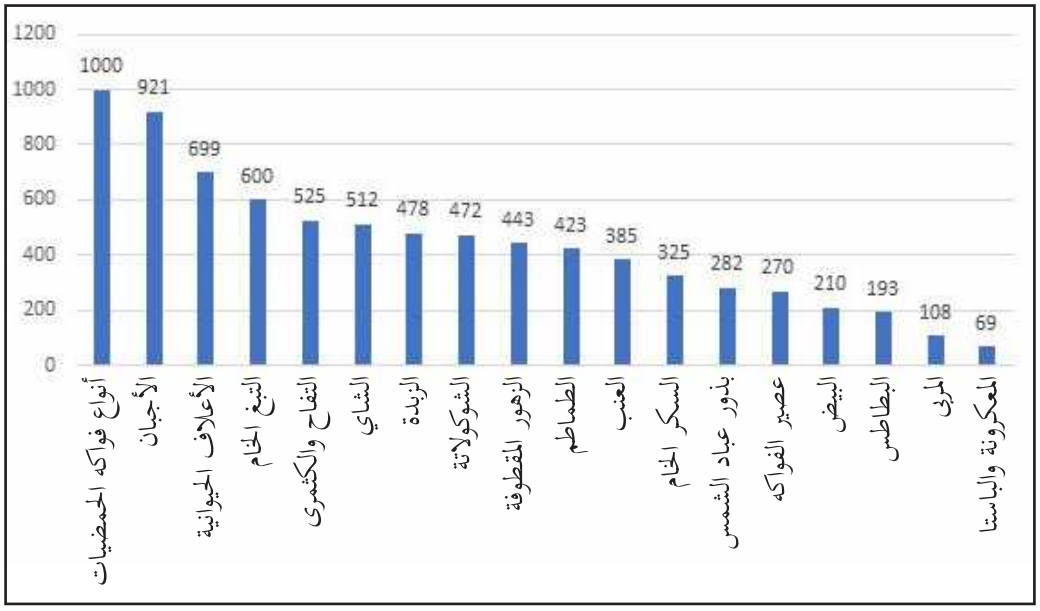

مستحضرات التجميل والمنتجات الطبية والكيميائية

معدل الاستيراد (مليون دولار)

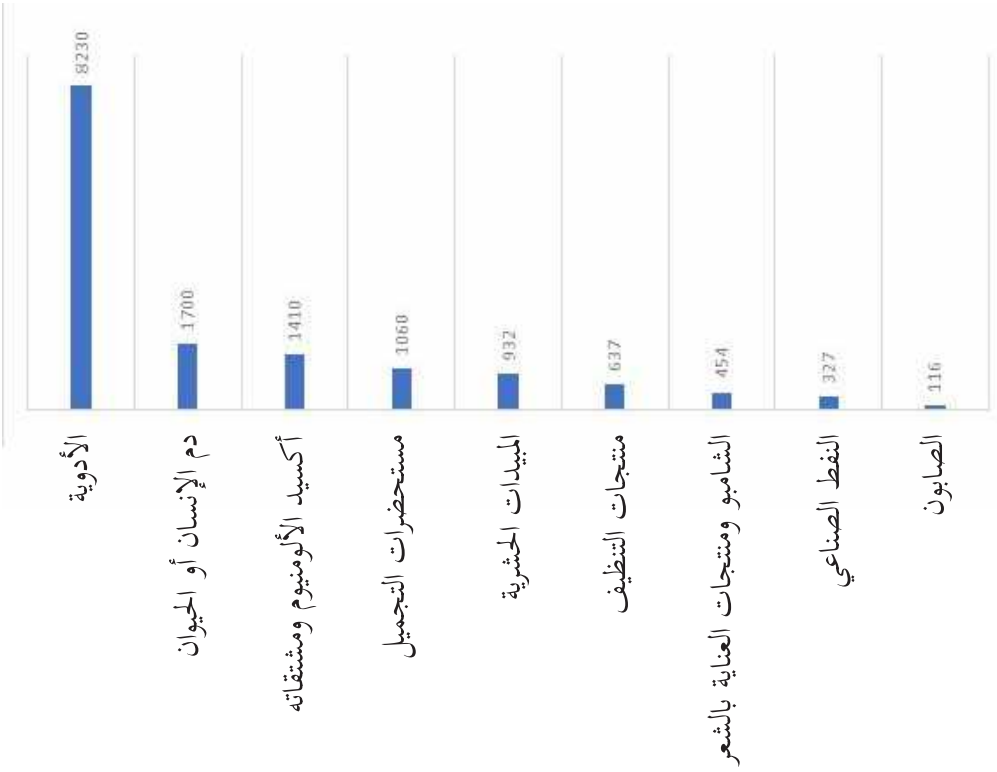

لمنتجات الصناعية

معدل الاستيراد (مليون دولار)

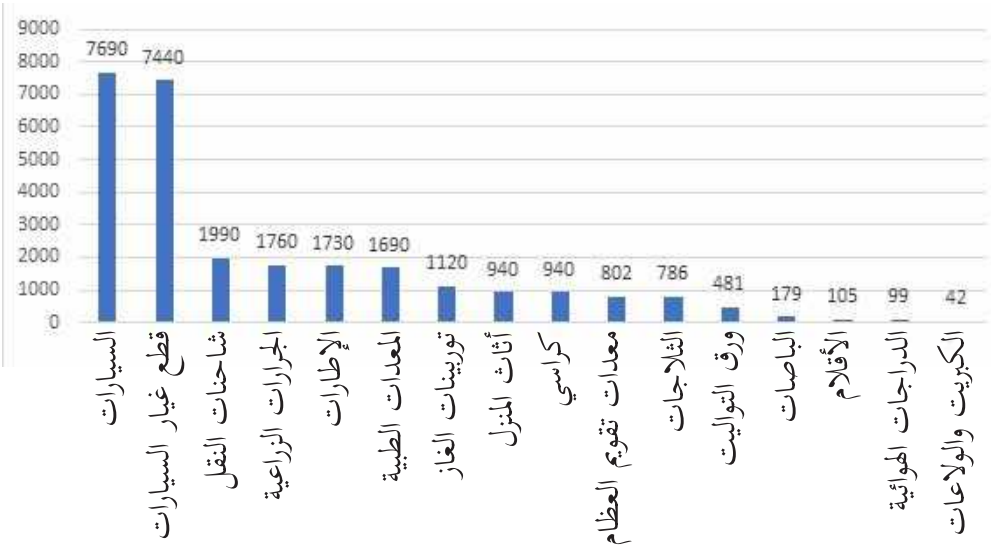

الملابس

معدل الاستيراد (مليون دولار)

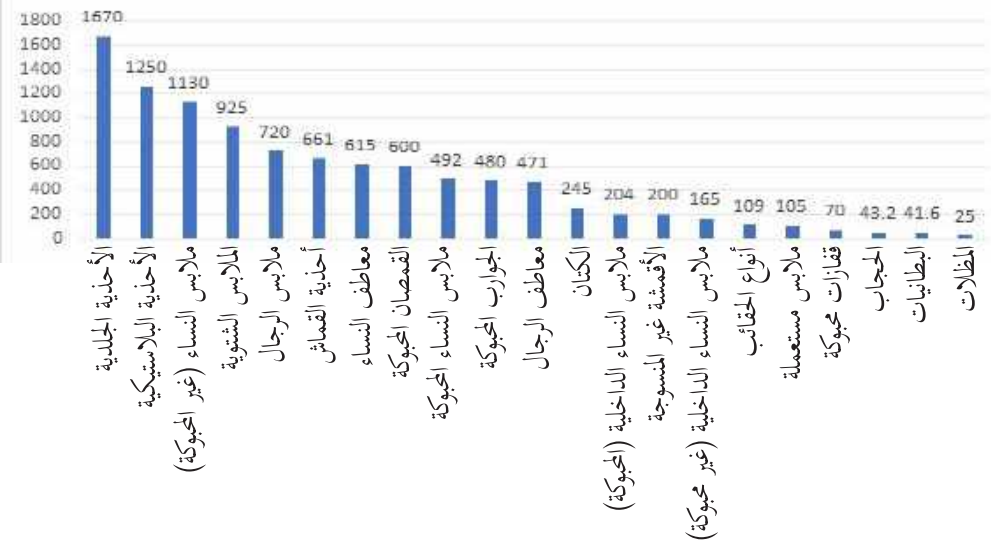

3. العقبات التي تعترض التصدير الإيراني إلى روسيا

3- 1- المجال المصرفي

أ: التمويل المكلف: إن التكلفة العالية تجعل المصدرين والمنتجين الإيرانيين في أحسن الحالات يلجأون إلى استخدام قروض بنكية بأسعار فائدة قدرها 14 و18 و22% للحصول على أفضل تمويل، في حين لا تتطابق أرباح أي منتج ومصدر مع هذه الأرقام.

ب: حوافز التصدير الضعيفة: إن الحوافز في إيران وللأسف، لم تكن غير فعالة وغير مفيدة من حيث التنفيذ وحسب، بل حتى في حالات مثل الأرباح العالية للتسهيلات والقروض المصرفية (كعائق واضح ومبرهن أمام نشاط المصدرين)، يصبح الطريق إلى تنمية الصادرات وتحقيقها أكثر صعوبة أيضاً.[5]

3- 2 – مجال النقل والخدمات اللوجستية

لم يتم تطوير النقل بالسكك الحديدية ليتناسب مع احتياجات البلاد، وإن حصة السكك الحديدية في نقل السلع والبضائع الصناعية ضئيلة جداً، وإن النقل البري ووسائل النقل لهذا القطاع مثل الشاحنات متهالكة إلى حد كبير، ومن ناحية أخرى، لم يتم تطوير الموانئ والمراسي بما يتماشى مع النمو الاقتصادي، إذ إننا نعاني من ضعف شديد في مجال البنية التحتية للموانئ والطرق والسكك الحديدية.

التعاون السككي بين إيران وروسيا

ترتبط سكة الحديد الإيرانية حالياً، عبر نقطتين بالدول المجاورة من جهة الشمال لنقل البضائع بالسكك الحديدية بين إيران وروسيا، وهما كما يأتي:

أولاً: سكة حديد سرخس–تجن، وهي أول محاولة لإيران للوصول إلى دول آسيا الوسطى إلى الخليج الفارسي ومناطق أخرى من العالم في عام 1996. وإن إنشاء خط سكة حديد بافق إلى مشهد في عام 2005، جعل آسيا الوسطى أقرب إلى (الخليج الفارسي) فعلاً.

ثانياً: بإمكان خط سكة حديد جرجان–اينتشة برون (جزء من خط السكك الحديدية الذي يربط إيران، وتركمانستان، وكازاخستان وروسيا) نقل البضائع والشحنات إلى الدول الشمالية

من البلاد وأورآسيا. واستناداً للمشاورات والاتفاق الذي تم بين إيران وتركمانستان وكازاخستان، فإن جزء من الصادرات الإيرانية يتم نقلها عبر محافظة كلستان وعن طريق سكة الحديد، مروراً بمعبر اينتشه برون الحدودي إلى هذه الدول. ويمكن عبر خط السكك الحديدية هذا إرسال البضائع إلى روسية عبر تركمانستان وكازاخستان.

إن موضوع اتصال السكك الحديدية مع جمهورية أذربيجان عبر معبر آستارا الحدودي، تم إدراجه على جدول الأعمال حتى يتم استكمال شبكة السكك الحديدية الإيرانية مع دول الجوار الشمالية. واستناداً للوثيقة الموقعة في مجال تحقيق هذا الاتصال، من المقرر أن تواصل جمهورية أذربيجان خط السكة الحديدية بطول 8 كيلومترات حتى نقطة الصفر من الحدود وسيواصل الجانب الإيراني مد خط السكة الحديدية لمسافة تصل إلى 2 كيلو متر. وعند نقطة الصفر من الحدود، ستقوم إيران أيضاً ببناء محطة عبور بسعة 5 ملايين طن.

ومن المقرر أن تعمل كل من إيران وأذربيجان أيضاً على بناء جسر سكة حديد بطول 80 متراً فوق نهر أستارشاي الحدودي (على حدود أستارا إيران وأستارا أذربيجان) وبحصة قدرها 50% لكل واحد منهما. وفي إيران، فإن إنشاء خط سكة حديد قزوين–رشت–أستارا سيربط بين السكة الحديدية المحلية بهذه السكة الحديدية.

وبناءً على المفاوضات والاتفاقيات التي تمت خلال الأعوام الثلاث الماضية بين وفدي البلدين، خاصة الزيارات التي قام بها رؤساء السكك الحديدية في البلدين، فإن معظم مشاريع السكك الحديدية الهامة على أساس الأولويات، هي كما يأتي:

1– كهربة خط سكة حديد جرمسار– اينتشة برون.

2– إنشاء خط سكة حديد رشت – أستارا (إيران) – أستارا (جمهورية أذربيجان).

يعد هذا المشروع أهم مشروع للسكك الحديدية بين إيران وروسيا، إذ يتفاوض الطرفان على تنفيذه منذ عدة سنوات.

ويعتبر هذا المشروع مكمل لممر الشمال–الجنوب وسيعمل على نقل الشحنة بشكل مشترك عن طريق السفن من الهند (إيران وروسية والهند هم مؤسسو الممر الشمالي–الجنوبي) إلى بندر عباس، ومن هناك سوف يتم شحنها بالقطار إلى سانت بطرسبرغ ثم إلى أوروبا. وميزة هذا الممر

مقارنة مع الشحن من الهند إلى أوروبا عبر السفن وعن طريق البحر الأبيض المتوسط هو أنه سيوفر 30 % على التكاليف، و20 % في الوقت.

3- مشروع تحويل خط سكة حديد صوفيان - سلماس وطهران - بافق إلى سكة حديد مكهربة:

واستناداً للمقترحات الأولية، كان من المقرر أن يتم تحويل محور صوفيان إلى سلماس بطول 120 كم إلى سكة حديد مكهربة وذلك بعد خوض المراحل العملية القانونية، ووفقاً للترتيبات الفنية والمالية. ولا تزال المحادثات مستمرة لتنفيذ هذا المشروع.

4- إنشاء خط سكة حديد لمحوري رشت — ساري - أردبيل، وبارس أباد — رشت - أنزلي:

وعلى وفق الاتفاقات المبدئية، سيتم بناء المشاريع أعلاه من قبل الروس. والجانبان مستمران بعملية تبادل المعلومات.

5- المشاريع البحثية المشتركة وتدريب الخبراء:

لقد تم إجراء بعض المشاريع البحثية بين منظمة السكك الحديدية الإيرانية ومعهد نيشرت التابع لمنظمة السكك الحديدية الروسية. إن ممر الشحن الدولي بين الشمال والجنوب، والذي تم التوقيع عليه من قبل إيران وروسية والهند، يتمتع بأهمية كبيرة في قطاعي الدبلوماسية والتجارة.

وبدأت عملية بناء الممر الذي يربط بين ميناء بندر عباس في إيران وسانت بطرسبرغ في روسية. ويمتد هذا الممر من باكستان عبر شمال أوروبا والقوقاز إلى آسيا الوسطى متجاوزاً باكستان، ومن خلال تفعيل هذا المشروع، لن تضطر حمولات الحاويات الهندية المتجهة إلى سانت بطرسبرغ للسفر حول العالم لمدة 40 يوماً واستخدام قناة السويس المزدحمة والمكلفة، وبإمكان التجار أن يقطعوا مسافة طريق أقصر من أجل السفر إلى بندر عباس، وسيربط خط السكك الحديدية بين إيران وأذربيجان خط السكك الحديدية في الهند والذي يبلغ طوله 5 آلاف و200 كيلومتر بميناء هلسنكي في شمال أوروبا، وبهذا الاتصال، سيتم تقليل وقت الشحن في الممر الشمالي-الجنوبي من 45 يوماً إلى 20 يوم.[6]

ويمثل افتقار محطات النقل للشاحنات الإيرانية في روسية مشكلة رئيسية أخرى في هذا البلد

بالنبة لنا. إن التكلفة التي يتحملها سائقي الشاحنات للراحة في روسية هي 750 روبل في الليلة، والتي تكون للسائق الذي يريد البقاء في روسية لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام، حوالي 540 ألف تومان، إذ تعتبر تكلفة عالية.

كما أن سائقو الشاحنات بحاجة أيضا إلى العثور على حمولة عند طريقهم للعودة، وكل هذا لن يتيسر إلا إذا كانت هناك محطات شحن خاصة لإيران، إذ تُقدر تكلفة إنشاء محطة شحن بسيطة بما يصل إلى 400 مليون تومان، وهذا المبلغ يعادل تكلفة إقامة ندوة ليوم واحد في إيران!

3-3- مجال التسويق

أ: إن إيران تفتقر إلى قاعدة بيانات يمكنها توفير جميع المعلومات الاقتصادية في مختلف المجالات بما في ذلك الإنتاج، والتصدير، والتجارة والتعدين لرجال الأعمال الروس. وبالطبع، فإن رجال الأعمال الإيرانيون لا يملكون معلومات كافية عن القدرات الروسية وهذا هو السبب في أننا فشلنا في تحقيق أهدافنا في التجارة مع هذا البلد.

(العوائع السبعة التي تعترض التجارة مع روسية، 2017)، ومع أنه تم إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن إيران وروسيا عنوانها هر الرابط التالي: .http://www.irrutrade ir لتوفير معلومات حول السوق الإيرانية والروسية لكلا الطرفين، ولكن لسوء الحظ، لا تحتوي قاعدة البيانات هذه على أحدث المعلومات والأنباء اليومية وتفتقر إلى الكثير من المعلومات الأساسية عن الشركات العاملة في مجال التجارة بين إيران وروسيا، ولا تقدم أي معلومات حول إمكانات وقدرات السوق في إيران وروسية، وكذلك المؤشرات الرئيسة للصادرات الإيرانية إلى روسية، والمعلومات الإحصائية المفيدة عن المجتمعات المستهدفة للبضائع الإيرانية والروسية، ولا تقدم أي شرح عن إستراتيجية التصدير الإيرانية لروسية والعكس أيضاً، بالإضافة إلى عدم توفير الكثير من المعلومات المفيدة الأخرى الخاصّة بالسوق الروسية.

ب: والمشكلة الأخرى التي تواجهها إيران في السوق الروسية هي عدم وجود عدد كاف من الخبراء الاستشاريين التجاريين. ولسوء الحظ، لا يوجد لدى إيران سوى مستشار تجاري واحد في السوق الروسية يعمل في هذا المجال، في حين أن دولة مثل تركية لديها مبنى مخصص لمقر استشارات الأعمال في روسية، حيث يعمل فيه عشرات الموظفين. وفي المكان نفسه، يعقد مقر استشارات الأعمال التركية في روسية اجتماعات أسبوعية مع رجال الأعمال الأتراك، ويقوم رجال الأعمال

بتحديث معلوماتهم في هذا الاجتماع ويعملون في اتجاه زيادة عوائد أعمالهم.

ج: ويعد غياب المتاجر والمحال والمعارض الإيرانية من أهم المشاكل التي تعاني منها إيران في السوق الروسية، إذ يمكن للعديد من الشركات والمصدرين بيع منتجاتهم مباشرة إلى الزبائن الصغار والكبار في هذه المعارض، وأن يتعرفوا على منافسيهم ومزاياهم التنافسية وإذا لزم الأمر، يقوموا بالتخطيط لتطوير منتجاتهم. إن فرصة المشاركة في المعارض، توفر للشركات إحصاءات ومعلومات بشأن الزوار، والخبرة، ونطاق الأنشطة والمنتجات التي تكون ضمن دائرة اهتمامها.

3- 4- مجال وضع السياسات

لقد كانت إحدى السياسات التي تم تبنيها بعد الثورة الإسلامية في إيران تتبلور في النهج الاقتصادي القائم على العمل في اتجاه استبدال الواردات بتوفير الطلب المحلي عبر الانتاج الوطني، وبما أن السوق المحلية كانت دائماً تمثل الهدف الرئيس للإنتاج المحلي، فلذلك، لم يقم الخبراء الإيرانيين مطلقاً بتصميم كمية الإنتاج وجودة السلع على أساس أسواق التصدير.[7]

تمتلك روسيا سوق ذات ركائز اقتصادية ناضجة، وإن إيران، على الرغم من سجلها الناجح جداً في التجارة مع دول مثل العراق وأفغانستان، لا يمكنها العمل في روسية باتباع نفس الأسلوب والنموذج الذي تمارسه في هذه الدول، لأن الأسواق في العراق وأفغانستان هي أسواق ذات هياكل قديمة وبسيطة. لكن السوق الروسية تتمتع بهيكلة معقدة ومتطورة، ولهذا السبب فإن التجارة مع روسية تحتاج إلى دعم منظم من قبل الحكولة ويجب أن تكون الشركات الإيرانية المملوكة للدولة والخاصة أيضاً، رائدة في دخول السوق الروسية، لتمهد الطريق لحضور سائر رجال الأعمال الإيرانيين في السوق الروسية.

ويمكن لإيران عبر تدوين استراتيجية للتصدير للسوق الروسية، ورسم خارطة للطريق، والتخطيط السليم المدعوم من الحكومة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستخدام موارد صندوق التنمية الوطنية وإصدار التأمينات والضمانات من البنوك وشركات التأمين الإيرانية، أن تساعد في زيادة حصتها التصديرية في السوق الروسية. كما يمكننا أيضاً عبر الاستفادة من القدرات الجديدة في سياق تخطيط يتعلق بالصادرات من قبل الشركات المهنية أن نضيف سلع مثل الأحجار المزخرفة والمعادن والمواد الكيميائية والبتروكيماويات وجميع أنواع البوليمرات والعقاقير، بما في ذلك الأدوية الحديثة، إلى قائمة منتجات التصدير الخاصة بنا. وكان غياب إحصائيات دقيقة حول الكمية

والقدرة الإنتاجية للزراعة في إيران على مستوى جميع محافظاتها جعل الخبراء الإيرانيين غير قادرين على إدارة صادرات البلاد، إذ جعل ذلك إيران تصدر في فترات من السنة منتجات ما إلى حد يجعل المنتج نادراً في البلاد، وتضطر في أوقات أخرى إلى إتلاف منتجاتها لكي تتمكن من إدارة أسعار السوق، حيث رأينا أمثلة لهذا النوع من المنتجات والتي تم إتلافها كالطماطم والبصل والخيار والبطيخ وغيرها في عامي 2017 و2018.

ومن جهة أخرى، يبحث المستوردون ورجال الأعمال وتجار الجملة الروس عن موردين ومصنعين يمكنهم توريد المنتجات التي تحتاجها السوق الروسية طوال العام. وذلك فإن الاضطراب والفوضى التي تخيم على أمر التصدير في إيران سوف تجعل البلاد بأن تخسر أسواق صادراتها للمنتجات الزراعية.

4. الحلول

• إنشاء ممر جمركي أخضر وتوقيع وشيك على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الجمركي الأوروبي الآسيوي، وإنشاء مناطق تجارة حرة مع أوراسيا وتسهيل عملية إصدار التأشيرات وتيسير المعاملات المالية، تعد من بين أنشطة جمهورية إيران الإسلامية لزيادة مستوى العلاقات الاقتصادية مع روسيا.

• إنشاء محطات للشحن في المدن الروسية الهامة، بما في ذلك موسكو وسانت بطرسبرغ، وغيرها من المدن الروسية، حيث (تبلغ تكلفة شراء أرض مناسبة في روسيا حوالي 20 ألف دولار والحد الأقصى لتكلفة بناء المحطة هو 8 آلاف دولار).

• صياغة استراتيجية تصدير للصادرات إلى روسيا على وفق قدرات البلاد الاقتصادية.

• زيادة عدد الخبراء ومستشاري الأعمال الروس وتخصيص مساحة كافية لمستشاري الأعمال الإيرانيين لإجراء مشاورات مع النشطاء الاقتصاديين ورجال الأعمال الإيرانيين في روسيا.

• إنشاء مكاتب تجارية في روسية لجمع الإحصاءات والمعلومات عن السوق الروسية، واغتنام فرصة المسوقين الإيرانيين المقيمين في روسيا من أجل توسيع الصادرات والتجارة بين إيران وروسيا.

• إنشاء بنية تحتية لتعبئة البضائع، وإلغاء ضرائب التصدير، وصياغة حزمة دعم للمصدرين الروس للأسواق الصغيرة.

• إنهاء مشاريع النقل بالسكك الحديدية والطرق وتطوير قدرات الموانئ التجارية الإيرانية في بحر قزوين، واستخدام قدرات القطاع الخاص وغرف التجارة الإيرانية الروسية لاستكمال البنية التحتية للنقل.

• إقامة معارض لمختلف المنتجات والخدمات لغرض اطلاع المستهلكين ورجال الأعمال الروس على السلع والخدمات الإيرانية.

• إنشاء شركة أسهم عامة للاستثمار في مجال البناء لجذب سيولة المستثمرين من القطاع الخاص، وذلك بهدف تطوير وتحسين البنية التحتية للنقل التي تحتاج إليها الدولة من أجل التجارة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والدول المطلة على بحر قزوين.

المصادر

1. نوروزي، ن.و رومي، ف. (2014). رؤية روسية للعلاقات الإيرانية الروسية. المجلة الإيرانية البحثية للسياسة الدولية، 117-93.
2. عابدي، ع. (2017، نوفمبر 4). العلاقات «الإستراتيجية» بين طهران وموسكو: نعم أم لا!عبر الرابط التالي:

http://www.iras.ir/fa/doc/article/3394/

3. وكالة إيرنا. (17/2/2019). نمو الميزان التجاري بين إيران وروسية في عام 2018. عبر الرابط التالي:

https://www.irna.ir/news/83212520 /

4. oec. Russia عبر الرابط التالي:

https://oec.world/en/profile/country/rus/

5. برويزيان، ک. (2011). النظام المصرفي، التصدير والعقبات. مجلة السوق الدولية الشهرية، 36.

6. http://www.irrutrade.ir/transportation/%D8%AD%D9%85%D9%8-%D9%88-%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%B1%DB%8C%D9%84%DB%8C/6/view/

7. المعوقات السبعة التي تعترض التبادل التجاري مع روسية. (2017، 2019). عبر الموقع الإلكتروني لوكالة مشرق نيوز.

المصدر: شبكة دراسة السياسات العامة:

http://npps.ir/ArticlePreview.aspx?id=182477

دراسات مترجمة

السيناريوهات التي تواجه إيران في أزمات سوريا والعراق واستراتيجيات الخروج منها

محسن مير حسيني*، إيرج رحيم بور **

2019-12-9

الملخص

إن التطرق للتطورات السياسية في سوريا والعراق، والتحقيق فيها بسبب تأثيرها على المنظومة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، وكيفية توزيع السلطة في المنطقة، أمر ضروري لاتخاذ القرارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، والمصالح الوطنية لها. وتحقيقاً لهذه الغاية –ومن أجل تقديم تحليل دقيق وواقعي للتطورات في سوريا والعراق، عبر الاعتماد على الاتجاهات في الماضي والحاضر، والقوى الدافعة للأزمات، وحالات عدم الحسم في الشرق الأوسط– ستوضع السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذين البلدين. وبالطبع، من الصعب التنبؤ بالظروف التي تنتهي على أساسها الأزمات في سوريا والعراق، وذلك بسبب وجود القوى الإقليمية والدولية وتأثيرها على التطورات السورية والعراقية. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن احتمال تشكيل حكومة موحدة ومتماسكة في العراق هو الأرجح؛ وبطبيعة الحال، سترافق العراق الموحد والمتماسك تهديدات وفرص إقليمية للدول المجاورة لهذا البلد. وبالنظر إلى الاستقطاب وتوازن القوى في سوريا، فسيكون مستقبل هذا البلد أكثر تعقيداً، ومن المرجح تشكيل حكومة فيدرالية هناك.

الكلمات المفتاحية: إيران، سوريا، العراق، كتابة السيناريو، الشرق الأوسط.

* . أستاذ مساعد، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة يزد، (كاتب ومدير تحرير)
** . طالب ماجستير في الدراسات الإقليمية، جامعة يزد.

1. المقدمة

تسعى هذه الدراسة –عبر استخدام نظرية «مجمع الأمن الإقليمي[1]» لـ باري بوزان[2] وأول ويفر[3] وكتابة السيناريو كأنموذج للبحث في المستقبل– إلى الإجابة عن سؤال بشأن السيناريوهات التي تواجه إيران في الأزمتين السورية والعراقية، وما الاستراتيجيات التي سوف تنتج عن تفاعل إيران مع القوى الإقليمية والدولية للخروج من هذه السيناريوهات. ويعرِّف باري بوزان مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) كالآتي: «مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها بعضاً بنحوٍ لا يجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمراً ممكناً». كذلك هناك تعريف آخر مشابه للمفهوم نفسه: «مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization) ومسارات تفكيك الأمننة (De-Securitization) الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة»، وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس، والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم[4].

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، التي أجريت عبر المنهج الوصفي التحليلي، عبر مراجعة أداء الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في هذه الأزمات، تتنبأ بتشكيل ثلاثة سيناريوهات في كل من سوريا والعراق، وذلك بشكل منفصل.

إنّ تعدد الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ووجود قطبين من مؤيدي الحكومة، والمعارضة سيؤدي إلى اندلا ع حروب أهلية، وتزايد التشديد على الهوية الدينية والانقسامات الطائفية، وهو الأمر الذي يمهد الأرضية للصراع بين القوى الداخلية، والإقليمية والدولية، ويحوله إلى أكثر الأزمات تعقيداً في التطورات الحالية. وفي الواقع، تُظهر الحرب السورية أن مجمع الأمن الإقليمي هو سلسلة تبدأ من داخل البلدان وتشمل العلاقات بين البلدان أيضاً. وفي حالة العراق، أدت السياسات الأمريكية الخاطئة في هذا البلد إلى تسريع الحرب الأهلية العراقية وستسعى الحكومة الجديدة إلى تغيير تلك السياسات، ولطالما كانت المنطقة الجيواستراتيجية لغرب آسيا ساحة للصراعات. إن التعقيد الموجود في أمن أعضاء هذا المجمع الأمني يكون على نحو، حيث إن أي تغيير في جزء منه، يؤثر على أمن الأعضاء الآخرين.

1 . regional security complex theory
2 . barry buzan
3 . ole wæver
4 . http://studies.aljazeera.net/ar/files/isil/2014/11/201411238447902657.html

الجدول رقم 1. خصائص الأمن لدول مجتمع الأمن الإقليمي

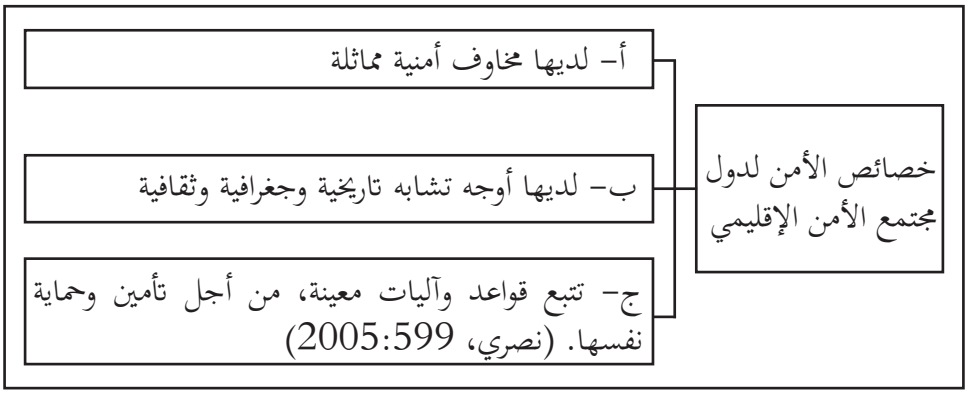

ومن هذا المنظور، يمكن عدّ إيران وسوريا وحزب الله وحماس، إلى جانب العراق، مجموعة إقليمية؛ لأن التهديدات والفرص التي يواجهونها أيضاً لها عناصر مشتركة. ومن وجهة نظر علماء مدرسة كوبنهاغن، فإن لدى كل دولة شبكة نظام إقليمية ولديها مشكلات أمنية مشتركة مع البلدان المجاورة لها. وبطبيعة الحال -في مثل هذا السياق- لا يمكن تحليل أمن أي بلد بمفرده في الفضاء العالمي أو الوطني، ولكن ما يبدو معقولاً هو أن نضع البلد في مجموعته الإقليمية، ثم نحلل أمنه أو انعدام الأمن لديه (بوزان وويفر، 2009:190 - 185).

ولأن التطورات في سوريا والعراق ناتجة عن المعادلات الإقليمية والدولية وقد حوّلت هذه الدول إلى ساحة صراع للمنافسات الاستراتيجية، فإن الدور الذي تؤديه كلٌّ من هذه القوى مع مختلف المصالح والأهداف الإقليمية وعبر الإقليمية قد أدى إلى تعقيد واستمرار الأزمات؛ لذا من أجل تقديم تحليل دقيق لهذه التطورات وشرحها، من الضروري الانتباه إلى المستويات الداخلية، والإقليمية والدولية للأزمة. إن الهدف الرئيس من هذا المقال هو دراسة ''السيناريوهات التي تواجه إيران في الأزمتين السورية والعراقية ومراجعة الاستراتيجيات المحتملة''، أما هدفها الفرعي هو دراسة ''تأثير القوى الإقليمية (تركيا والسعودية وإسرائيل)، والقوى الدولية (روسيا والولايات المتحدة) على هذه السيناريوهات''.

وبطبيعة الحال، من الصعب التنبؤ بالظروف التي تنتهي على أساسها الأزمات في سوريا والعراق، وذلك بسبب وجود القوى الإقليمية والدولية وتأثيرها على التطورات السورية والعراقية، ولكن في هذا الصدد، يمكننا تقديم مجموعة من السيناريوهات للوضع النهائي بناءً على الاحتمالات. ومع ذلك، فإن الدراسة المتأنية لمستويات هذا المحور وسيناريوهاته المحتملة يمكن أن تكون مؤشراً لطبيعة المرحلة الانتقالية نحو الوضع النهائي. ويمكن لهذه المسألة أن تشمل أيضاً سيناريوهات أخرى، لها بعد مكاني أوسع ويتم مراجعتها في مناطق مختلفة. ومن خلال هذه السيناريوهات –حتى لو لم نتمكن من التنبؤ بالتطورات– يمكننا على الأقل تحديد الهياكل الاستراتيجية التي تؤثر على مستقبل سوريا والعراق.

2. خلفية البحث

تحدث الأزمات الدولية في الشرق الأوسط وأفريقيا في كثير من الأحيان وبنحو متكرر، والعوامل الخارجية تغذي نيران الصراع الداخلي وتعمل على تأجيجه (باوتشر وآخرون، 219: 2003). الأزمة هي ظرف غير اعتيادي، إذ لا يمكن التيقّن عند مواجهة مثل هذا الموقف بأنه يكون قيداً (تهديد) أم أنه يعدّ (فرصة)، (سوري، 2015 : 102). ومن أهم سمات وخصائص عالم اليوم هو حدوث حالات عدم الاستقرار الشديد وعلى نطاق واسع والتغيّرات في النظم السياسية، ويمكن لكبار المسؤولين التنفيذيين معالجة هذه المشكلة إلى حد ما بمساعدة أسلوب كتابة السيناريوهات، وإن الغرض الرئيس من تحليل السيناريو لم يكن الوصول إلى التنبؤ Postma). & Liebl, 2005: 162)

3. الأسئلة والفرضيات

تطرح الأسئلة المثارة في هذه الدراسة والإجابة عنها ضمن ثلاثة محاور:

– ما السيناريوهات التي ستواجهها إيران في الأزمتين السورية والعراقية؟

– ما دور القوى الإقليمية (تركيا والسعودية وإسرائيل)، والقوى الدولية (روسيا والولايات المتحدة) في هذه السيناريوهات؟

– ما استراتيجيات إيران لمواجهة هذه السيناريوهات؟

يتم تصنيف الفرضيات، استناداً إلى السيناريوهات المقدمة على ثلاثة مستويات: الأفضل، والمتوسطة، والأسوأ، وهي كالآتي:

– فيما يخص العراق: أ– تقسيم العراق، ب– تشكيل حكومة موحدة ومتماسكة، ج– الحرب الأهلية التي ستؤدي إلى تفكيك البلاد وتمزيقها.

– فيما يخص سوريا: أ– بقاء نظام الأسد، ب– تشكيل حكومة اتحادية، ج– الحرب الأهلية التي ستؤدي إلى تفكيك البلاد وتمزيقها.

4. منهج البحث والإطار النظري

إن منهج هذا البحث يعتمد على دراسة مستقبلية قائمة على كتابة سيناريو وهي طريقة فعالة ومفيدة جداً للتخطيط على المدى المتوسط والطويل في حالات عدم الحسم. ويساعد هذا المنهج وحدات التحليل على أن يكون لها اتجاه صحيح نحو مسار الأحداث المستقبلية (ليندغرين وياندهولد ، 2007:38) ولديه قوة كبيرة لتحدي الافتراضات في بنية القرار لوحدات التحليل (علي زاده وآخرون، 2008: 28). والفكرة التي تكمن وراء هذا الهيكل تتمثل في التخطيط لمستقبل يمكن أن يقلل من المفاجآت ويقوم بتوسيع أبعاد عقول المديرين بشأن الإمكانيات المختلفة (Mietzner & Reger, 2004: 50)، يقال إن السيناريوهات فعالة جداً في التعامل مع حالات عدم التيقُّن. قيود هذا النهج تأتي حينما يخص الأمر بالمواجهة المتزامنة للتيارات والتيارات المضادة التي لم يتم تناولها أو التفكير بها من قبل (Postma & Liebl, 2005: 161). إن الجهات الفاعلة المؤثرة في التحولات، بمجرد تحديدها، تنقسم إلى فئتين وهما: الفئة المتأثرة بالنفوذ والفئة الخارجة عن السيطرة (بدرام وزالي، 1394: 20). تخلق القوى الدافعة حدثاً أسرع من زمنها أو أبطأ من الوقت الحقيقي، مع شدة وقوة متفاوتتين. وتُعدّ القوى الدافعة محركات رئيسة للتغيير (ستاري خاه، 1393: 47). وبما أن الفهم الصحيح للمستقبل يتطلب تحديد القوى الدافعة، ينبغي يجب النظر في مجموعة متنوعة من القوى الدافعة (حسيني وباقري تشوكامي، 1391: 28).

العناصر الرئيسة لكتابة السيناريوهات المتعلقة بالتطورات المستقبلية هي:

أ– العوامل والقوى الدافعة الرئيسة، ب– حالات عدم الحسم والتطورات الجيوسياسية.

يعتمد الإطار النظري لهذا البحث على نظرية باري بوزان وأول ويفر حول مجمع الأمن

الإقليمي، وهما في هذه النظرية استطاعا – عبر تسليط الضوء على مفاهيم مثل: الجوار، والتأريخ المشترك، وأنماط الصداقة، والعداء، والطرق المماثلة للأمننة– أن يدمجا مكونات الثقافة، والتأريخ، والجغرافيا في تحليل مشكلات البلدان والجمع بين العناصر المادية والعناصر ما وراء المادية، وإلى جانب ذلك يدمجان أيضاً تطورات البلدان الداخلية مع العمليات عبر الوطنية والقضايا الإقليمية مع مصالح البلدان الوطنية (بوزان وويفر 2009: 56-61).

الجدول رقم 2. صيغ منطقة الشرق الأوسط من منظور نظرية مجمع الأمن الإقليمي

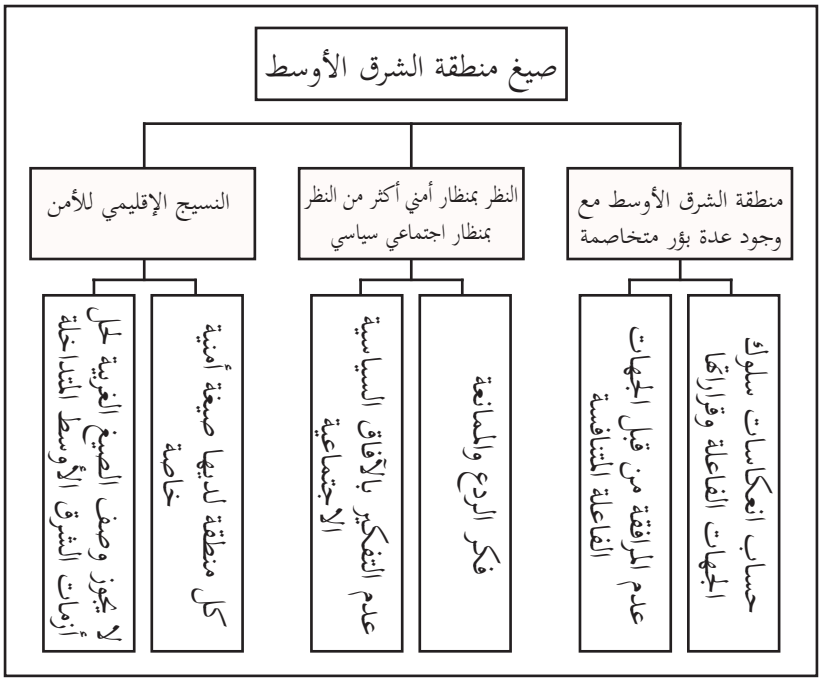

حدوث أي حدث داخل أو خارج مجمع أمني ما يمكن أن يؤدي إلى تغيير في توزيع السلطة أو النظام الأمني أو دور ومكانة الجهات الفاعلة ووضعها أو تغيير في أنماط الصداقة والعداء داخل المجمع الأمني. لأن نتيجة هذه التطورات تمهد الطريق لدخول القوى العابرة للأقاليم إلى المجمع الأمني ولعب الأدوار فيه، ولذلك، قد تؤدي الأزمة الحالية في سوريا والعراق إلى التحول الهيكلي الذي تطرق إليه باري بوزان في ما يخص مجمع الأمن. وتعمل الحكومات دائماً على إيجاد التوازن بينها وبين خصومها بسبب مخاوفها من المخاطر التي تهدد بقاءها وأمنها (مارتن ، 2010: 50).

4. 1. الصيغة الأولى: منطقة الشرق الأوسط مع وجود عدة بؤر متخاصمة

يعدّ الأمن في الشرق الأوسط لغزاً في حد ذاته[5]، وإن صداقة إحدى الجهات الفاعلة مع جهة أخرى، تعني بالتأكيد العداء مع جهة ثالثة؛ على سبيل المثال: من المؤكد أن قرب تركيا من إسرائيل يضعف سوريا وإيران، ولكن في الاتحاد الأوروبي، فإن قرب فرنسا من هولندا لا يعني بالضرورة إضعاف ألمانيا؛ ولذلك، فإن الصيغة الأولى لفهم الصراع العدائي والتفاعلات في الشرق الأوسط هي أنه في هذه المنطقة المليئة بالمغامرات المثيرة، كل خطوة تنطوي على انعكاس مضاد للأمن. وتشير مراجعة علاقات بلدان المنطقة في العقد الماضي إلى التشخيص الدقيق لبوزان. ونتيجة الصيغة الأولى هي أنه يتعيّن على كل جهة فاعلة أن تحسب انعكاسات قرارها وسلوكها، ولا تتوقع بنحو أساس أن ترافقها الجهات الفاعلة التي تنافسها (نصري، 2010).

4. 2. الصيغة الثانية: النظر بمنظار أمني، أكثر من النظر بمنظار اجتماعي سياسي

إن الأمننة[6] أو النظر بمنظار أمني إلى القضايا والأمور في الشرق الأوسط، يعود أساساً إلى النخبة العالقة في مرحلة البقاء[7] على قيد الحياة، وترى هذه النخب أن بلادهم أو حكومتهم مهددة بالعديد من المخاطر وأن فكرة الردع تشغل أذهانهم بالكامل، وعادة ما تفشل الجهات الفاعلة المهتمة بالبقاء، في التفكير في المستقبل والآفاق الاجتماعية السياسية (نصري، 2010).

لقد شهد الشرق الأوسط على مدى السنوات الستين الماضية، سبع حروب رهيبة وكانت لكل واحدة منها نتائج حاسمة. لقد جعلت الحروب المتعاقبة والاستعداد المذهل لغزو البلدان الأخرى أو ذبح المعارضة[8]، الجهات الفاعلة الإقليمية أن تنظر إلى بعضها البعض بمنظار أمني، واستبعدت هذه العقلية تشكيل وتعزيز الروابط والوشائج. على وفق تحليل بوزان، فإن حكومات الشرق الأوسط –من خلال ماضيها وتجربتها– تعمل على أمننة التحركات المحلية والأجنبية بسهولة، وهذه الأمننة تجعل دوائر الصراع والتوتر أكثر حدة (نصري، 2010).

5 . dillema
6 . securitization
7 . survival
8 . politycide

4. 3. الصيغة الثالثة: النسيج الإقليمي للأمن

تشبه هذه النظرية إلى حد كبير نظرية صراع الحضارات، التي طُرحت من قبل صموئيل هنتنغتون في عام 1993. ويقسم بوزان العالم على سبع مناطق منفصلة، لكل منها صيغة أمنية خاصة بها، ولا يمكن تعميم طريقة حلّ النزاعات[9] بين المناطق؛ ولذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط –كما هو الحال بالنسبة لأمريكا وأوروبا وشرق آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية– لديها صيغة أمنية خاصة بها. وهو يعتقد بأن قضايا مثل تداخل التيارات العرقية والقومية والدينية والدينية والدولية بسرعة وسهولة، تُدخل الشرق الأوسط في نزاعات دموية. وتُعدّ توصية بوزان الصيغة الغربية لحل أزمات الشرق الأوسط المتداخلة، تؤدي إلى تفاقم الأوضاع (نصري، 2010).

5. إيران وسوريا والعراق في منطقة الشرق الأوسط

تعد سوريا –بسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي– واحدة من أكثر الدول المهمة في منطقة الشرق الأوسط، وتؤثر الأزمة السورية وآفاقها المستقبلية على الأمن القومي الإيراني ومصالح هذا البلد من جوانب مختلفة (ميرزاده كوهشاهي، 174–173: 2014)، وكانت لها عواقب إيجابية وسلبية على إيران من نواحي مختلفة (ميرزاده كوهشاهي، 181: 2014). لقد بدأت الأزمة السورية في عام 2011، وإن الوجود الواسع النطاق للتيارات التي تنتمي لتنظيم القاعدة، والجماعات السلفية المدعومة من السعودية، والمخاوف من هيمنتها المحتملة على سوريا، دفعت الدول الغربية إلى أن تعمل بحيطة وحذر فيما يخص شن عمل عسكري ضد حكومة بشار الأسد، وكذلك تقديم دعم واسع النطاق لجماعات المعارضة السورية (ميرزاده كوهشاهي، 176: 2014).

تعكس الهوية الشيعية لإيران والعراق نفسها في فهمهما المشترك للأمن الإقليمي (داداندیش وكوزه كركالجي، 78: 2010). ويُعدّ العراق أحد تلك الدول التي تشير إسرائيل إليها على أنها «تهديد الجبهة الشرقية»، التي تشمل جغرافيا سوريا، والأردن، والعراق، والسعودية (سهرابي وجنتي، 154:2015)، ولطالما بالغت إسرائيل في خطر الأسلحة الصاروخية، والكيميائية، والبيولوجية العراقية (سهرابي وجنتي، 155:2015).

9 . conflict resolution

5. 1. السيناريوهات التي تواجه إيران في العراق

نظراً للظروف الاجتماعية والسياسية في العراق، هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة وهي على النحو الآتي:

أ- تقسيم العراق على ثلاث دول، كردية وسنية وشيعية، أو دولتين عربيتين (شيعية وسنية).

ب- تشكيل حكومة موحدة ومتماسكة في البلاد.

ج- تصاعد الخلافات بين الجماعات والحكومة المركزية، وبدء الحرب الأهلية.

5. 1.1. آثار تفكيك العراق على ثلاث دول مختلفة على الأمن القومي الإيراني

ما يزال العراق الجديد يمتلك القدرة على توجيه التوترات وانعدام الأمن إلى مجال الأمن القومي الإيراني، وإن التحديات الناتجة عن التنافس بين مختلف الجماعات العرقية والسياسية داخل العراق والآثار الضارة لعدم الاستقرار والحرب الأهلية والتطرف والانقسامات العرقية والدينية، وفي نهاية المطاف احتمال تفكك هذا البلد سيكون من ضمن التحديات الجديدة (برزغر، 2006:63). وبما أن الأكراد في إيران يشكلون حوالي 7 ملايين من أصل 80 مليون نسمة (مركز الإحصاء الإيراني ، 2016) وهذا يعني أنهم يشكلون نسبة حوالي 9 % من السكان الإيرانيين، وتغطي المنطقة الكردية حوالي 10 % من المساحة الكلية للبلاد، ومن المحتمل أن يكون لتفكك العراق في دولتين أو ثلاث تأثير سلبي عميق على الأمن القومي الإيراني، وقد يثير تشكيل حكومة سنية عربية مشاعر العرب القومية في محافظة خوزستان جنوب غرب إيران، التي تُستخدم دائماً كأداة ضغط من قبل الدول العربية ضد إيران، وهذا سيشكل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإيراني ومصالحه وتهديداً استراتيجياً لتركيا وسوريا أيضاً.

- التهديدات المحتملة:

أ- ظهور التحركات السياسية (الأكراد والعرب السنة) خارج وداخل الحدود.

ب- تزايد اتجاهات التقارب نحو التقاء المناطق الكردية والعربية في إيران مع العراق.

ج- تزايد الاضطرابات على الحدود الغربية للبلاد وتسلل العناصر الإرهابية.

د- تصاعد النفوذ السعودي في المنطقة لأسباب مالية ودينية.

- الفرص المحتملة:

نظراً للقدرات والقيود الناتجة عن العقوبات المفروضة، فلن تكون هناك فرص إقليمية استراتيجية لإيران في حالة حدوث سيناريو تفكيك العراق.

- المعجلات:

أ- زيادة التكاليف الأمنية الإيرانية على المدى الطويل بعد تفكك العراق.

ب- استهداف إيران باعتبارها النواة المحورية للتشيع، ونقل المعركة إلى الحدود وداخل الأراضي الإيرانية.

ج- تغيير أولوية الأمة الإسلامية من الصراع مع إسرائيل نحو العالم الإسلامي.

5. 2.1. تأثير تشكيل حكومة موحدة ومتماسكة في العراق على الأمن القومي لجمهورية إيران الإسلامية

يعتقد كينيث مايكل بولاك[10] أن سياسة إدارة أوباما في العراق كانت كارثية وعاملًا مهماً في تسريع الحرب الأهلية في العراق، ولقد كان لديه نهج وموقف مناهض للحرب، ورأى أن الأولوية الأولى للولايات المتحدة هي محاولة تشكيل حكومة عراقية جديدة تحتضن الأكراد والشيعة والسنة المعتدلين. ومن المرجح أن يكون هذا السيناريو هو الأكثر ملاءمة للأمن القومي الإيراني ومصالح هذا البلد (Pollack, 2014). وهو يعدّ وسيلة للحفاظ على الموقع الجيوسياسي وسلامة أراضي العراق وإفشال المخططات الانفصالية -مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير-، ويكون لصالح الأمن والمصالح الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويمكن القول إن العراق الموحد والمتماسك راعى -في بعض الأحيان- المصلحة الوطنية الإيرانية، وعمل على إبعاد التهديدات عن إيران.

- التهديدات المحتملة:

أ- أن يؤدي العراق الموحد والمتماسك دوراً يجعل إيران متوازنة في المنطقة.

ب- الميل إلى السعودية بسبب الاحتياجات المالية والأمنية.

10 . kenneth michael pollack

ج- إعادة تعريف دوره في الجبهة العربية المتحدة ضد إيران.

د- مجيء حكومة موحدة ومتماسكة مع تغيير المواقف تجاه إسرائيل.

- الفرص المحتملة

أ- حصول إيران على مكانة في العراق من خلال مجيء حكومة موحدة ومتماسكة.

ب- تدني نسبة التحديات الإقليمية كنتيجة لمجيء حكومة موحدة في العراق.

ج- إعادة تعريف توازن القوى في منطقة غرب آسيا، عبر تعاون الحكومة الموحدة العراقية مع إيران.

د- مشاركة إيران الواسعة في تحديث البنية التحتية العراقية.

هـ- الحفاظ على قوة محور المقاومة ضد الكيان الصهيوني.

- المعجلات:

أ- جهود القوى الإقليمية (جمهورية إيران الإسلامية، وتركيا) للحفاظ على وحدة العراق.

ب- وجود جمهورية إيران الإسلامية في العراق من أجل توحيد الأكراد والسنة والشيعة.

ج- جهود إيران لإفشال مشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد للولايات المتحدة وإسرائيل.

3.1.5. سيناريو تصاعد حدة التوترات وبدء الحرب الأهلية في العراق

من المحتمل أن ينشأ هذا السيناريو بين الحكومة المركزية والأقليات الكردية والسنية، بعد حل مشكلة داعش وطردها من العراق (منتظران وقرباني،81-82: 2017).

من السمات المهمة للحروب الأهلية المشابهة لحرب العراق، الآتي:

أ- أن تصل الحرب إلى طريق مسدود وذلك بسبب الانقسامات العرقية الحالية.

ب- الفوضى تصب في مصلحة الجماعات المتطرفة.

ج- إن المدة التي ستستمر فيها هذه الحروب طويلة جداً.

د- تمتد هذه الحروب دائماً إلى المناطق الأخرى.

الجدول رقم 3. أسباب انتشار الحرب الأهلية بين الدول المجاورة في رأي مايكل بولاك

وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن تؤدي الحرب الأهلية في بلد ما إلى حرب أهلية في بلد مجاور (Pollack, 2014). وبالنظر إلى الانقسامات بين الجماعات الشيعية الناشطة في الأزمة العراقية، يمكن أن نتوقع ما يأتي:

أ- إن اتساع هذه الانقسامات يمهد الطريق أمام المزيد من الوجود والتدخل من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

ب- أن يرفع مسؤولو إقليم كردستان العراق شعاراتهم من أجل الاستقلال مرة أخرى.

ج- من المحتمل أن تعيد تنشيط عناصر داعش في التطورات الميدانية العراقية.

د- سيكون للاتجاه العام لهذه الاختلافات تأثير سلبي على المحور الرئيس لسياسة إيران الخارجية الإقليمية فيما يخص دعم محور المقاومة.

هناك مؤيدون لسيناريو الحرب الأهلية العراقية بين دول الجوار. وربما نستطيع في الوقت الحاضر أن نعدّ جذور وأسباب نزاعات القادة الأكراد في ما يأتي:

أ- حصة كل مجموعة من مقاعد مجلس الوزراء والميزانية.

ب- العائدات من مبيعات النفط.

ج- المناطق الغنية بالنفط والمتنازع عليها بين الحكومة المركزية والسنة والأكراد (منتظران

وقرباني،87-89: 2017).

– التهديدات المحتملة:

أ– ميل العراق نحو السعودية لتلبية احتياجاته المالية والأمنية.

ب– زيادة الخلافات العرقية داخل حدود العراق.

ج– تصاعد الاضطرابات على الحدود الغربية لإيران وتسلل العناصر الإرهابية إلى البلاد.

د– اتساع نطاق تواجد القوى الدولية في العراق للحد من التوترات.

هـ– الظهور المتجدد للجماعات الدينية المتطرفة في المنطقة.

– الفرص المحتملة:

أ– تصاعد قوة تأثير إيران في حل النزاعات الإقليمية عبر:

– دعم الحكومة المركزية للتغلب على النزاعات الداخلية.

– التأثير على قادة الجماعات الناشطة الشيعية وكذلك الأكراد من أجل مزيد من التقارب مع إيران للسيطرة على الأزمة.

ب– إفشال الإجراءات السعودية في العراق عبر التعاون مع تركيا.

– المعجلات:

أ– تعزيز إقليم كردستان العراق عسكرياً ومالياً من قبل الغرب لمحاربة داعش.

ب– عدم استجابة إقليم كردستان العراق للمساءلة من قبل الحكومة المركزية.

ج– عدم عودة عائدات مبيعات النفط إلى الحكومة المركزية.

2.5. السيناريوهات التي تواجه إيران في سوريا

نظراً للوضع الاجتماعي والسياسي في سوريا، ستكون هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة وهي على النحو الآتي:

أ- بقاء سوريا كدولة موحدة مع وجود النظام الحالي.

ب: مجيء حكومة فيدرالية سنية في سوريا.

ج: استمرار الصراع وتفكك سوريا إلى دول ذات سيادة مستقلة.

1.2.5. بقاء سوريا كدولة موحدة مع وجود النظام الحالي:

إن روسيا وإيران تعتقدان أنهما تمكنا حتى الآن من الحفاظ على النظام السوري، سواء في ظل وجود الأسد أو عدم وجوده. العقبات الرئيسة أمام هذا السيناريو هي كالآتي:

أ- إن الولايات المتحدة لا تتصالح بسهولة مع قضية بقاء الأسد في السلطة.

ب- نزع سلاح المتمردين والتوصل إلى اتفاقات لمنع تسوية الحسابات الداخلية.

ج- عرقلة الأمور من قبل السعودية وتركيا فيما يخص بقاء النظام الحالي في سوريا، طالما كان تحت النفوذ الإيراني.

- التهديدات المحتملة:

أ- تصاعد نفوذ روسيا وقوتها في الساحل السوري.

ب- مواءمة مواقف القوى الدولية في تغيير النظام السوري.

ج- عرقلة الأمور من قبل السعودية وتركيا فيما يخص بقاء حكومة الأسد.

د- إضعاف مكانة إيران في سوريا؛ وبالتالي إضعاف محور المقاومة.

- الفرص المحتملة:

أ- إبقاء الأسد على رأس السلطة في سوريا يؤدي إلى:

- الحفاظ على مكانة إيران في سوريا وتعزيز محور المقاومة.

- تعزيز الهلال الشيعي.

- إضعاف خطة التحالف العربي التي طُرِحَت من قبل السعودية.

ب- تهيئة بيئة مناسبة لمشاركة إيران في إعادة إعمار سوريا.

- القوى الدافعة:

أ- المصالحة بين المجموعات المختلفة عن طريق تمويل إعادة الإعمار في سوريا.

ب- توفير توازن القوى على الساحة الميدانية بين القوى الإقليمية والدولية.

ج- وصول روسيا إلى القواعد العسكرية على الساحل السوري (وكالة مشرق نيوز، 2017).

2.2.5. مجيء حكومة فيدرالية سنية في سوريا:

في الوقت الذي يبدو فيه بأنه لا يوجد تيار مسيطر في سوريا وقادر على بسط سيادته على جميع مناطق البلاد، فإن استمرار هذا الوضع يمكن أن يتخذ نهجاً فيدرالياً للحفاظ على سوريا في إطار حدودها الحالية. ولقد اقترحت روسيا ضمنياً أنها قد تتعامل مع الاتجاهات الفيدرالية في سوريا لتأمين مكانتها وموقعها على ساحل البحر المتوسط (وكالة مشرق نيوز، 2017).

العوائق المحتملة أمام مجيء حكومة فيدرالية في سوريا:

أ- تدريب صفوف المعارضة وتنظيمه من أجل مواجهة القوات الراديكالية السنية المعارضة والقوات الموالية للنظام من قبل أمريكا.

ب- فوز الأغلبية السنية يمكن أن يكون أنموذجاً للعراق.

ج- انعدام الأرضية الخصبة لتربية القوى المتطرفة وتصديرها إلى المناطق الأخرى.

د- تشكيل قوة سنية كبيرة في سوريا يمكنها أيضاً دعوة القبائل السنية العراقية إلى الاعتدال (Pollack, 2014).

ومن أجل تحقيق سيناريو الحكومة الفيدرالية السنية في سوريا، ينبغي للجماعات المتمردة المختلفة أن تتخلى عن خلافاتها وأن تعمل ككتلة موحدة. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تؤيد الولايات المتحدة الحكم السني في سوريا. وإن تركيا أيضاً تفضل سيناريو مجيء حكومة فيدرالية سنية في سوريا على استمرار الفوضى في هذا البلد أو بقاء الأسد في السلطة. ويبدو أن الأكراد سيوافقون أيضاً على هذا الخيار، شريطة أن يتمكنوا من الحصول على الحكم الذاتي والولايات

الفيدرالية (وكالة مشرق نيوز، 2017).

– التهديدات المحتملة:

أ– مجيء الحكومة الفيدرالية السنية بدعم من القوى الدولية.

ب– تقليل مشكلات إيران الأمنية حتى نقطة الصفر الحدودية.

ج– تعزيز خطة التحالف العربي التي تم طرحها من قبل السعودية.

د– إضعاف مكانة إيران الإقليمية نتيجة لمجيء الحكومة الفيدرالية السنية.

– الفرص المحتملة:

أ– الحد من التوترات الإقليمية على الحدود الغربية وبالتالي تقليل الإنفاق الدفاعي لإيران.

ب– توفير ظروف مناسب لمشاركة إيران في إعادة إعمار سوريا.

ج– تشكيل الولايات على أساس العرق والمذهب؛ وبالتالي زيادة النفوذ الإيراني في الولايات الشيعية.

د– استمرار التوترات بين الجماعات السنية ودعم الجماعات العلوية وتعزيزها من قبل إيران للوصول إلى حكومة فيدرالية.

– القوى الدافعة:

أ– تأثير تركيا والسعودية على الساحة السورية لضمان الحكم السني.

ب– تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل حكومة سنية من أجل الإطاحة بالأسد.

ج– تشكيل دولة سنية فيدرالية للسيطرة على أزمات غرب آسيا واحتواء إيران في المنطقة.

3.2.5. استمرار الصراع وتفكك سوريا إلى دول ذات سيادة مستقلة

لقد بدا هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً حتى وقت قريب. وإنه من المحتمل أن يصبح غياب سوريا جديدة وموحدة أحد الأسباب الرئيسة للنزاع المستمر في سوريا، وذلك بسبب اختلاف القوى الإقليمية والدولية في أسلوب الحكومة السورية المستقبلية ونوعها. ومن ناحية أخرى، تكمن مصالح العديد من الجهات الفاعلة الأجنبية في استمرار الصراع (وكالة مشرق نيوز، 2017).

إن كعب أخيل احتمال حدوث هذا السيناريو سيكون العوامل الآتية:

أ- أن تتوصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع روسيا بشأن نزاعات البلقان.

ب- أن تكون إيران غير قادرة على دعم حكومة الأسد على نطاق واسع، في ظل صمت روسيا.

ج- أن تعمل الولايات المتحدة عبر توسيع التدخل العسكري على الحد من نفوذ إيران في المنطقة.

د- أن تواصل السعودية وبعض الدول دعم أهل السنة والجماعة.

وعلى أي حال، إذا واجهت عملية الانتقال السياسي مشكلة، ففي ظل هذه الظروف، من المحتمل أن يتم الاعتراف رسمياً بتقسيم هذا البلد إلى أنظمة جديدة مبنية على أسس طائفية.

وإن روسيا ستسعى لجهة الاحتفاظ بقواعدها على سواحل البحر المتوسط في سوريا إلى إبرام تفاهمات واتفاقيات جانبية مع المجموعات كافة التي تتمتع بسيادة حكم ذاتي (مشرق نيوز، 2017م).

-نقاط الضعف في هذا السيناريو

على الرغم من أن هذا السيناريو يعدُّ أحد السيناريوهات المحتملة الحدوث في المستقبل في سوريا، لكن يشوبه نقاط عدة ضعف قد أُشير إليها في الجدول 4.

الجدول رقم 4. نقاط ضعف سيناريو استمرار الاشتباكات وتقسيم سوريا

- التهديدات المحتملة:

أ- تغيير نهج روسيا تجاه سوريا بسبب الاتفاق مع أمريكا على قضية البلقان.

ب- تعزيز الأفكار الانفصالية للأكراد في سوريا.

ت- تعزيز مكانة السعودية في سوريا نظراً للأكثرية السنية.

ث- عزلة ايران بنحوٍ أكبر مع تغيّر اصطفاف القوى الإقليمية والدولية.

– الفرص المحتملة:

أ– تعاظم تواجد إيران في الدول الناتجة من تقسيم سوريا.

ب– وحدة هدف إيران والعراق وتركيا والسعودية في الحؤول دون تقسيم سوريا.

ت– مساعي إيران لجهة توجيه الرأي العام السوري باتجاه الحفاظ على وحدة الأراضي؛ وبالتالي تعاظم نفوذها في المنطقة.

– القوى الدافعة

أ– اتفاق أمريكا وروسيا بشأن النزاع في البلقان لجهة التأثير على دعم روسيا لإيران والأسد.

ب– تغيير اصطفاف القوى الإقليمية والدولية بما يخص بمستقبل سوريا.

ت– مساعي الأكراد لضم الشريط الحدودي التركي إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتهم.

ث– مساعي إسرائيل لزعزعة الاستقرار ونشر الفوضى أدى دوراً مؤثراً في سوريا.

6. تبعات أزمات المنطقة من وجهة نظر مدرسة كوبنهاغن

نظراً إلى المكونات الرئيسة لنظرية مجمع الأمن الإقليمي لمدرسة كوبنهاغن –التي تشمل ارتباط الأمن المتبادل، نماذج الصداقة أو العداوة والجوار ووجود على الأقل لاعبين اثنين مؤثرين– سنتطرق –مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي– إلى توضيح أهم التحديات الماثلة أمام الأمن الإقليمي الإيراني الناتجة عن الأزمات في العراق وسورية (مرادي وشهرام نيا 2015 م: 138–136)

الجدول رقم 5. تبعات أزمات المنطقة من وجهة نظر مدرسة كوبنهاغن

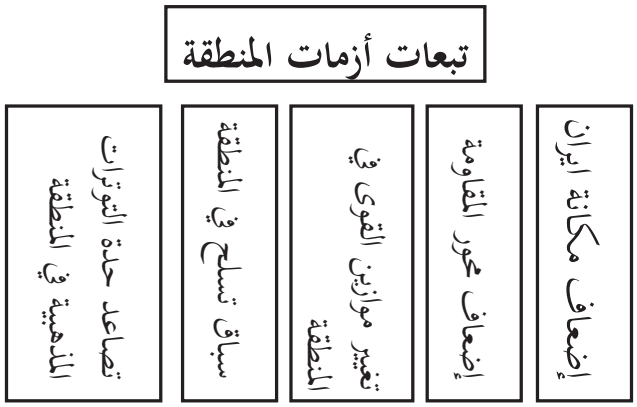

-إضعاف مكانة إيران ونفوذها في المنطقة: بسبب وجود ارتباط الأمن المتبادل السلبي في منطقة الشرق الأوسط، والتعاظم السريع لقوة إحدى الوحدات يؤثر سلباً على الأمن القومي لبقية الوحدات الأخرى، ويبلور مسارات المواجهة والنزاعات الأمنية. وانطلاقاً من قلق السعودية البالغ تجاه النفوذ الإقليمي الإيراني فهي تحاول جاهدة تعزيز مكانتها عبر دعم المعارضين، وتوظيف الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة باحتواء إيران بتطبيق الضغوطات الدولية بهدف إسقاط الرئيس الأسد (مرادي وشهرام نيا، 2015: 139-138).

-إضعاف محور المقاومة: يعتقد ''بوزان'' أن اتخاذ موقف مبدئي وثابت من قبل بعض دول الشرق الأوسط لدعم الفلسطينيين ضد اسرائيل يعتبرُ جزءاَ لا يتجزأ عن شرعية هذه الحكومات مقابل شعوبها. ويرى ''ستيفن والت'' أن صلب تشكيل تحالفات على المستوى الدولي يتمثل في توزان التهديد وليس في توازن القوى؛ وبناءً عليه فإن التحالف بين الحكومات يجري نتيجة إبداء رد فعل اتجاه التهديد.

تعدّ سوريا في المعادلات الاستراتيجية الأمريكية وبسبب الحدود المشتركة مع إسرائيل ولأنها تشكل أحد الأركان الرئيسة للمقاومة عائقاً كبيراً جداً، إذ إن أمريكا تسعى إلى تدمير هذا الجسر الاستراتيجي القائم بين إيران ومحور المقاومة بهدف حماية إسرائيل (مرادي وشهرام نيا، 2015: 139-138).

-زعزعة بنية السلطة وميزان القوى في المنطقة: يرى ''باري بوزان'' أن العنصر الرئيس الذي يتحتم إضافته إلى علاقات السلطة يتمثل في أنموذج الصداقة والعداوة بين دولتين اثنتين. ففي أي

مجموعة أمنية إقليمية هناك معاملات تجري بين الحكومات الموجودة في تلك المنطقة، إذ إن استمرار تلك المعاملات وتكرارها يفضي إلى تبلور نماذج للتعامل. وإن أنموذج التعامل هذا يتأثر ببنية السلطة أو توزيع القوى في المنطقة. وإن التشابهات والتبايانات تعد الأرضية لتبلور نظام إقليمي يقوم على ذات الهوية. بناءً عليه يمكن القول إن الأمر الذي منح علاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا هوية جماعية ثابتة ومستمرة هو تطابق المواقف واستراتيجيات السياسة الخارجية، المصالح المشتركة الثقافية والعرقية وغيرها. (مرادي وشهرام نيا، 141-139:2015).

-تصاعد حدة سباق التسلح في المنطقة: تستفيد دول الشمال من التبعية وتنافس دول العالم الثالث بشأن مسألة التزويد بالأسلحة كونها مصدراً للاختراق، فهذا العامل يجعل دول العالم الثالث عرضة للتأثر المتصاعد تجاه الأحداث التي تجري في المحيط الأمني الإقليمي؛ إذ إن اختلال توزان القوى والتغيرات الجارية في النظام الإقليمي وتصاعد حدة النزاعات العرقية-الطائفية واستمرار سيناريوهات التخويف من إيران (إيران فوبيا) في المنطقة سيتسبب في احتدام سباق التسلح في المنطقة وبلوغه الذروة (مرادي وشهرام نيا، 2015: 145-144).

-احتدام النزاعات الطائفية-المذهبية في المنطقة: يعتقد ''بوزان'' أن الخلافات الطائفية يمكن أن تشكل على الداوم مصدراً للاشتبكات والحروب واسعة النطاق. وقد تجلى أحد تأثيرات الأزمة السورية في تشكل مجموعات عديدة توسم بالمجموعات الإرهابية التكفيرية وتحت عناوين مختلفة. ويمكن الإشارة إلى التهديدات الأخرى التي ستتسبب فيها الأزمة السورية للأمن الإقليمي الإيراني من قبيل زعزعة الاستقرار وانعدام الأمن الإقليمي إلى جانب احتدام التوترات الطائفية والتهديدات العرقية-المذهبية التي باتت ممكنة الحدوث في أعقاب ظهور المجموعات التكفيرية وتنامي قوتها (مرادي وشهرام نيا، 2015: 144-143).

7.أسباب دعم ايران للحكومتين السورية والعراقية

يتمثل أحد أهم التهديدات التي أفرزتها الأزمات السورية والعراقية وتهدد الأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأمن المنطقة في التعاظم المتصاعد للتيارات التكفيرية (أسدي، 2012: 171). وتسببت هذه الأزمة في تسارع نطاق التوتر العرقي-الطائفي في المنطقة، واحتدام الخلافات الاستراتيجية الإيرانية مع الكثير من اللاعبيين الإقليميين كتركيا والسعودية على نحو يتحول فيه أي حدث صغير يطرأ على علاقات إيران مع هذه الدول ولاسيما السعودية يتحول بسرعة إلى أزمة (أسدي، 2012: 170).

جدول رقم 6 أسباب دعم إيران لسوريا والعراق

1.الأسباب الأيديولوجية	2.الأسباب الإقليمية:
–التأكيد على البند 154 من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي ينص على دعم المستضعفين في العالم ضد سياسات المستكبرين وإجراءاتهم.	أ– الدور المحوري للدولة السورية مع أركان محور المقاومة.
–التقارب الأيديولوجي والعقائدي بين الحكومات الحاكمة في هذه الدول مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.	ب– وجود التكفيريين في العراق وسوريا يحمل أبعاداً إقليمية خطيرة.
	ت– هدف ايران تقليص التوترات العرقية والمذهبية لجهة إنهاء الحرب.

3.الأسباب الاستراتيجية:	
أ– أهم الخصائص الاستراتيجية التي تتمتع بها سوريا:	ب: أهم الخصائص الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق:
–ممر استراتيجي باتجاه العالم العربي.	–وجود أكثرية شيعية.
–درع موثوق ضد أمريكا وإسرائيل.	–امتلاك مصادر هائلة للنفط والغاز.
–جسر اتصال مع حزب الله في لبنان.	–إمكانية تحوله إلى سوق مناسبة لإيران.
	–الحدود الطويلة المشتركة بين البلدين.
	–الملكية المشتركة لنهر أروند (شط العرب).
	–وجود أعراق متشابهة نوعاً ما في كلا البلدين (موقع مجمع ألف لتحليل الأخبار، 2017).

8. التحليل والنتيجة

في الجو المشحون والمتآكل مع عدم وجود حسم كبير بشأن بين منطقة الشرق الأوسط وهيكلتيها، يتعذر التكهن بسهولة بحدوث سيناريو محتمل. ويتمثل الأمر الرئيس في أحداث سوريا

والعراق في تضرر إيران من استمرار الأزمات في هذه الدول؛ لكن في الجانب الآخر تدعم أمريكا وإسرائيل هذا المسار في الشرق الأوسط وترغبان بنظام ودولة ضعيفة منشغلة في حرب داخلية.

جدول رقم 7 السيناريوهات المحتملة في سوريا والعراق

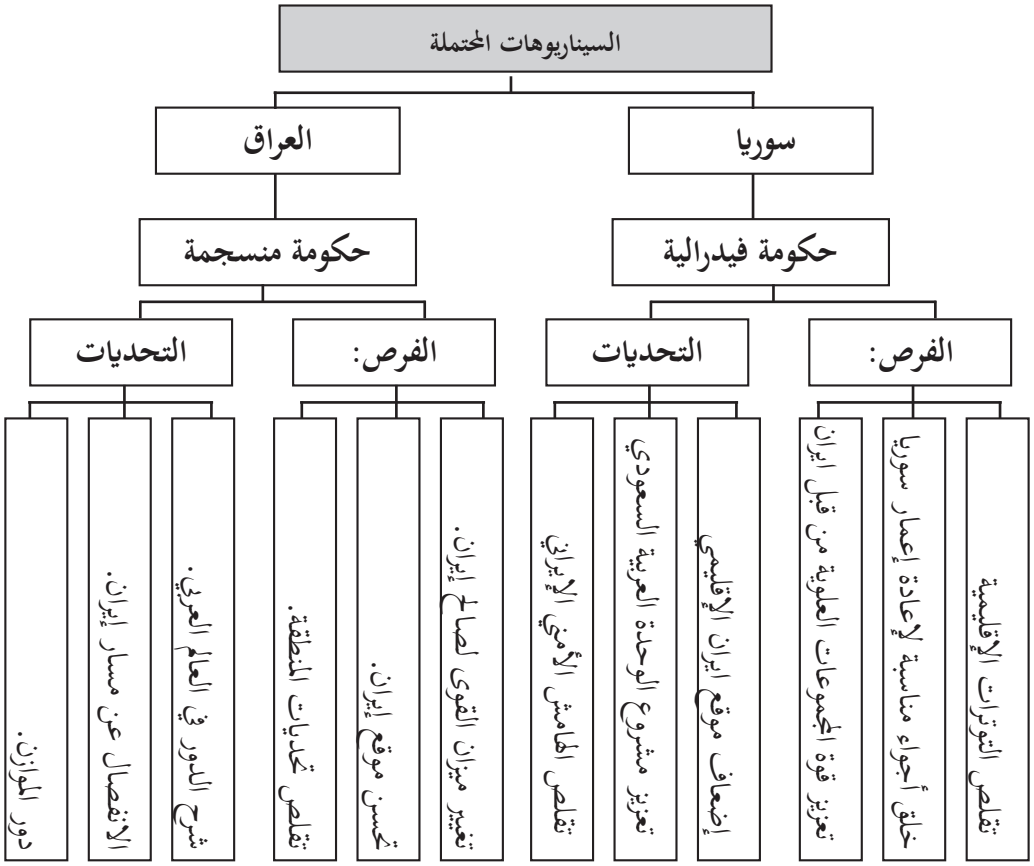

8. 1. العراق

أفضت مسألة إجراء الانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور إلى تشكل نظام سياسي جديد في العراق وتقسيم المناصب السياسية بين الأحزاب. إذ إن سيناريو تشكيل حكومة متحدة ومنسجمة هو السيناريو الأكثر احتمالاً؛ وعلى الرغم من وجود خطر مع تعاظم السلطة الوطنية في العراق متمثل في فصل مسار هذا البلد عن إيران، ويحتمل –كما في السابق– أن يؤدي دور عامل

الموازن لدور إيران الإقليمي، وهذا الأمر يستهلك طاقة إيران السياسية–الأمنية لإزالة تهديد منافس عسكري تقليدي في المنطقة، وكما في السابق في حال أدى دوره في المنطقة في سياق المجموعة العربية فلن يكون هذا الأمر مستساغاً لإيران.

جدول رقم 8 إجراءات إيران لجهة تقليص التهديدات العراقية المحتملة

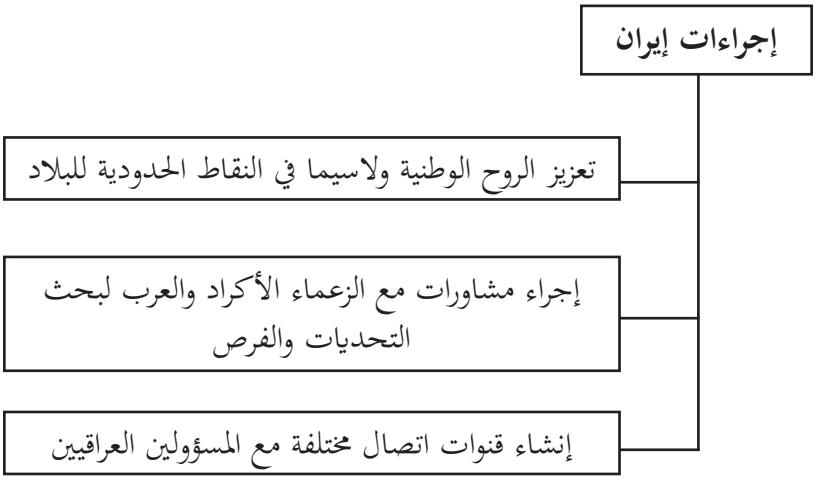

8. 2.سوريا

تعدّ الأزمة السورية أحد أكثر الأزمات تحدياً في منطقة غرب آسيا خلال القرن الحالي. فوجود القوى الإقليمية والدولية تسبب في أن تتخذ هذه الأزمة أبعاداً دولية وعالمية وأن يكتنفها تعقيدات خاصة. وعلى الرغم من أن سوريا قد وضعت خلفها أزمة تطرف ديني، في الوقت الراهن تطبيق السيناريو المحتمل لتشكيل حكومة فدرالية سوريا سيكون ممكناً فقط عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي والحلول السياسية والإصلاحات الداخلية التي تلقى قبول ودعم الشعب والحكومة السورية.

8 .2. 1. الحلول المحتملة

أ– إجراء انتخابات حرة بمشاركة المجموعات كافة.

ب– تعزيز دور مشاركة الناس السياسية في مستقبل سوريا.

ت– تغاضي القوى الإقليمية والدولية عن مصالحها في سوريا.

8. 2. 2. العوامل المؤثرة في التوصل إلى استراتيجية الخروج

أ- انتصار الأسد لدى الرأي العام في سوريا: يعتبر الانتصار الذي تحقق في حلب انتصاراً كبيراً للأسد كما يولد لدى الرأي العام في سوريا إحساساً بالانتصار ويحؤول دون تنفيذ سيناريو التقسيم.

ب- مستوى التعاون والخلافات بين روسيا وايران في سوريا: المخاوف والآمال: الموارد الآتية تظهر عمق علاقات البلدين:

-هبوط الأسطول الجوي الروسي في غرب إيران.

-إفصاح روسيا عن نيتها تزويد ايران بمنظومات الدفاع الجوي المتطورة.

-بيع مقاتلات سوخوي.

وقضايا من قبيل:

-تذمر روسيا من حجم نشاط القوات البرية الإيرانية في سوريا.

-تذمر إيران من روسيا بخصوص تدريب قوات الجيش السوري وتزويدها بالأسلحة الروسية.

-هدف روسيا الحفاظ على حكومة الرئيس بشار الأسد عن طريق التخلي عن أجزاء من سوريا القديمة.

-هدف إيران السيطرة على مناطق أكثر في سوريا لجهة دفع مسألة تحقيق أهدافها قدماً؛ وهذا مؤشر على خلافات هذين البلدين.

ت- الحؤول دون تشكيل تحالف داخلي ضد حكومة الأسد: طبعاً المجموعات المتمردة فقدت جزءاً من قدرتها القتالية في حروبها ضد بعضها بعضاً.

ث- الفصل بين معسكر الرياض وأنقرة: بسبب تغيير السياسات التركية في مرحلة ما بعد الانقلاب، سيواجه قيام تنسيق بين معسكر الرياض وأنقرة مشكلات وسيفضي إلى تعزيز سيادة الأسد.

8 .2 .3. الحلول المحتملة للخروج من هذا السيناريو

–تحدي إيران مقابل أمريكا

نظراً إلى عجز الحكومات السابقة تجاه انجازات التحالف ستسعى حكومة ترامب إلى إلغاء سياساتها الخارجية تجاه روسيا وسوريا. وتأمل أمريكا أن تختار روسيا أفضل خياراتها في سياق أهدافها في سوريا؛ لأن التفاوض يعدّ أحد أهدافها الاستراتيجية؛ لذلك فإن دعم إيران لاستمرار مسار التفاوض وتقريب وجهات نظر روسيا وتركيا منها من شأنه أن يمنع أمريكا من تحقيق أهدافها، وتعمل إيران على منع تطبيق أفضل سيناريو أمريكي يتمثل في إزاحة الأسد.

تحدي إيران ضد إسرائيل: أهم إجراء تتخذه إيران في هذا السياق يكمن في الحؤول دون سيطرة إسرائيل على جزء من سوريا وتحولها إلى أحد اللاعبين الفاعلين في تحديد ماهية مستقبل سوريا.

–خارطة طريق إيران لمواجهة الكيان الصهيوني في سوريا

أ– يتعيّن على إيران في سياق دعم الأسد أن تعمل على اتحاد المجموعات الشيعية مع الدولة.

ب– دفع التوتر القائم بين أمريكا وروسيا باتجاه القضايا الدولية.

ت– من طريق التعاون مع تركيا وروسيا تحؤول دون تدخل دول كالسعودية وإسرائيل.

–العقبات والتحديات المشتركة في سوريا والعراق

أ– ديمومة الأزمات الداخلية والتواجد المتعاقب للقوى الإقليمية والدولية ستتسبب في تفكك بنية السلطة السياسية وتأثيرات سلبية على الأمن القومي الإيراني.

ب– بات التعدد العرقي–المذهبي في هذه الدول يشكل أساساً للكثير من التطورات الاجتماعية والسياسية التي يصعب التكهن بها.

ت– عامل السيادة السياسية في هذه الدول غير قادر على تعزيز أسس الكيانات الحديثة والهوية الوطنية وتكوين المجتمع السياسي.

المصادر:

1- أسدي، علي أكبر. 2012.''الأزمة السورية وتأثيرها على اللاعبين والقضايا الإقليمية''. فصلية ''الدراسات الاستراتيجية في العالم الإسلامي'' . السنة الثالثة عشر. عدد 50.صص 147-178.

2- باتشر، مايكل وآخرون. 2003. الأزمة، النزاع وزعزعة الاستقرار. ترجمة علي صبحدل. طهران: معهد الدراسات الاستراتيجية.

3- برزجر، كيهان. 2006.سياسة ايران الخارجية في العراق الجديد. طهران: مركز الأبحاث الاستراتيجية في مجمع تشخيص مصلحة النظام.

4- بوزان، باري و ألي فيور.2009. المناطق والقوى: البنية الأمنية الدولية. ترجمة رحمان قهرمانبور. طهران: معهد الدراسات الاستراتيجية.

5- بدرام، عبد الرحيم و سلمان زالي. 2015. آلية كتابة سيناريو في القضايا الاستراتيجية. طهران: منشورات مؤسسة أفق للدراسات المستقبلية الاستراتيجية.

6- موقع ''مجمع ألف لتحليل الأخبار. 2017. ''لماذا تحارب ايران في العراق وسوريا؟''. 22/12 ديسمبر. الرجوع إلى الرابط http://old.alef.ir/492188

7- حسيني، حسين و سيامك باقري تشوكامي. 2012.''الاستشراف المستقبلي والتنبؤ في الحرب الناعمة''. فصلية ''آفاق الأمن''. السنة الخامسة. العدد 16. صص23-47.

8- داداندیش، بروین و ولي كوزه كر كالجي. 2010. ''تحليل نقدي لنظرية المجموعة الأمنية الإقليمية باستخدام البيئة الأمنية للقوقاز الجنوبي''. فصلية ''الاستراتيجا''. السنة التاسعة عشرة. العدد 56، 73-107

9- ستاري خواه، علي. 2014. كيفية كتابة سيناريو من أجل المستقبل باستخدام ''الاستشراف المستقبلي وكتابة سيناريو عملي''. طهران. منشورات مقرّ خاتم الأنبياء للدفاع الجوي آجا.

10- سوري، علي رضا.2015.''مبادئ، أساسيات وآليات إدارة الأزمة (مع التركيز

على الأزمات الاجتماعية)''. فصلية إدارة الأزمة. السنة السابعة. العدد 24. صيف 2015. 139-89

11- سهرابي، محمد و احسان جنتي. 2015.''أولويات السياسة الخارجية والأمنية الإسرائيلية في المحيط الإقليمي الجديد''. فصلية ''العلاقات الدولية'' البحثية. الدورة الثامنة. العدد 31. شتاء 2015. 141-174.

12- علي زاده، عزيز وآخرون. 2008. كتابة السيناريو أو التخطيط بناءً على قواعد السيناريوهات. طهران: مؤسسة بحوث الطاقة الدولية.

13- ليندغرين، ماتس و هانس ياندهولى. 2007. كتابة سيناريو: الرابطة بين المستقبل والاستراتيجيا. ترجمة عزيز تاتاري. طهران: مركز الدراسات المستقبلية للعلوم والتكنولوجيا الدفاعية.

14- مارتين، لي نورجي. 2010. الوجه الجديد للأمن في الشرق الأوسط. ترجمة قدير نصري. طهران. جامعة الإمام الصادق.

15- مرادي، أسد الله و أمير مسعود شهرام نيا، 2015. ''الأزمة السورية والأمن الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية''. فصلية الدراسات الاستراتيجية السياسية. السنة الرابعة. العدد 15. شتاء 2015. (عدد متتالي 45) 125-152.

16- مركز الإحصاء في ايران. 2016. ''نتائج الإحصاء السكاني طبق التقسيمات الإدارية للدولة عام''. 31 أكتوبر. الرجوع إلى الرابط: https://www.amar.org.ir

17- مشرق نيوز. 2017. ''الفرضيات الاستراتيجية الاسرائيلية في سوريا''.21/12. يمكن الرجوع إلى الرابط: www.mashregh.ir/710870

18- ميرزاده كوهشاشي، مهدي. 2014.''استراتيجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء الأزمة السورية؛ السيناريوهات والتبعات''. معهد أبحاث الدفاع المقدس. السنة الثالثة. العدد 11. شتاء 2014. 171-187.

19- منتظران، جاويد و سعيد قرباني. 2017. ''السيناريوهات الماثلة أمام مستقبل العراق وتحليل المنظور القانوني، الدولي والأمني للجمهورية الإسلامية الإيرانية. فصلية الدراسات

الاستراتيجية لوضع السياسات العامة. الدورة 7. العدد 24. خريف 2017. 73-91.

20- نصري، قدير. 2005. " نظرة منهجية على مدرسة "سياق الأمن الإقليمي" . فصلية الدراسات الاستراتيجية. العدد 29. 5850-607.

21- نصري، قدير. 2010. "ثلاثة صيغ رئيسية لفهم منطق الصراع في الشرق الأوسط: وجهة نظر باري بوزان". معهد الأبحاث الاستراتيجية للشرق الأوسط. 19/10. يمكن الرجوع إلى الرابط: http://demo.cmess.ir

22- Mietzner, D. & Reger G. 2004. "Scenario-Approaches: History, Diffferences, Advantagesand Disadvantages". in Proceedings of the EU-US Scientific Seminar: NewTechnology Foresight, Forecasting & Assessment Methods in Seville, Spain. 3–14May 2004.

23- Postma, T. J. & Liebl, F. 2005. "How to improve scenario analysis as a strategic managementtool?" Technological Forecasting & Social Change. Volume 72. p. 161–173.

24- Pollack, K. M. 2014. "Options for U.S. Policy toward Iraq". 11 Nov. available at: https://www.brookings.edu/testimonies/options-for-u-s-policy-toward-iraq/